الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية ومراحل تطورات التجارة الخارجية في السودان

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية محاولات التخطيط التنموي في السودان

يتناول هذا المبحث التنمية الاقتصادية في السودان والسياسات التنموية، القطاعات الإنتاجية ومساهمتها في التنمية، والتدابير المتبعة للتجارة الخارجية ومشاكل ومعوقات الاقتصاد السوداني ومحاولات التخطيط للإصلاح التنموي.

1- ماهية التنمية الاقتصادية:

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي وجدت حظاً كبيراً في التحليل ووجهات نظر الاقتصاديين، بحسبان إنها غاية منشودة لكل اقتصادي، بناء على اختلاف وجهات النظر التي أنتجت عن كون أن الموضوع تم تناوله من زوايا مختلفة بحسب البيئة، إذ نحاول استعراض أهم القضاياها في السياق التالي:-

هنالك نقطتان ذاتا علاقة وطيدة ببعضها بعضا وهي التنمية Development والنمو Growth عليه يجب التفريق بين التعبيرين بحسبان أنهما ليسا مترادفين، فنعتبر النمو الاقتصادي لأحد الأقطار يعني (الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيقي للفرد الواحد، عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الإنتاج في كافة انحاء القطر أما التنمية الاقتصادية فتشمل التغيرات الاقتصادية العديدة الأخرى التي ترافق النمو الاقتصادي[1].

نلاحظ أن النمو الاقتصادي يعرف بأنه الزيادة المستمرة في دخل الفرد فإذا زاد عدد سكان أحد الأقطار بنسبة 23% خلال فترة عشرة أعوام وزاد ناتجه القومي الإجمالي بنفس النسبة نقول بأنه توسعا اقتصاديا وليس نمواً اقتصاديًا قد حدث.

عليه فإن الزيادة المتساوية في عدد السكان وفي إجمالي الدخل القومي تكون جيدة لزيادة أكبر في حجم الإنتاج ولكن الزيادة في الإنتاج للفرد الواحد هي هدف رئيس للنمو الاقتصادي.

[1] افيرت هاجن، إقتصاديات التنمية، ترجمة ممدوح خوري، تحقيق وتدقيق عظمي عطية، مركز الكتاب الاردن، 1988__ص24.

نجد أن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية تستهدفه زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد أو تلك التي تترتب عليها أحداث تغير هيكلي وجزري في معظم هياكل الإقتصاد القومي بحيث يترتب عليها في النهاية زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي[1]، والتغير الهيكلي هنا يقصد به التغير في هيكل الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة الخدمات التعليمية والتنمية الثقافية لأفراد المجتمع وتحسين وتطور البنية السياسية واستخدام الفنون الإنتاجية الحديثة، في حين أن النمو الحقيقي للفرد متمثل في زيادة متوسط دخله دون أن يركز على الكيفية التي يحصل بها الفرد على تلك السلع والخدمات أو كيفية توزيعها على باقي أفراد المجتمع، ويقصد بالنمو الاقتصادي زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل القومي. بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، لتعميق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكد على:

أ_ إن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعني أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني وكثيراً ما يزيد النمو السكاني في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، فعلي الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصادياً ووفقا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو القومي – النمو السكاني

ولذلك فإن الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف ومعظمها من قبيل الدول النامية وعلى الأخص شديدة الفقر وهذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة ولذلك يتعين على الدول النامية التي تسعي إلي تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر.

ب_ إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليس زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من 100 دولار مثلا في السنة إلي 120 دولارا في العام التالي بمعدل.20% لا بد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود ومعدل التضخم وعلى ذلك:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.

[1] محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية للكتاب، جامعة الاسكندرية، 2004م. ص339 .

ج_أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا تتبعنا متوسط الفرد من الدخل في الدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد اتجاهها مستمر نحو الزيادة مع استبعاد أثر التضخم وعلى ذلك فإننا لا بد وأن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية.

والجدير بالذكر أن بعض المتغيرات السابقة مثل الدخل او نصيب الفرد من رأس المال أو إنتاجية الفرد يمكن تقديرها في صورة كمية، غير أن البعض الآخر فإنه ذات طبيعة نوعية ومن ثم فإنه لايمكن تقدير أهميتها للدول النامية بطريقة مباشرة، ورغم وجود هذه المشكلة فإن أية دراسة للعوامل والقوة التي تدعم عمليات الانماء في مجتمع ما، أو في دولة معينة خلال فترة من الزمن، أو عند مقارنة هذه العمليات في دولة ما مع نظيرتها في دولة أخرى غير ممكنة مالم تؤخذ هذه المتغيرات النوعية في الحسبان وذلك عن طريق الاسترشاد ببعض المؤشرات النوعية الموثوقة بها.

وعليه فإن البيانات الإحصائية المتعلقة بكل من الدخل القومي الحقيقى أو الناتج القومي الحقيقي ونصيب الفرد من كل منها، ونصيب الفرد من رأس المال، والموارد الطبيعية، وانتاجية العمل، وتوزيع الدخل القومي، ومعدل نمو السكان، وغيرها تمثل فقطجزء من المتغيرات الأساسية التي تتضمنها عملية التنمية الاقتصادية والأزمة لتحليل أسبابها وطبيعتها[1].

لاشك أن الحروب والعوامل والتقلبات الطبيعية قد تكون لها أكبر الأثر على معدلات النمو، لتوضيح ذلك نسوق على سبيل المثال التغيرات الاقتصادية التي تولدت عبر الحرب الكورية(1950-1952)م فقد ترتب على قيام تلك الحرب ارتفاع كبير في أسعار المنتجات الزراعية والمعدنية نتيجة لإقبال الدول على شرائها وتخزينها خوف من تحول الحرب الكورية إلي حرب عالمية ثالثة، فعلى سبيل المثال ارتفع القطن المصري ارتفاعا كبيراً مما أدى إلي زيادة حصيلة الصادرات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات المصري لذلك فإن ارتفاع أثمان النفط خلال السبعينات وأوائل الثمانيات من القرن الماضي أحدث زيادة كبيرة في إجمالي الناتج القومي للدول الأعضاء في منظمة الأوبك فزادت متوسطات الدخول فيها زيادة كبيرة إلا أن هذه الأوضاع سرعان ما تغيرت فبانتهاء الحرب الكورية فعادت أسعار المنتجات الأولية ومنها القطن إلي ما كان عليه قبل تلك الحرب،

[1]D. bright sigh, Economics, Development, Asia publishing House, Boombay, 1966.

وكذلك فإن أسعار البترول التي بلغت سعراً خيالياً، عادت وانخفضت إلي مستوى ات شديدة الانخفاض لكل هذا فإن النمو العابر لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادي. وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:

أ_ تحقيق زيادة في مستوى نصيب الفرد من الدخل.

ب_ أن تكون الزيادة في الدخل حقيقه وليست نقدية.

ج_ أن تكون زيادة على المدى البعيد. والجدير بالذكر الإشارة أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط أي على كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها ولا يهتم بنوعية السلع والخدمات من ناحية أو توزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى إضافة الي أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية[1].

النمو الاقتصادي الحديث:

استخدم ذلك المصطلح سيمون لوزنتذ[2] وهو يماثل مصطلح التنمية الاقتصادية من حيث المعنى وإن كان أكثر دقة وقد أشار لوزنتد إلي الفترة الزمنية التي تتميز بالنمو الاقتصادي الحديث إنها نقيض لفترة الرأسمالية التجارية أو فترة الاقطاع وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي الحديث يشير إلي فترة زمنية من تاريخ العالم لها من الخصائص والصفات ما يميزها عند غيرها من الفترات الزمنية وان كانت فترة النمو الاقتصادي الحديث لم تكشف بعد كل الخصائص التي تميزها إلا أن العنصر الرئيسي الذي يميزها هو استخدام وتطبيق البحث العلمي في تناول مشاكل الإنتاج الاقتصادي الذي ويستخدم مصطلح التحديث troderniation على نطاق كبير، ويشير مصطلح التحديث إلي أبعاد أكثر من الجانب الاقتصادي، فالمرء يمكن أن يتحدث عن تحديث المجتمع أو النظام السياسي، على سبيل المثال والمشكلة الرئيسية في التحديث هو انه يصعب أعطاء معني دقيق لذلك المصطلح فهنا غالبا يميل علي أن انسب التحديث إلي ما هو قائم في الولايات المتحدة أو أوربا الغربية وينفي هذا التحديث لاتحاد السوفيتي لأنه ليس ديمقراطيا واليابان لإنها مازالت تدير قطاع الأعمال بطرق تقليدية تختلف عن تلك التي تستخدم في الغرب. وفي نهاية الأمر أن النمو

(1) محمود عبدالعزيز وآخرون ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية الاسكندرية 2006م. ص77.

(2) عالم إقتصادي امريكي 1985- 1985م، عمل في العديد من الجامعات ونال جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971م .

الاقتصادي يشير إلي مجرد ارتفاع نصيب الفرد من الدخل أو الناتج فإن التنمية الاقتصادية والنمو الحديث يشملان أيضا ارتفاع نصيب دخل الفرد من الدخل أو الناتج وإن كانت التنمية تشمل على أكثر من ذلك الارتفاع ولكنها لا يمكن أن تتحقق بدونه[1].

مفهوم التنمية الاقتصادية:

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية بحسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة فالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان أي قدرة الإقتصاد على زيادة الدخل الفردي الحقيقي أي بعد استبعاد أثر التضخم السعرى بمقياس لتحسين في المستوى المعيشي للسكان.

استراتجيات التنمية الاقتصادية قبل عقد السبعينات تعتبر التنمية ظاهرة اقتصادية تؤدي إلي زيادة معدل نمو الدخل الفردي من خلال التركيز على التصنيع السريع وأحداث تغيرات هيكلية في خفض حصة القطاع الزراعي وزيادة حصة القطاعين الصناعي والخدمي في الناتج القومي بصورة مستمرة[2].

أما بالنسبة للمعايير غير الاقتصادية للتنمية الاقتصادية والسياسية لخفض نسبة الأمية ورفع الكفاءة الإنتاجية للقوة العاملة من خلال تكثيف الاستثمار في خدمات التعليم والصحة، كذلك عدالة توزيع الدخل، الثروة وعدالة الفرص المتاحة لأفراد المجتمع وزيادة المساهمة الجماهيرية في اتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمغرافية وتحقيق العدالة الاجتماعية ثم تخصيص الموارد الاقتصادية وغير ذلك من المؤشرات المهمة الأخرى. ولم تحظي هذه المعايير بالاهتمام االكافي من قبل المختصين من جهة ومن الساسة ومتخذي القرارات في الأقطار النامية من الجهة الأخرى بل انصب اهتمامهم على ما يمكن تسميتة (بالتنمية المتحيزة) لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية وإنشاء الطرق الداخلية والجسور الحديثة وتشييد الأبراج والمنشآت التفاخرية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمة والترفيهية لسكان المدن الكبرى مع حرمان سكان الريف من أبسط متطلبات الحياة

(1). ماكوم جبليز ، اقتصاديات التنمية ، دار المريخ للنشر ،الرياض، 1995م. ص32.

(2). عبدالوهاب عثمان، اقتصاديات التنمية والتخطيط. ص57.

كتوفير المياه الصالحة للشرب وتوفير خدمات الصحة الوقائية، العلاجية، خدمات التعليم الأساسي، بناء الطرق الريفية، المدارس والمراكز الصحية وإنشاء الصناعات الحرفية من أجل خلق العمل وخفض معدل البطالة.

وقد شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية حيث أصبح أكثر شمولا من مجرد الزيادة في الناتج القوي الإجمالي. فقد ثبت من تجارب التنمية الاقتصادية في معظم الأقطار النامية وخاصة في أمريكا اللاتينية أن الكثير من هذه الأقطار استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي الإجمالي إلا أن مستوى المعيشة بالنسبة لغالبية السكان خاصة في المناطق الريفية ظلت منخفضة بل تدهورت إلي مستوى ات أدنى في بعض الحالات وكان في ذلك دليل على أن المفهوم الضيق للتنمية لم يعد كافيا لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها هذه الأقطار المتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل ولذلك بدأ اهتمام الاقتصاديين ومتخذي القرارات في تلك الأقطار يتحول باتجاه التنمية الشاملة، وذلك من خلال تبني السياسات الهادفة إلي محاربة الفقر وخفض معدل البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل القومي والقضاء على الأمية والحد من انتشار الأمراض الوبائية والمستوطنة وضمان الحقوق والحريات المدنية والسياسة، تحقيق التحول الديمقراطي إي تحسين نوعية الحياة (Quality of life) المتاحة لأفراد المجتمع بجميع جوانبها.

القيم الجوهرية للتنمية:

ان الإجابة المناسبة لدول العالم الثالث في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ليست بالضرورة أن تكون كما كان في العقود السابقة ولكننا نتفق مع جوليت وآخرين في أنه على الأقل هنالك ثلاثة مكونات أساسية أوقيم جوهرية يجب أن تقوم بالدور الأساسي الخاص بالمفاهيم والدليل العلمي من أجل فهم المعنى الداخلي للتنمية من هذه القيم الجوهرية هي المساندة، الآباء، عزة النفس، الحرية من الرق، وهي تمثل أهدافا مشتركة منشودة من قبل الأفراد والمجتمعات أنهم ذوو علاقة باحتياجات البشر الأساسية الأولية الذين يجدون تعبيرهم تقريبا في كل المجتمعات والثقافات وفي كل الأوقات[1]

[1] مالكوم ، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق ص57.

فنخلص كل واحد منهم على حدة:

أ_ القدرة على العيش: بمعني القدرة على سد الحاجات الأساسية الأولية فجميع البشر ليدهم احتياجات أساسية والتي بدونها تصبح الحياة مستحيلة.

تتضمن هذه الحاجات الأساسية المدعمة للحياة الغذاء السكن، الصحة والحماية وفي حالة غياب هذه الأشياء أو هنالك عجز في في عرضها او عدم قدرة مالية للحصول عليها، فإن هنالك حالة تسمى التخلف الحضاري المطلق موجودة في هذه الظروف.

لذا فإن أي نشاط اقتصادي ينبغي يمد الناس على قدر المستطاع بالوسائل التي يستطيعون بها التغلب على عدم المساعدة والمأساة الناجمة عن غياب ونقص الطعام والغذاء والسكن والحماية. الي هذا الحد نستطيع أن نقول إن التنمية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة. أي أن التنمية بدون تقدم اقتصادي مستمر على المستوى الشخصي والمستوى المجتمعي، فإن إدراك الإمكانية البشرية قد لا يكون ممكنا، إن المرء يجب أن يمتلك الكفاية حتى يستطيع أن يمتلك الأكثر، إن تحقيق متوسط دخول الفرد المرتفعة ، إزالة الفقر المدقع، فرص عمالة أكبر، تقليل عدم المساواة في الدخول، كل ذلك يشكل الشرط الضروري ولكنه ليس كافيا من أجل تحقيق التنمية. وكوسيلة بديلة للتحدث بشكل أكبر فإن نفس الشيء قد أثير في تقرير التنمية البشرية الخاص بالأمم المتحدة الصادرة عام1884م وقد أكد التقرير في الفصل الافتتاحي على الآتي[2]:-

(لقد خلق الجنس البشري بإمكانات محتملة معينة ونجد أن الغرض من التنمية هو خلق بيئة يستطيع فيها جميع الناس توسيع قدراتهم وإمكانياتهم والمقدرة على توفير فرص أكبر للأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل).

ب_ تقدير الذات واحترامها : كي تكون شخصاً معيناً عزيزاً وأبياً وتمتلك الثقة، والإباء وعزة النفس المكون الثاني الشامل لمكونات الحياة الجيد ويعني الاحساس بالأهلية واحترام الذات ليست أداة يستخدمها الآخرون من أجل مصالحهم الخاصة، وتسعى كل الشعوب وكل المجتمعات من أجل صيغة أساسية أو بشكل أساسي لعزة النفس ذلك من أنهم بالرغم من أنهم يدعونها الموثوقية، الهوية، الاحترام، الشرف، والإقرار، والاعتراف بوجود إنسان معين. يمكن تنويع صنع طبيعة

[2] ميشل تودار، المرجع السابق.

الصيغة أو شكل عزة النفس، من مجتمع إلي أخر ومن ثقافة إلي أخرى، وعلى الرغم من توالد وانتشار القيم العصرية الخاصة بالدول المتقدمة فإن هنالك مجتمعات كثيرة من دول العالم الثالث التي حصلت على أحساس عميق بأهميتها الخاصة تعاني الكثير من الخلط الثقافي الشديد وذلك عندما يدخلون التعامل والاتصال مع مجتمعات متطورة اقتصاديا وتكنولوجيا، ولذلك لأن الرفاهية القويمة أصبحت هي المقياس العام الشامل للأهلية نظرا للأهمية المتصلة بالقيم المادية في الأمم المتقدمة فإن الأهلية وعزة النفس في تكون متزايد فقط على الدول التي تمتلك ثروة اقتصادية وقوة تكنولوجية إي هؤلاء الذين حدثت لهم تنمية. في هذه الأيام يسعى العالم الثالث لتحقيق التنمية من أجل عزة النفس والذي ينكره البعض للمجتمعات التي تعيش في حالة تأخر حضاري مخجل ومهين وتباع التنمية على إنها هدف وذلك لإنها وسيلة مهمة بل أنه يمكن أن تكون وسيلة لأغني عنها لاكتساب عزة النفس.

ج_ الحرية من الاستعباد أن يكون لك الحرية في الاختيار، القيمة الثالثة الشاملة والأخيرة والتي تفترض أنه يجب أن يكون معني التنمية هي فكرة البشرية، ويجب أن نفهم في هذا الصدد في إطار العتق والتحرير من التنازل عن الشروط المادية في الحياة والعتق من الرق الاجتماعي إلي الطبيعة والجهل نظرة الشعوب الأخرى والبؤس والمؤسسات غير السليمة والمعتقدات الخاطئة لذلك تستلزم الحرية نطاق موسع من الاختيارات للمجتمعات ولأعضائها معا مع التخفيض والحد من التعقيدات الخارجية في إتباع هدف اجتماعي معين الذي يدعو إليه وجود التنمية،وفي هذا الجانب استنتج ارثر لويس ان العلاقة بين النمو الاقتصادي والحرية من الاستعباد هي ليس بالسعادة الحادثة بسبب زيادة الثروة ولكنها زيادة في نطاق الاختيار البشري، كما يتم تحكم أكبر الثروة أو الناس على البيئة الطبيعية غير النقية مثلا من خلال إنتاج الغذاء والملابس والمسكن ما لا يمكن أن يمتلكوا لو ظلوا فقراء[1].

وذلك يعطيهم الحرية في اختيار راحة أكبر في الحصول على سلع وخدمات أكثر. أو كي ينكروا أهمية تلك الاحتياجات المادية والاختيار بأنهم يعيشوا حياة أفضل حيث التأمل والتفكير الروحي، والذي يجيب أيضا على فكرة الحرية البشرية بان تتضمن مكونات مختلفة من الحرية السياسية تشمل

[1] ميشيل، المرجع السابق ص52.

على الأمن الشخصي وسيادة القانون وحرية التعبير والمشاركة السياسية والمساواة في الفرص، وهنالك بعض قصص النجاح الاقتصادي في فترة السبعينات والثمانيات مثل السعودية، تشيلي كوريا الجنوبية، سنغافورا، تايلاند ، تركيا ، الصين من بين آخرين من الدول الاخرى لم يسجلوا مؤشر الحرية البشرية حسب تقرير للأمم المتحدة للتنميةUNDP عام 1991م.

الأهداف الجوهرية للتنمية :

نستطيع أن نستنتج أن التنمية هي حقيقيه مادية ملموسة كما إنها حالة نفسيه والتي فيها قد أمن المجتمع وسائل الحصول على حياة أفضل، وأيا كانت المكونات المحددة لتلك الحياة الفضلي فإن التنمية في المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحدة من الأهداف الثلاثة التالية[1].

1_ زيادة إتاحة وتوسيع وتوزيع السلع الأساسية المقومة للحياة مثل الغذاء والصحة والحماية.

2_ رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل إنها سوف تولد أيضا عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.

3_ توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم وذلك عن طريق تغلبهم من العبودية والاعتمادية وليس فقط في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوة الجهل والمأساة الإنسانية.

التنمية البشرية:

تطور مفهوم النمو الاقتصادي إلي مفهوم أوسع وهو مفهوم التنمية البشرية لذا أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمصطلح التنمية بإنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها ويلاحظ في هذا الصدد أن التنمية البشرية لها جانبان هما:

أ_ جانب تكوين القدرات وجانب الاستفادة من هذه القدرات، وفيما يتعلق بالجانب الأول فالتنمية البشرية تعني تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب، أما الجانب

[1] عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2000م،ص52.

الثاني فيعني الاستفادة الكاملة من هذه القدرات فيما ينفع الإنسان أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج والتمتع بالفراغ والمشاركة في الشؤون السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن الإنسان هو محور رعاية التنمية فهو وسيلتها وهدفها، ومن الملاحظ أن مفهوم التنمية البشرية يختلف من النمو الاقتصادي حيث ينظر النمو الاقتصادي على أنه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي، ومن الواضح أن هذا المفهوم يهمل كيفية توزيع هذه الزيادة في الدخل بين طبقات المجتمع كما لا يتعرض الي نوعية الحياة البشرية فلا يوجد هنالك ما يضمن ترجمة النمو الاقتصادي إلي التنمية البشرية بطريقة تلقائية فالشخص قد يكون لديه دخل مرتفع ولكن قدراته البشرية محدودة كأن يكون غير متعلم أو لا يتمتع بصحة جيدة[1].

ب_ الموارد البشرية هي عبارة عن حجم القوة العاملة لبلد ما ومستوى التعليم والتدريب لهذه القوة.

أما مفهوم تنمية الموارد البشرية فهو ينظر للإنسان كعنصر من ناحية الإنتاج مثله في ذلك مثل رأس المال المادي والأرض وهو يقيم الاستثمار في رفع رأس المال البشري ممثلا في الصحة والتعليم والتغذية والتدريب بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذه الاستثمار ومن ثم يحكم عليه من خلال مقارنة معدل عائد الاستثمار البشري مع معدل تكلفة رأس المال. وهذا يعني أن مفهوم التنمية البشرية ينظر الإنسان كوسيلة .

أهمية تنمية الموارد البشرية ووسائلها:

إن مفهوم التنمية البشرية ينظر للإنسان ليس وسيلة فقط وإنما أيضا هدفا، أما مفهوم تنمية الموارد البشرية فهو ينظر الإنسان كوسيلة فقط.

الأسئلة التي تطرحها مفهوم التنمية البشرية ليست هي كم من المبالغ التي يتم صرفها على التعليم والصحة أي ما هي كمية الإنتاج من الغذاء ؟ وإنما ما هو مقدار الزيادة في نسبة المتعلمين في المجتمع وهل يتمتع الأفراد بمستوى صحي أفضل وهل تم القضاء على سوء التغذية ؟ فقد تكون نسب الإنفاق الحكومي مرتفعة غير أن فعاليتها من وجه نظر الصحة و التعليم والتغذية محدودة.

(1) عبد القادر محمد عطية، المرجع السابق ص53.

التنمية ورفاهية الإنسان_(Develoment and Human Welfare):

عرف النمو الاقتصادي (Economic Growth) في الجزء السابق ببساطة على إنها ارتفاع الدخل والناتج القومي أو نصيب الفرد منهما اما التنمية الاقتصادية فكما سبق القول فإنها تتضمن أكثر من ذلك حيث تشمل على النمو بالإضافة إلي تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي وتتمثل في صورة ارتفاع نصيب إسهام القطاع الصناعي في الناتج القومي والتحضر (Urbanization) ومشاركة المواطنين من أبناء الدولة نفسها في العملية التي يترتب عليها حدوث التغيرات وعلى الرغم من كثرة التحديات التي توجه إلي الجهود المبذولة في قياس النمو والتنمية فإنه يتضح أن معظم الدول النامية إلي حدما تنمو وتتطور حقيقة وفقآ لما تتضمنه هذه التعريفات، والسؤال الذي يطرح فهل يؤدي النمو والتنمية إلي تحسين ظروفهم المعيشية بمرور الزمن لثلاثة ملايين من مواطنين العالم الثالث؟ إذا كان الأمر كذلك فإلي أي مدى وبأي طرق ووسائل؟ فإذا لم تكن رفاهيتهم في تحسن أو لا تتحسن بسرعة فما هي أنواع التغيير في أنماط التنمية وعملياتها التي يمكن أن تحسن من تلك النتيجة؟ ويمكن أن يحدث ذلك. ومن الناحية المنطقية فإن النمو الاقتصادي والتنمية ضروريتين ولكنهما ليس كافيتين لتحقيق الظروف اللازمة لتحسين الرفاهية المادية لأكبر عدد من الناس، فإذا لم يكن هنالك نمو فأنه يمكن لبعض الناس أن يكونوا في حالة أفضل وذلك عن طريق واحد وهو حصولهم على الدخل والأصول من الاخرين وحدوث ذلك النوع من إعادة توزيع الدخل في الدول الفقيرة حتى إذا وجد عدد قليل جدا من الأغنياء احتمال محدود للغاية.

وحتى لو كانت الفطيرة (مجازاً) يمكن أن تقطع على. وعلى النقيض ذلك نجد أن النمو الاقتصادي يفتح المجال أمام بعض الناس على الأقل ليكونوا أفضل حالا وذلك دون إلحاق الضرر بأي شخصا آخر ووفقا للمجاز فإن الفطيرة تصبح أكبر حجما ولكن كيف يتم تقطيعها إلي شرائح؟

هل تزيد كل الشرائح في الحجم أو تزيد فقط تلك التي يأخذها أصحاب الحظ القلائل ؟ ربما يتسلم لبعض شرائح أصغر على الرغم من كبر الحجم الكلي للفطيرة الموزعة.

هنالك ثلاثة أسباب على الأقل تجعلنا لا نستطيع أن نفترض أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي GNP يعني بالضرورة دخلا أعلى لجميع المواطنين أو حتى غالبيتهم[1].

والسبب الأول :هو أن الحكومات تشجع التنمية الاقتصادية ليس فقط من أجل تحسين رفاهية مواطنيها ولكن أيضا بالدرجة الأولى في بعض الأحيان من أجل قوة ومجد الدولة وحكامها ففي مصر القديمة استثمرت معظم الثروة في تشييد الأهرامات وفي بعض الدول الأقل تقدما في العصر الحديث يشترون نظما للصواريخ ويطورون قنابلهم الذرية أو يشيدون بنيات العاصمة الضخمة في الصحراء والأحراش حيث توجه مكاسب النمو إلي حد كبير نحو مثل تلك المشروعات عالية التكاليف ولا يجني مواطنو الدولة إلا قدرا محدودا من الفوائد المباشرة.

أما السبب الثاني: فقد تستثِمر الموارد على نحو مكثف لمزيد من النمو بحيث تؤجل المكاسب الاستهلاكية المحسوسة إلي فترة لاحقه وإذا استمرت عملية الاستثمار علي هذا النحو فان تاجيل الاستهلاك هذا سوف يستمر الي عمد بعيد، وفي الحالات المتطرفة مثل عملية التجميع السوفيتي في الثلاثينات فإن مستويات الاستهلاك تم تقليصها إلي حد التضور جوعاً، وذلك من أجل نمو أسرع وفي العادة فإن مثل هذه الإجراءات المتطرفة تكون في إطار الحكومات الشمولية فقط.

السبب الثالث: فالتنمية عند معالجتها لمشكلة الفقر لا تعني مجرد إعطاء معونة للفقير كي يعيش عليها وإنما تعني إشراكه في صنع التنمية أي أن التنمية لا تعني إعطاء سمكه لكل فرد وإنما تعني تعليم كل فرد كيف يصطاد؛ كذلك تعني توسيع الاختيارات أمام الفرد في كل المجالات من تمتع بالحرية الشخصية والسياسية والمساهمة في صنع القرار وغيرها.

لذلك يمكن القول إن التنمية البشرية تقوم على أساس أربعة عناصر هي:

الإنتاجية والعدالة والاستمرارية والمشاركة فلا بد من زيادة قدرات الأفراد التعليمية والصحية والتدريبية حتى تزداد الإنتاجية ويزداد الدخل وتزداد القدرة على إشباع الحاجات ومن ناحية أخرى لا بد أن تتاح أمام جميع الأفراد فرص متساوية للمساهمة في صنع التنمية والاستفادة من ثمارها وهو ما يكفل

(1) Anand,S. Ravallion" Human Devolobment in poor counturis :on the role of brivate incomes and public services" journal of economic perspectives, winter 1993 ,pp.133

عدالة التوزيع، كما لا يجب أن تختصر إتاحة الفرص المتساوية بين أبناء الجيل الحالي فقط وإنما بين أبناء الجيل الحالي من ناحية وأبناء الأجيال المقبلة من ناحية أخرى وهو ما يضمن استمرارية التنمية . ويتضمن عنصر الاستمرارية ضرورة المحافظة على البيئة للأجيال القادمة، كما يتعين مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم حتى تكون التنمية لهم وبهم.

وسائل تنمية الموارد البشرية : تتمثل أهم وسائل التنمية البشرية في الآتي:

1_ الغذاء : وهو غاية من الأهمية لأن الطعام يعتبر من أهم ضروريات الحياة وهو من أهم عوامل تنمية الموارد البشرية.

2_ التعليم: يعتبر التعليم من أهم وسائل تنمية الموارد البشرية فكلما ازداد مستوى التعليم ازدادت إنتاجية الموارد البشرية.

3_ الرعاية الصحية: وكما هو الحال بالنسبة للغذاء والتعليم، فالصحة سلع استهلاكية ومن ضروريات الحياة والاستثمار في المجال الصحي يعتبر استثمار في رأس المال البشري فتحسن المستوى الصحي للأفراد يؤدي إلي زيادة إنتاجية الموارد البشرية.

4_ الرعاية الاجتماعية وحماية البيئة : إن الاهتمام بالرعاية الاجتماعية ومعالجة مشكلة الفقر يقلل من هدر الموارد البشرية ويؤدي لزيادة إنتاجيتها. وكذلك فإن حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث واستخدام تكنولوجيا غير ملوثة للبيئة يزيد من إنتاجية الموارد البشرية.

سياسات التنمية البشرية:

إن السؤال الذي يطرح نفسه كيف نرتقي بالصحة والتعليم والتغذية والرعاية الاجتماعية والبيئة ؟ هل من خلال ميكانيكية السوق أم من خلال التدخل الحكومي أم من خلال توليفة منهما؟ ولقد حاولت بعض الدراسات تديم إجابات لهذه الأسئلة، ومن هذه الدراسات واحدة قامت باستخدام بيانات عن 86 دولة نامية لعام 1985 م تقيس العلاقة بين متوسط الاستهلاك الخاص من ناحية وتوقع الحياة كأحد

معايير التنمية البشرية من ناحية أخرى، وجاءت هذه الدراسة بثلاثة تفسيرات كسياسات مختلفة لتحقيق التنمية البشرية.[1]

أ_ العلاقة الطردية بين متوسط الاستهلاك الخاص وتوقع الحياة ترجع الي أن النمو الخاص يحفز التنمية من خلال ميكانيكية السوق الحر.

ب_ فالزيادة في الدخول الخاصة تزيد من مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات فالغذاء والرعاية الصحية والخدمات الطبية هو ما يساعد على تحسين مستوى التغذية وتقليل معدلات الوفيات لدى الأطفال ويزيد من العمر المتوقع.

ج_ ويأتي هذا التغير بأن النمو الاقتصادي المتولد من خلال ميكانيكية السوق بحركة قليلة تحقيق التنمية البشرية أي أن السوق وليس الحكومة هو الذي يحقق التنمية البشرية.

د_ تخفيض الفقر من خلال توزيع السياسات الحكومية يحقق التنمية البشرية يرجع هذا التفسير الي ضرورة التدخل الحكومي باستخدام سياسات التوزيع المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

هـ_ أن تحقيق الخدمات يحقق التنمية البشرية والخدمات العامة ممثله في تقويم مياه نظيفة وصرف صحي ورعاية صحية وخدمات تعليمية فإن هذا كله يحقق التنمية البشرية ومنه يتضح أن سياسات الاستثمار الحكومية في رأس المال البشري هي أكثر السياسات فاعليه في تحقيق التنمية البشرية.

وتقاس التنمية البشرية عن طريق تقارير التنمية البشرية السنوية التي تصدر عن الأمم المتحدة وكذلك عن طريق التقارير الصادرة عن كل دولة بمفردها ويعتبر التقرير السنوي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة النهائي من أهم هذه التقارير[2]

(1) رابح رتيب، التنمية الاقتصادية ، جامعة القاهرة، 1999م، ص64.

(2) عبد الحسين العطية ،2001 ، الإقتصاديات النامية ازمات وحلول ، دار الشرق ، عمان ص127.

التنمية المستدامة من أجل الحفاظ على الثروات:

توصل تقرير بروندتلان الشهير عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالتالي (التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها) وعلى هذا، فإن التنمية المستدامة تتطلب أن يعمل كل جيل بالتناسب مع تعداده، على أن يسلم إلى الذريه التي تليه قاعدة إنتاجية ضخمة بالقدر الذي ورثها به هو ذاته. لكن كيف لجيل ما أن يجزم ما إذا كانت القاعدة الإنتاجية التي سيتركها لذريته كافية أم لا ؟.

ويرى أهل الاقتصاد أن المقياس الصحيح للقاعدة الإنتاجية لاقتصاد ما هو الثروة، التي لا تشمل قيمة الأصول المصنعة فحسب (المباني، المعدات، والطرق) بل تضمن أيضاً رأس المال البشري (المعرفة، المهارات، والصحة) ورأس المال الطبيعي (الأنظمة البيئية، المعادن، والوقود الحفري بأنواعه) وتعتبر التنمية المستدامة طالما ظلت ثروة إقتصاد ما على مر الزمن مصونه نسبه إلى التعداد السكاني، بعبارة أخرى لابد أن ينظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره نمواً للثروة، وليس نمواً للناتج المحلي الإجمالي.

وهناك فارق كبير بين الاثنين، فهناك العديد من الظروف التي يتزايد فيها الناتج المحلي الإجمالي (للفرد) في دوله ما، حتى مع اضمحلال ثروتها (للفرد)، وبطبيعة الحال فإن الموقف الذي يتزايد خلاله الناتج الإجمالي المحلي بينما تضمحل الثروة ليس له أن يستمر إلى الأبد، فحين يستهلك اقتصادياً ما قاعدته الإنتاجية من أجل رفع معدل الإنتاج الحالي، فإن الناتج الإجمالي المحلي لهذا الاقتصاد سوف يتضاءل أيضاً في نهاية المطاف، ما لم تتغير السياسات الاقتصادية إلى الحد الذي يسمح بتراكم الثروة من جديد.

فمثلاً باستخدام البيانات الصادرة عن البنك الدولي بشأن استهلاك عدد من الموارد الطبيعية على المستوى الوطني، و على الرغم من أن الناتج المحلي الاجمالي للفرد تزايد في نسبة التجارة الهندية على مدار العقود الثلاثة الماضية، إلا أن الثروة للفرد تضاءلت هناك إلى حدما، وكان تضاؤل الثروة

هذا نتيجة إلى أن استثمار رأس المال الثابتة، ونمو المعارف والمهارات، وادخال التحسينات على المؤسسات، لا يعادل تآكل رأس المال الطبيعي نسبة إلى النمو السكاني.

وفي البلدان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا تضاءل كل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد والثروة للفرد في الوقت ذاته، وعلى النقيض من هذا، شهدت اقتصادات الصين ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمواً في كل من الناتج المحلي الاجمالي للفرد والثروة للفرد، بل ونجحت أيضاً في التعويض عن تضاؤل رأس المال الطبيعي، من خلال تراكم أصول راسمالية أخرى، أو بعبارة أخرى، يبدون أن العالم الغني استمتع طيلة العقود الثلاثة الماضية بالتنمية المستدامة، بينما كان النمو الذي شهده العالم الفقير باستثناء الصين غير قابل للدوام [1].

لكن علماء الأرض يعتبرون أن من تراكم الثروة الطبيعية الحفاظ على البيئة ولكن مايجرى هو اضطراب لها بلا حدود بل وأصبحت مهددة بالانهيار.

الاقتصاد العالمي الجديد:

دورة الاقتصاد الجديد تركز على التكلفة المنخفضة التي تقود إلى أسعار منخفضة وزيادة في الطلب، وتولد زيادة الطلب ارباحاً عالية وتتطلب مزيداً من الاستثمار سواء في السلع الرأسمالية أو في البحوث والتنمية، والنتيجة تكون تكلفة منخفضة وأداء محسنا يؤدي في المقابل إلى تشجيع زيادة الطلب، ويتم حقن زيادة الأجور وزيادة المداخيل أيضاً في الدورة، وهكذا فإن التقدم التكنولوجي، يؤدي إلى زيادة الفاعلية، إضافة إلى التكلفة المنخفضة، أديا إلى تعزيز النمو الاقتصادي منذ الثورة الصناعية وسيستمر على هذا المنوال في المستقبل المنظور، أي أن هناك رابطاً قوياً بين الاستهلاك المتزايد للموارد والنمو الاقتصادي ، الذي سيؤدي إلى احداث الفجوة المقبلة الكبرى في الاقتصادات التقليدية الجديدة.

فالمشكلة هي أن نمو الإنتاج أكبر كثيراً من نمو العمل ومدخلات رأس المال فكيف يستطيع الاقتصاديون إحداث طفره ؟ وهكذا فإن النظرية المعيارية لم تجمع بشكل صحيح حتى الآن المواد

---

(1) وولف ، مراتن ، الإقتصاد العالمي ، الدول هي الداء والدواء ، الاقتصادية ، 2004/10/8 .

والطاقة مع الاستهلاك والنمو، والمشكلة ان معدل النمو للمواد أو استهلاك الطاقة لا يمكن أن يستمر في الصعود إلى الأبد، وهذا هو السبب وراء أهمية فصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الموارد الطبيعية ومن النفايات والتلوث الذي يحدث، أي تقليل المواد المشابهه في أداء الإقتصاد أو اعتماد أقل على المواد المستخرجة من الطبيعة، فالحوافز قصيرة الأجل بالنسبة للصناعة لا تتوقف مع متطلبات الاستدامة طويلة الأجل، وهناك حاجة إلى تغيرات جذرية ولا يجوز تركها لقرارات السوق الحر.

إطار هذه الثورات ومايتنتج عنها من آثار بناء النظام العالمي (العولمة) ويعتمد فيه الاقتصاد على استثمار الوقت بأقل تكلفة ، وعن طريق استخدام المعرفة الجديدة وتحويلها إلى سلع أو خدمات جديدة أو التحسين السريع والمستمر في المنتجات ، وطرق التصنيع والدخول بها إلى الأسواق بطريقة فعاله، ولم تعد التنمية الاقتصادية تعني التغيير من وضع شيء إلى وضع أفضل بل المهم هو الوقت الذي يستغرقه هذا التغيير جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستوى ات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.

السياسات التنموية:

- الاهتمام بالنهضة الزراعية وبالتصنيع الزراعي(1).
- إدخال التنمية الستدامة في المناهج التعليمية.
- الاهتمام بالتخطيط الحضري والسكاني ومنح أولوية لمياه الشرب والصرف الصحي.
- جذب الاستثمار للقطاع الزراعي وتهيئة المناخ له والإنفاق العام علي البنية التحتية بالسياسات ومرونة التشريعات ورشد الإدارة وتوفير حوافظ تشجيعية له.
- مكافحة التدهور البيئي وسن التشريعات الخاصة بالمحافظ علي البيئة إلزام الاستثمارات بمراعات متطلبات الحفاظ عليها.

(1) المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي, الاستراتيجية الربع القرنية ,السياسات الكلية، 2007– 2013م ص8 .

- الاهتمام بصغار المنتجين ودعم المصارف المتخصصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إنشاء قاعدة معلومات جغرافية للموارد كاساس للتنمية المستدامة ووضع السياسات اللازمة التوجيه الموارد للتخطيط.
- الاهتمام بالبحث العلمي وربط احتياجات اقتصاد المعرفة واستخدام التقانة مع تطوير الإنتاج والإنتاجية من خلال تطبيق نتائج البحث العلمي والمواصفات القياسية ، والتركيز علي المنتجات ذات الميزة النسبية بما يضمن دعم القدرات التنافسية.
- إعادة تخطيط القوة البشيرية والاستفادة القصوي من الخرجيين وبناء القدرات ومخرجات التعليم وفقا لمتطلبات سوق العمل.
- مراعات الميزة النسبية في استخدام الموارد بقيام الولايات بإجراء التخطيط الواعي للموارد المتاحة.
- استكمال إنشاء تنفيذ مشاريع الري الكبرى بأولوية لاستكمال سد مروي وتعلية خزان الرصيرص وسد ستيت.
- النهوض بأوضاع المرأة و الطفل والمحافظة على حقوقهما كما تقرها الأديان والشرائع والأعراف في إطار ما ورد في اتفاقية السلام والمواثيق الدولية.
- ربط المرأة بقضايا التنمية الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية والثقافية وإشراكها في صنع القرار وتحقيق السلام وزيادة معدل مشاركتها في النشاط الاقتصادي والاهتمام بدورها في القطاع الخاص.
- محاربة العادات والتقالد الضارة وتطوير البرامج المرتبطة بالحفاظ على كرامة المرأة وتزكية المجتمع.
- تحقيق الاستقرار والمحافظة علي معدلات النمو الإيجابية بما يعادل ضعف النمو السكاني وتحقيق التوازن الهيكلي ورفع وتجويد الإنتاجية وترقية الخدمات.
- تحقيق التكامل بين الموازنة الاتحادية وموازنات الولايات بإعادة هيكلة الموازنة العامة لقيادة الاقتصاد.

- زيادة الموراد المالية عبر السياسات العامة وبخاصة الإصلاح الضريبي وتفعيل العلاقات بالخارجية مع المنظمات ذات الصلة.[1]
- توجيه الإنفاق العام للوفاء بإستحقاقات اتفاقية السلام ومقابلة الحاجات الأساسية للمواطنين.
- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي وحماية الفئات الأقل حظا بابتكار وسائل تمويل جديدة والعمل على توزيع النمو وهيكلة الموانة العامة بما يتيح فرص العمل لهم ويحقق الرفاه الاجتماعي.
- انتهاج أسلوب التنمية الريفية والمستدامة التي تجمع بين الإنتاج الزراعي والخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية ومياه شرب وبنية تحتية وتخدم الإنتاج والتسويق والأمن الغذائي وتحد من الفقر.
- الاستفادة من الميزات التنافسية للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مع الاهتمام بالجودة والمواصفات العالمية.
- توجيه الاستثمار والمساعدات الخارجية لتفيذ مشروعات التنمية في الولايات الأقل نموا.

الموارد الطبيعية والأداء الاقتصادي:

يزخر السودان بمساحات شاسعة تبلغ 250 مليون هيكتار تقدر الصالح منها للزراعة بحوالى 84 مليون هيكتار بجانب الغابات التي تشكل 22% من المساحة بالإضافة لتعدد المناخات ووفرة الأمطار إذ يتراوح ما بين 50 ملم في السنة في الشمال الى أكثر من 2000 في السنة في الجنوب، مما جعل وفرة في المياه الجوفية تقدر ب15.200 مليار متر مكعب وفوق كل ذلك نهر النيل الذي يشق عمق السودان من أدنى الجنوب الى أقصى الشمال بجانب الأنهار الأخرى، أضف لذلك وجود مساحات واسعة من المراعي مما جعل السودان ينعم بثروة حيوانية ضخمة تقدر ب136 مليون حسب تقديرات 2005م نجد المستغل حالياً من المساحة الكلية الصالحة للزراعة في السودان لا يتجاوز20% اي ما يعادل 12.2 هيكتر حيث يستغل السودان فقط 12.2 مليار متر مكعب من المياه في العام مقارنة بحصتة من مياه النيل المحدد ب18.5 مليار متر مكعب في العام حسب اتفاقية مياه النيل لعام 1958م وحتي نهاية العام 2011م لم تجاوز العائدات الزراعية بشقيها النباتي

[1] المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي , مرجع سابق ص9.

والحيواني 600 مليون دولار في المتوسط سنويا[1] كما يمثل تنوع المناخ التربه فرصه جيدة لمجالات عديدة في الإنتاج الزراعى والحيوانى في مختلف مواسم السنه، يعد القطاع الزراعي من اهم القطاعات الاقتصادية في السودان نظراً لمساهمته المقدرة في الناتج المحلي والإجمالي، إذ يقوم بتوفير معظم المواد الخام للصناعات المحلية بالإضافة الى مساهمة بالقدر الأكبر في الصادرات[2]

وتبلغ مساحه الغابات 220 مليون فدان ارتفع معدل نمو القطاع الزراعي من 85% في العام2000 الى 47% في العام 2001م بالرغم من ذلك فقد انحفض مساهته في الناتج المحلي من 4،46% الى 6،45% وذلك نظراً لزيادة مساهمة القطاع الصناعى في الناتج المحلي الإجمالي من 15% الى 6،16% وتراجعت مساهمة الزراعة الى 39% في العام 2004م مقارنه مع 6،45% في العام 2003 وتراجعت مساهمته أيضاً من 6،39% في العام 2005م إلا أن معدل نموة مرتفع من 2،17 في 2005م الى 3،8% في عام 2006م.

ويتقسم الإنتاج الزراعي الى إنتاج نباتي وإنتاج حيواني:

1. الإنتاج النباتي:ـ

فيما يلى تفاصيل أهم المحاصيل الزراعية في السودان:

أ/ ظل محصول القطن يمثل المركز الأول من حيث مساهمتة في الناتج المحلى الإجمالى وعائد الصادرات خلال فترة ما قبل التسعينات إلا أن أهميتة تقلصت مع مرور الزمن بعد ذلك، إذ كانت إنتاجيته في انخفاض ملحوظ في السبعينات وذلك بسبب نقص المساحات المزروعة وتدهور البنيات الأساسية.

[1] قاسم الفكي علي, ورقة: الأداء الإنتاجي للاقتصاد السوداني وبدائل المعالجات, الملتقي الاقتصادي الثاني, قاعة الصداقة 23- 24 نوفمبر 2013م.

[2] تقديربنك السودان- 2003م- ص29.

جدول رقم (2-1) يوضح إنتاج الصمغ العربي في السودان للفترة 2002- 2006م.

المحصول	2002م/2003م	2003م/2004م	2004م/2005م/	2005م/2006م
صمغ الهشاب	855،12	923،7	3،21	6،11
صمغ الطلح	074،3	911،7	1،9	3،5
المجموع	929،15	929،15	4،30	9،11

المصدر: تقدير بنك السودان 2006م

ثم ارتفع انتاج الصمغ العربى من 8 آلاف طن في موسم 99 الى 7،15 ألف طن في موسم 2000- 2001م نسبة زيادة قدرها 96% وذلك بسبب زيادة الأسعار كما زاد الإنتاج في 2004م ووصل 864،15، ثم عاد للانخفاض مره اخرى من 4،30 ألف طن فى موسم 2005/2004م الى 1109 آلاف طن في موسم 2005م- 2006م.

ج/ الحبوب الرئيسية :

تقسم الى محاصيل غذائية رئيسية ومحاصيل زيتية ويوضح الجدول التالي يوضح إنتاج أهم المحاصيل الغذائية الرئيسية المساحة بآلاف الأفدنة – الإنتاج بآلاف الأطنان المترية- متوسط إنتاج الفدان كجم/ فدان.

جدول رقم (2-2) يوضح إنتاج أهم المحاصيل الغذائية

المحصول	**الذرة**			**الدخن**			**القمح**		
السنة	المساحة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة	الإنتاج	الإنتاجية
2003/2002	12667	2825	240	5817	581	100	309	332	1068
2004/2003	17453	4690	268	2685	842	133	410	398	970
2005/2004	15282	2619	266	6996	280	74	407	364	953
2006/2005	20453	4327	274	2002	675	124	433	416	976

المصدر: بنك السودان 2006م

2.الإنتاج الحيوانى:

تمثل الثروة الحيوانية في السودان مكانة متقدمة في إثراء الدخل القومي وتسهم الثروة الحيوانية بأكثر من 20% من حجم الناتج المحلى الإجمالى وتشكل 40% من مساهمات القطاع الزراعي وما يفوق 25% من مجموعة عائدات الصادرات السودانية التى تقدر بنحو 800 مليون دولار سنوياً.

تغطي الثروة الحيوانية الاستهلاك المحلى من اللحوم الحمراء والذي يقدر بنصف مليون طن سنوياً تبلغ قيمتها 700 مليون دولار، كما تساهم الثروة في كفاية الاستهلاك المحلى من الألبان وتوفير الخام للصناعات الجلدية.

وذكرت صحيفة البيان الامارتية أن مناطق إنتاج الثروة الحيوانية في السودان تتركز في غرب وشرق البلاد وفي الولايات الوسطي مثل الجزيرة ، سنار والنيل الأزرق والنيل الأبيض.

يعتبر السودان ثاني أكبر منتج للإبل ذات السنام الواحد في أفريقيا حيث ينتج السودان ثلاثة ملايين رأس من الإبل سنوياً، وتمتاز اللحوم السودانية بجودتها العالية لاعتماد القطعان على الغذاء الطبيعي من المراعي المنتشرة في ربوع البلاد، تقدر الثروة الحيوانية في السودان بـ103 ملايين رأس من الماشية يضمها ضان، بقر، ماعز، أغنام، وقد تأثرت سلباً هذه الثروة بالجفاف الذي ضرب السودان مؤخراً.

هذا بجانب أن السودان يعتبر من أغني الدول العربية والأفريقية بثروته الحيوانية والذي تقدر فيه حيوانات الغذاء بحوالى 30 مليون رأس من الأبقار و37 مليون رأس من الأغنام، 33 مليون رأس ماعز 3 مليون رأس من الأبل بالإضافة إلى 4 مليون رأس من الفصيلة الخيلية، 45 مليون رأس من الدواجن وثروة سمكية تقدر بحوالى 100 الف طن للمصائد الداخلية و10 ألف طن للمصائد البحرية إلى جانب إعداد كبيره مقدرة من الحيوانات البرية.

مساهمة الثروة الحيوانية في تنمية الاقتصاد السوداني :

يعتبر السودان من اهم الدول العربية والافريقية فى انتاج الثروة الحيوانية وتهدف تنمية هذا القطاع اساساً الى رفع مستوى المعيشة وضمان الامن الغذائى بتوفير اللحوم بانواعها ومنتجات الالبان والبيض وخلافه للاستهلاك المحلى والتصدير، بلغت مساهمة الثروة الحيوانية فى قيمة الصادرات 18.3% فى عام 1999م مقارنة 21% عام1980م تتمثل الصادرات فى الحيوانات الحيه واللحوم والجلود.

سجل القطاع الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى انخفاضاً ملحوظاً فى نموه من 7.3% فى عام 2000م الى 5.2% فى عام 2003م ويرجع ذلك أساساً لتدهور الإنتاج فى الزراعة المطرية التقليدية، وأما الشق الحيواني فيسهم بنسبة 45.5% من إجمالى مساهمة القطاع الزراعى وقد ارتفع معدل نموه من 2.5% فى عام 2002م الى 5.3% ثم عام2003م وذلك لتحسين الظروف الطبيعية ، أما الشق النباتى فيسهم بنسبة 45.5% من إجمالى مساهمة القطاع الزراعي.[1]

توفير الأمن الغذائي:

توفير الأمن الغذائي للسكان في مجال وأكثر من 60%من الاحتياج في مجال الألبان بجانب توفير الطاقة والجلود والرؤوس كسماد تقدر بقيمة هذه المنتجات بأكثر من 4 مليارات دولار سنوياً بالإضافة إلى توفير هذا القطاع العيش الكريم لحوالى 40% من سكان بصورة أو أخرى، والتنوع الكبير في البيئات الطبيعية والمناخ أدي إلى توزيع هذه الثروة في كل أنحاء السودان تتوزع الثروة الحيوانية بولايات السودان المختلفة للعام 2002 بـ5.155500 رأس من الضان، 43270000 رأس من الماعز، 4.156000 رأس من الأبقار Cattels، 4560000 رأس من الأبل Camels، والجملة Total 140948000.

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

[1] تقرير بنك السودان2003، ص 29-30.

انخفضت مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الناتج المحلي الإجمالي من 39.6% عام 2005م الى 39.2% عام 2006م أما معدل النمو فقد ارتفع من 7.2% عام 2005م الى 8.3% عام 2006م ويرجع ذلك لارتفاع معدل نمو الزراعة المروية من 7.1% عام 2005م الى 11.7 عام 2006 م.[2]

دور القطاع الصناعي فى تنمية الاقتصاد السوداني:

كانت بداية الصناعة في السودان نتاج طبيعي للظروف التي أحاطت بالبلاد إبان الحرب العالمية الثانية من شح لاحتياجات السوق المحلية من المنتجات الصناعية والخفيفة فنشات صناعات صغيرة لسد احتياجات البلاد الاستهلاكية مثل مصانع الصابون ومعاصر الزيوت والحلويات ومصنع أسمنت عطبلرة عام1949م مصنع تعليب اللحوم كوستي 1952مصانع الادوات المنزلية والزجاج والسجاير. وعليه عند استغلال السودان في عام 1956م كانت الاستثمارات في الصناعة قد بدأت أولى خطواتها في هذا المجال . وقد أعلنت حكومة الاستغلال الأولى سياساتها الرامي الى تشجيع رأس المال المحلي والأجنبي في ميدان الصناعة بإصدار (قانون الميزات الممنوحة لعام 1956م وكونت بموجبة اللجنةالاستشارية لترقية الصناعة لتقوم بتقييم طلبات اقامة الصناعات المحلية بواسط إستثمارات المتسثمرين، فكان لهذا القانون أثر إيجابي في الاستثمار في مجال الصناعة ، إذ بلغت جملة الاستثمار 2.7 مليون جنيه في عام1959م بينما لم يتجاوز المبلغ المستثمر في الصناعة 540.000 جنيه فقط في عام1956م، ولكن بالرغم من ذلك فقد ظلت الصناعة تلعب دورا ثانويا في الاقتصاد القومي السوداني.

كانت مساهمة الصناعة في الناتج القومي في عام 55\56 متواضعة للغاية لم تتعد 1% من إجمالي الناتج المحلي ، ارتفعت مساهمته الى 2% في60\61 وهو العام الذي سبق تنفيذ خطتنا العشرية الاولي[1]، وقد اعطت الخطة العشرية اهتماما كبيرا لتنمية الصناعة في البلاد فرصد لها في الخطة مبلغ 76.3 مليون من القطاع العام و 51 مليون من الخطاع الخاص، فيدل هذا أن الدولة قد

---

[2] تقرير السنو لبنك السودان، 2006، ص53.

[1] عثمان إبراهيم السيد,الاقتصاد السوداني, دار جامعة أم درمان الإسلامية , الطبعة الثانية , يناير 2008م ,ص15.

بدات مرحلة جديدة في تشجيع التطور الصناعي في البلاد كمستثمرة في هذا الميدان الجديد.وانشات الدولة البنك الصناعي عام1961كمؤسسة حكومية تعمل علي تشجيع نشاطات القطاع الخاص في مجال الصناعة وتوفير التمويل لتوسيع قاعدة صناعة القطاع الخاص ليسير الاستثمار في قطاع الصناعة في اتجاهين متوازيين ومكملين لبعضهما. فدعمت الدولة نشاطاتها في مجال الصناعة بانشاء (هيئة المصانع الحكومية) في عام 1962م للإشراف علي ادارة المصانع الحكومية ثم اعيد هذه الهيئة وسميت أخيرا المؤسسة العامة للانتاج الصناعي. وأنشئ كذلك معهد البحوث الصناعية عام 1967م للقيام باجراء البحوث والدراسات اللازمة لتطوير الصناعة ووضع الخبرات الفنية المبنية علي الدراسات العلمية تحت تصرف تنمية الصناعة في كلا القطاعين العام والخاص. وكذلك أقامت وزارة منفصلة للصناعة والتعدين في عام 1966م.

الاستراتيجية القومية الشاملة للتنمية 1992م-2002م:

أصدرت الدولة الاستراتيجية القومية الشاملة لفترة عشر سنوات من 1992-2002م والتخطيط سمة مميزة للمجتمعات المتحضرة ووصفت الاستراتيجية نفسها بانها البداية الشاملة للتأصيل النهضة تخطيط شامل يستوعب كل قطاعات المجتمع السوداني وثالثا خطة شاملة للتوظف الامثل لمجمل الموارد و الطاقات ، ورابعا خطة طموح مليء بالأمل وتجدد الثقة في إمكانات هذا الوطن ، وأخيرا خريطة هادئة للتحول الحضاري تنهض بالمجتمع الذي نصب إليه.

وقد أعطت الاستراتيجية أهمية خاصة للقطاع الصناعي نجد موجهات محددة يمكن إيجازها في:

1. منح اسبقية قصوى لتأهيل المناطق الصناعية الكبرى.
2. منح أسبقية قصوى لتشغيل الطاقات المعطلة وفي المشروعات الصناعية بتوفير مستلزمات التشغيل .
3. منح أولوية لمشروعات التنمية الراسية والإحلال والتجديد والارتفاع بالنوعية الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية دون إهمال للتوسع الأفقي الكلي.
4. استيراد الخدمات.

5. وضع برامج تفصيلية لاتخاذ المشروعات الصناعية التي توقفت عن الإنتاج.

ويتكون القطاع الصناعي في السودان من الصناعات التالية.[1]

1. الصناعات التحويلية.
2. التحديث.
3. الكهرباء والمياه.
4. البناء والتشييد.

ارتفعت مساهمة القطاع الصناعى فى الإنتاج المحلي الاجمالي من 8.1% عام 98 الى 9.1% فى عام 1999م ويسهم القطاع الصناعى بدور هام فى تنمية القطاع الزراعي وذلك بزيارة الطلب على المنتجات الزراعية من خلال إنتاج الصناعة.[2]

شهد القطاع الصناعى الذى يشمل التعدين و التحجير والصناعات التحويلية والكهرباء و المياه والتشييد معدل نمو إيجابي بلغ 15.5% فى العام 2004م مقارنة ب63% في عام 2003م بسبب النموء الذى تحقق في قطاع التعدين والقطاعات الاخرى وذلك بسبب توجه الكثير من الاستثمارات الى قطاع الصناعة وتحسين البنيات الاساسية واستقرار السياسات كما تحسن الوضع الاقتصادى وقد ارتفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلى الاجمالى الى حوالى 25.4م فى عام 2004م مقارنة ب24.1م فى عام 2003، كما ارتفع معدل نموه من 17.6 عام 2005 الى 19% عام 2006م ويعزى ذلك لارتفاع معدل نموه قطاع التدريب بالمحاجر من 9.4% عام 2005 الى 9.8 عام 2006م. رغماً عن ذلك فإن مساهمة القطاع فى الناتج المحلي الإجمالي ظلت ثابته فى معدل 28.3% خلال العامين.

معوقات التنمية الصناعية فى السودان:

تضافرت عدة سياسات أسهمت في إعاقة هذا القطاع منها:

1. سياسة الدولة فى السلع المحتكرة مثل السكر والذي يفرض عليه رسوم ضاعفت سعره مقارنة السعر العالمي.

---

[1] عبد العظيم سليمان المهل ,علي الأمين, النتمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ,2007.

[2] تقرير بنك السودان 1999 ص42

2. بعض المواد الخام الأولية يفرض على الصناعيين شراءها بسعر الصادر الأمر الذى يفقدها ميزة إنتاج محلي (مثل القطن) وفى ذات الوقت يحظر على الصناعة استيراد احتياجاتها من المواد من السوق الخارجي.

3. تباع بعض مدخلات الإنتاج المحلي من مخلفات المحالج فى مزادات تؤدى الى مضاربات ترفع من أسعارها بسبب قلة المعروض وارتفاع الطلب والاحتكار وحظر استيراد الحبوب الزيتية.

4. فتح باب استيراد السلع المحلية وباسعار لا تستطيع الصناعة منافستها لأن عناصر الإنتاج فيها أقل من 25% من تكلفة الإنتاجية المحلية.

5. فرض ضوابط ورسوم لصالح جهات خيرية وتطورة هذه الجهات وصارت تنافس النشاط وتؤثر فيه (مثل دمغة الجريح).

السياسات الضريبية(1)

1_ يُفرض ضرائب على الصناعة وأن تكون ممولاً يدفع ضريبة القيمة المضافة 10% مقدماًو5% مقدم ضريبة أعمال 3% رسوم هيئة المواصفات 1% دمغة الجريح 1% رسوم واردات، 2% رسوم هيئة الموانى البحرية وغيرها الأمر الذي يخلص من قدرة المصانع على رفع قدرتها الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج.

2_ التطبيق الخاطى لضريبة القيمة المضافة على المنتجات الصناعية المعتمدة على المواد الخام الزراعية حيث إن الحبوب الزيتية معفية من ضريبة القيمة المضافة كمواد خام ولكن يطالب بدفع 10% كقيمة مضافة بعد عملية التصنيع مما حولها الى ضريبة مبيعات رفعت تكلفة المنتج وحدث من القدرة التنافسية.

(1) عبد العظيم سليمان المهل ، مرجع سابق، ص215،216.

السياسات المصرفية والتمويل:

1_ التمويل من القطاع المصرفى المحلي مكلف جداً فهو أولاً يحتاج الى ضمانات فى الغالب عقارية وهي من تجميد رأس المال، وكذلك رسوم رهن وفك الرهن منها مبالغ كبيرة.

2_ تعتبر هوامش التمويل المحلي عالية جداً مقارنة بالمتاح عالمياً واقليمياً.

3_ سياسة التمويل قصيرة الأجل لا تناسب النشاط الصناعي بل أسهمت فى تدميره.

4_عندما يحصل المستثمر الى تمويل خارجي تعجز المصانع من الاستفادة منه بسبب مطالب الجهاز المصرفي بدفع هامش مقدم يبلغ أحياناً 30%.

الطاقة :

أ_ أسعار الكهرباء عالية جداً على ارتفاع القطاع الصناعي والتي تصل أحياناً الى سبعة أضعاف مجالات الصناعة.

ب_ سوء الامداد غير المستقر والتقطع مما يسبب فى الوقوف وضياع ساعات العمل وبالتالي ارتفاع التكاليف وأيضاً قد يحصل تلف لبعض المنتجات.

ج_ أسعار المحروقات كالبنزين والجازولين عالية جداً مقارنة بالأسعار في دول الجوار.

الخدمات:

1_ بالرغم من افتقار المناطق الصناعية كثير من الخدمات كالطرق والإنارة والمياة والمطافئ والنظافة والأمن وصحة البيئية والصرف الصحى وغيرها فإن المصانع تطالب بدفع رسوم عالية جداً عليها.

2_ خرجت المحليات بمطالبة المصانع برخص تجارية الغرض منها الجباية مع العلم أن المصانع تحمل رخصا صناعية بموجب قانون الاستثمار.

3_ فرض المحليات رسوم عوائد على المصانع أشبه ماتكون ببيع الأراضى للمصنع سنوياً.

4_ تواجه المصانع فى المنطقة الصناعية القديمة مشكلة تجديد الحكر بحيث تدل على تخلف الدولة وعدم وجود التنسيق بين إدارتها المختلفة والتي أوجدت أصلا من أجل تسهيل انسياب الخدمات.

وعليه لا يصلح الحال إلا بإعادة النظر فى تلك السياسات والاقتداء بالتجارب التي قفزت ببلدانها الى مصاف الدول والتي تدعم الصناعات بالمال والحماية على أن تقف على أرضية صلبة وليس تعوقها الرسوم العشوائية وعلى الدولة تحديد مهام المؤسسات الحكومية والتنسيق بين إداراتها حتى لا يحصل تضارب في القرارات.

الاصلاح الاقتصاي في تنمية قطاع التجارة الخارجية في السودان:

قيام الدول باستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة التي تساعد في خلق حمية قوية وتلاحم قومي وتوجيهها من اجل انجاح عملية إنجاح الانماء الاقتصادي والاجتماعي، بمعنى آخر قيام الدول بوضع خطط وسياسات خاصة بالقطاعات الاقتصادية، تؤدي الى تآزرها وتكاملها مع بعضها بعضا لإحداث تغيرات فعالة في التركيبة النسبية للدخل القومي أثناء مراحل النمو الاقتصادي.

الزيادة في الاقتصاد تعني النمو الكلي لكل من الدخل القومي والناتج القومي ، بينما التغير في الاقتصاد يتضمن بالإضافة الى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيات المجتمعات والتي لايمكن أن تحدث بدون تدخل الحكومة ،وعلي ذلك يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بانها مجموعة السياسات التي تتخذ من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا الى قوة ذاتية مع ضمان تواصل هذ النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية، كما تهدف السياسات التنموية الى نقل المعرفة والتكنلوجيا الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة الاستخدام وتقليل البطالة وزيادة الدخل القومي وزيادة دخل الفرد وخلق عدالة في توزيع الثروة ورفع مستوى المعيشة وتخفيف حدة الفقر وتطوير المناطق الريفية وغيرها، و تساعد التجارة الخارجية في نقل المعرفة والتكنلوجيا عبر بين الدول المختلفة.

تتألف التجارة الخارجية من شقين رئيسيين هي صادرات وواردات السلع التي ينتج عنها الميزان التجاري في السلع، والاخر صادرات وواردات التي ينتج عنها والميزان التجاري في الخدمات ، والعملية الحسابية بين

الاثنين تعطي ميزان المدفوعات، اذن ميزان المدفوعات لاي دولة عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات

الاقتصادية لهذة الدولة.[1]

العلاقة ما بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية :

تبايت وجهات نظر الاقتصاديين في دور التجارة في عملية التنمية الاقتصادية ،منهم من اشارة الى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في عملية الانماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب ثروات الدول الفقيرة، بالإضافة الى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي. ومنهم من يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستوى ات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلفها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، الى جانب أن الطلب على صادرات الدول النامية وغالبا ما تكون مواد خام أولية تتصف بعدم المرونة، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثرة الى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، بالإضافة الى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها.

كذلك يرى البعض منهم أن التجارة الخارجية إداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة، ومثال على ذلك الدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان

[1] عيسي ترتيب شاطر, دور التجارة الخارجية في التنمية ,الدورة 32 لمعرض الدولي ,في الفترة ما بين 21__28 /2015/1م ص17.

الحديثة مثل كندا واستراليا، جنوب أفريقيا، الارجنتين، كما أكد ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية حتى تخلق الوضعية نفسها، وهذا الأمر يجعل اللجوء الى سياسة تنمية الصادرات اكثر من ضرورة. وقد حظيت نظرية النمو من خلال التصدير على شبه إجماع سواء من صناع القرار الاقتصادي أو من المفكرين الاقتصاديين، كما حازت على قبول واسع وانتشار مذهل، كان من أهم أسبابة معدلات النمو القياسية التي تحققت في اليابان ودول جنوب شرق آسيا واندنوسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية اعتمدت هذه الدول منهج الإنتاج من أجل التصدير.(1)

وذكر مجلس التعاون الخليجي أن التجارة تعتبر من أقدم المهن والأنشطة التي مارسها سكان المنطقة لتأمين الاحتياجات الضرورية والاساسية لتامين العيش من الأسواق المجاورة، فقد قامت التجارة الخارجية بالدور الرئيسي بعملية التنمية الاقتصادية في دول المجلس ،حيث وفرت الصادرات (والأخص النفطية) المصادر التمويلية اللازمة لاستيرات مطلبات برامج التنمية ، كما اعتبرت الممول الرئيسي للموازنات الحكومية التي أسهمت بدورها في استيراد معظم احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والغذائية وتوفير السلع الراسمالية والوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية . وتعتبر الاقتصاديات الخليجية من أكثر اقتصاديات المنطقة انفتاحا علي العالم الخارجي، وهو ما يعكسة الارتفاع الملحوظ لمعدل الصادرات النفطية الى إجمالى الناتج المحلي.(2)

وكذلك توصلت بعض الدراسات الى وجود علاقة مباشرة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة والنامية، ومن تلك النتائج أهمية أداء الصادرات والتكوين الرأسمالى في تفسير التباين بين الدول فيما يتعلق بمعدل الناتج المحلي الجمالى. وأن الدول التي تحمل سياسات قطاعات التصدير لديها سوف تشهد معدلات منخفضة لنموها الاقتصادي نتيجة لذلك الاهمال . وقد افترض أن أداء الصادرات يعكس النوع والكم للسياسة التجارية اتجاه الصادرات، وعليه فالسياسات التجارية التي تضع حوافز أسعار مناسبة وجودة للصادرات تحوز على أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي للدول النامية.

---

(1) عيسى ترتيب شاطر الرجع السابق، ص19,

(2) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قاعدة المعلومات، النظام الأساسي، مركز الجزيرة للدراسات، يانايز 2014م.

في خلال العقود الماضية زاد اهتمام الدول بدور التدابير والسياسات الاقتصادية التي تتخذها الدول لإحداث تغيرات جوهرية في الموارد الاقتصادية لتساهم مباشرة او بصورة غير مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية، وأهمها تلك التي تخص التجارة الخارجية نسبة لدورها في تحديد النمو الاقتصادي ورفاهية الشعوب، لقد اجريت العديد من الدراسات لاختيار العلاقة بينهما باستخدام العديد من النماذج الهيكلية، وقد اسفرت معظمها عن تاكيد محورية الفوائد التي تقدمها التجارة الخارجية لإنجاز أهداف التنمية الاقتصادية بالدول النامية. كما إنها جوهر العلاقات الاقتصادية الدولية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق النافع المتبادلة لاطراف التجارة، لقد تعاظمت اهمية العلاقات القتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة مايشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الإجمالي للدول.

وذلك من خلال ماتؤديه من توزيع الموارد بين دول العالم علي وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل، وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال امكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ المساهمة النسبية وتقسيم العمل الدولي. كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددا من الافكار التي رأت في نشاط التصدير اهمية بالغة باعتباره ركناً اساسياً في عملية الانماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء. وعن طريق النظام التجاري العالمي الجديد تم وضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن لهذه المبادلات التجارية وأن تكون التجارة آلية التنمية لما تلعبه من دور محورى في ريادة الاعمال والاستثمارات وتوسيع التعاملات التجارية ودمج الاقتصاد القومي في الاقتصاد العالمي، وقد اعتمدت الدول في مجال توطيد علاقاتها التجارية على السياسات التجارية والتي تتراوح بين الحرية والحماية حسب طبيعة توجيه الموارد الاقتصادية حيث تهدف الى تنشيط وزيادة التبادلات التجارية لإحداث التنمية.

التدابير التجارية الموجهة لإحداث التنمية الاقتصادية :-

أصبحت الصادرات عنصرا مهماً فيما تقدمة التجارة الخارجية من فوائد، الأمر الذي جعل من تنمية الصادرات احدي الاستراتيجيات الرئيسية التي تجعل الدولة في رفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية بها وبزياداتها، وجعل هذه القضية من اولويات الفكر الاقتصادي والتي تتضمن زيادة وتنمية الصادرات من خلال القيام باجراءات التعديل والتغيير في هياكل النتاج نفسها والتركيز في

الخطط الاستثمارية للدولة علي مشاريع الإنتاج بهدف التصدير ضمن دراسات جدوى اقتصادي متكاملة تلتزم بها جميع القطاعات الإنتاجية بشكل متكامل.[1]

كذلك اتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات وتطوير العلاقات التجارية والسعي لفتح الأسواق الواعدة، والاستفادة من العون الفني والمالى، واتخاذ تدابير زيادة تنافسية الصادرات للنفاذ على الأسواق العالمية، وتطوير المعايير الصحية والجودة لتوكب المعايير العالمية وذوق المستهلك،دعم وتشجيع تطوير الإنتاج والإنتاجية وتنويعها، وتنويع هيكل الصادرات، ونقل التكنلوجيا والتسهيلات التجارية وتقوية البنية التحتية الأساسية والخدمية للتجارة. ووضع القوانين والتشريعات لمكافحة الإغراق وتنظيم التجارة وغيرها. إضافة الى أهمية رفع الحوافز والقيود الكمية امام حركة التجارة الخارجية من خلال إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على مجموعات السلع ومدخلات الإنتاج الصناعي المحلي، ووضع الأطر القانونية والمؤسسية الرامية الى ترسيخ مبادئ السوق الحر وحرية الأسعار.

من جانب آخر إصلاح بيئة الاستثمار لجذب المستثمرين وشركات القطاع الخاص على الدخول في استثمارات كبيرة في مجال الإنتاج والخدمات والتصدير وتطوير حصة الدول من التجارة الخارجية ، ومن جانب آخر إعطاء أولوية للاستثمار في الخدمات لإصلاح ميزان الخدمات. فالتجارة في الخدمات تنطوي على أعظم الإمكانات لتحقيق مكاسب من اجل التنمية، وتعتبر الخدمات أكبر مساهم في النمو الاقتصاد العالمى ، والمجال مفتوح امام الدولة لحقيق مكاسب كثيرة من زيادة الصادرات وتحسين جودة الخدمات الاساسية. لهذا تفتقر الدول النامية في كيفية تطوير تجارة الخدمات في ظل الاقتصاد العالمي المفتوح التي تكون لصالح الاقتصاد القومي.

بخصوص الاستثمارات قال أحد رجال الأعمال يدعي والتر ريستون (رأس مال يذهب الى مكان الذي يحتاج اليه، ويبقي في المكان الذي يحسن معاملته)، وقد شرح معنى رأس المال ومعني حسن معاملة رأس المال وأطلق عليه مبادئ رأس المال الدولي، وهذه المبادئ تعتبر دليل يمكن أن تتبعه الدول النامية من أجل جذب رؤوس الأموال لمختلف الاستثمارات التي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية .

[1] د. عيسى ترتيب , مصدر سابق,ص12

وفي مايلي المبادئ التي يجب توافرها لجذب الشركات المستثمرة في توظيف مدخراتهم في الاستثمارات:-

1_ خلق الاستقرار في سياسة الاقتصاد الكلي : يجب أن يكون لدي الشركات الثقة في أن الاقتصاد الذي يستثمرون فيه أموالهم يتم إدارته بأسلوب كفء غير متذبذب أو ببساطة شديد يجب أن يقتنع المستثمر أن قواعد اللعبة لن تتغير في منتصف السباق.

2_ حكومة فعالة وأمينة : يجب أن يكون المستثمر قادرا على الاعتماد علي التزام الحكومة المضيفة بتطبيق القانون والنظام.

3_ سوق كبير قادر على النمو : حجم السوق الداخلي وقدرته على النمو خاصة القوة الشرائية للمستهلكين بهذا السوق . فالشركات لاتريد الاستثمار في سوق الاحتمالات الربحية فيه ضعيفة.

4_ حرية النشاط في السوق : من العوامل الهامة هنا قوة المنافسة الى جانب درجة التدخل الحكومي (سواء كان من حكومة المستثمر أو الحكومة الاخرى) في حرية الدول الى السوق في دولة ما. فكلما زادت حرية السوق كان أكثر جذبا للمستثمرين الدوليين.

5_ حد أدنى من القواعد الحكومية : يجب أن تبقى تكلفة التدخل الحكومي والقواعد الحكومية في شؤون وربحية القطاع الخاص عند الحد الأدني.

6_ حقوق وحماية الملكية : يجب حماية الملكية الخاصة ولذلك يجب تفادي احتمالات سرقة ملكية الشركات سواء كان تلك الملكية حقيقة أو غير مادية مثل براءت الاختراع أو حقوق النشر،الخ ...).

7_ بنية اساسية قوية : القدرة على اتمام المعاملات وتوصيل المنتجات الخدمات الى الأسواق، وقد تتمثل تلك البنية القوية في خدمات النقل أو الكهربا أو التأمين أو الخدمات المحاسبية أو النظام المالى أو أي من العوامل الأساسية التي لا يمكن للاستثمار أن يحقق عائد مالي بدونها.

8_ عملة محلية قوية: يجب ان تحافظ العملة المحلية علي قيمتها ، فإذا وضعت استثمارآ بالدولار ثم تم تخفيض قيمة الأصول المحلية (المقيمة بالعملة المحلية) تكون قد خسرت جزءا وفي بعض الأحيان استثمارك الأصلي بالدولار.[1]

9_حرية تحويل الأرباح والفوائد وايرادات الأسهم: إذا لم تكن للأموال حرية الخروج خارج الدولة فلماذا الاستثمار.

10- بيئة ضريبة مواتية : يجب أن تكون الضرائب مشجعة للتوسع في الأعمال، وعلى الرغم من اهمية الحوافز الضريبة المقصود بها جذب الاستثمارات الجديدة، فإن قرار الشركة بالإستثمار من عدمه يبنى عادة على كيفية تأثير النظام الضريبي على التشغيل العادي بعد اقامة المشروع . تشجيع التحويلات الحكومية كالتعويضات ومعاشات العاملين ، تسهيل الاجراءات المصرفية للتحويلات، صرف الاستحقاقات بسعر صرف تشجيعي ، تشجيع الرأس المال الأجنبي من إعادة الاستثمار في القطاعات الأخرى.

11_ حرية التشغيل بين الأسواق :- يجب أن تكون الشركة قادرا على توجيه المنتجات والخدمات التي تنتجها في أحد الأسواق لخدمة عملياتها الإنتاجية في الأسواق المجاورة من أجل تعظيم كفاءتها الكلية وتحقيق أفضل تشغيل لخطوط إنتاجها في عدة أسواق.

أثر اكتشاف البترول على التنمية الاقتصادية في السودان:

الإيجابيات:-

ظل السودان منذ استقلاله من الدول المستوردة لخام البترول حتى عام 1999، كانت فاتورة البترول وحدها تبلغ400 مليون دولار سنوياً اى ما يعادل كل صادرات السودان وظل الميزان التجاري في حالة عجز دائم، ومنذ عام 1999م اصبح السودان من الدول المصدر للبترول حيث قيمة صادرات البترول في ذلك العام حوالى 9،257 مليون دولار وقفزت الى 5،350 مليون دولار عام 2000م ثم بلغت عام 2002م 5،396 مليون دولار.

[1] مرجع سابق,ص15.

وفي عام 2000 حقق الميزان التجاري لأول مرة منذ عام 1959م فائضاً بلغ 254 مليون دولار.[1]

ويمكن تلخيص الآثار المباشرة لاستغلال البترول فيما يلى:

1- تحقيق لاكتفاء الذاتى من منتجات البترول عدا بعض المواد غير المتوافرة.
2- تنويع الصادرات السودانية مما يقلل من مخاطر الاعتماد على الصادرات الزراعية والحيوانية.
3- تمويل ما كان ينفق على البترول لتمويل مشاريع التنمية.
4- توفير الرأسمال اللازمة للاتفاق على المشاريع الكبرى.
5- المحافظة على الثروة الغابية التي كانت تستخدم لوقود بديل للمحروقات البترولية مما يؤدى إلى استعادة الغطاء النباتى وتحسينه ووقف التصحر.
6- انخفاض معدلات التضخم حيث بلغت نسبة التضخم سنة 1996م 160% فانخفضت الى 7% سنة 2003م.

الآثار غير المباشرة لإنتاج البترول على التنمية الاقتصادية :

- تحسبن البيئة الاستثمارية لاستقطاب الراسمالي الخارجية لتمويل مشاريع التنمية الكبرى.

توفر الرأسمالي اللازم للاتفاق على المشاريع البنية التحتية الاستراتجية وقد كان باكورة هذه المشاريع سد مروي.

- توفر التمويل اللازم لإعادة تأهيل القطاع الزراعي برمته.
- إعادة تاهيل القطاع الصناعي واحتياجاته من الطاقة.
- استقرار سعر صرف العمله الوطنية أمام الدولار.
- مقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وتصدير أقساط القروض لأمر الذى يوفر لها قدرا من المصداقية أمام الصناديق والمصارف العالمية.
- عوده العقول المهاجرة تباعاً للمساهمة في مجمل العملية التنموية.

[1] مرجع سابق – ص247.

ـــ مواكبة التطور في وسائل الاتصال والمعلومات مما ينعكس إيجاباً على نظم الادارة ودخول ما يعرف بالتجارة للاكترونية.

الآثار السالبة لإنتاج البترول على التنمية الاقتصادية :

بطبيعة الحال إن كل تنمية اقتصادية لابد أن تمر ببعض الجوانب السالبة إلا أن الدولة الراشدة ينبغي أن تتحوط لذلك من خلال الاستفادة من تجارب الآخرين، إن ما يعرف بمرض البترول ظاهرة رافقت ظهور البترول في كثير من الدول النفطية، ولعل نمو الصادرات النفطية على حساب القطاعات الأخرى من أخطر الظواهر التى تهدد برامج التنمية الاقتصادية. نلاحظ في السودان انه انخفضت قيمة الصادرات غير البترولية بمقدار 3،48 مليون دولار عام 2002م مقارنة بعام 1999م.

أما المرض الآخر ولذى لايقل خطورةً فهو سيادة النزعة الاستهلاكية للانماط السلوكية في المجتمع فتتحول الى مجتمع استهلاكي ومن ثم تنخفض معدلات الادخار وهى ظاهرة تعانى منها معظم الدول النفطية حديثة العهد بالثراء. ومن الامراض التى يمكن ترافق إنتاج البترول هجر الإيدى العاملة للاراضي الزراعية وترد فيها الى المدن لمزاولة مهن خدمية وهامشية سريعة العائد مما يؤثر سلباً في خطط تنمية الاقتصادية في المشاريع الزراعية وتعيق الإنتاج.[1]

معوقات التنمية الاقتصادية في السودان:

السودان منطقة واسعه ذات تاريخ حضارى قديم، يضم شعباً واعياً يتفهم لمشاكلها مستعداً لواجهة صعوباتها ومتعطش لخلق مجتمع أفضل مع كل ما يتبع ذلك من تغير اجتماعي وسياسي وجذري.

لكن التنميه في السودان تعاني من الكثير من المشاكل التي تقف عقبة أمامها ويمكن تصنيفها كالآتى:

[1] عبدالعظيم المهل- مرجع سابق – ص247- 248.

مشاكل اقتصادية :

عاش السودان فترة من الزمن في ضمور اقتصادي عميق مما أدخل علية تقالد وعادات يعتمد عليها الاقتصاد السوداني وهي:

1- **الاعتماد على القطاع الزراعي:** يعتبر القطاع الزراعي الركيزة الاساسية في الاقتصاد السودانى حيث أسهم بحوالي40% من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد الاقتصاد السوداني على الزراعة التقليدية وخلاصة القول إن الاعتماد على القطاع الزراعي وحده غير مجد لإنجاز التنمية في السودان بل يجب تطوير قطاعات الصناعة والتجارة من خلال التكامل القطاعي يمكن الحصول على تنمية شاملة.

2- عدم الاستقرار الاقتصادي(1): ساعد عدم على عدم الاستقرار السياسي وأدى الى عدم الاستقرار الاقتصادى حيث أدى هذا التدهور في مجالات الإنتاج المختلفة حيث تدهور الإنتاج في القطاع الزراعي والذى يسهم بحوالي50% تعرض لهزات عنيفة تمثلت في الجفاف والتصحر وتذبذب هطول الأمطار بالإضافة الى المعوقات الخاصة باقطاع الزراعي نفسه والمتمثلة في تدهور البيئة الأساسية لهذا القطاع كتهالك الآلاليات والمعدات وتوقف أغلب هذه المعدات عن العمل وحاجتها الى الصيانة وكذلك أدى ضعف التسويق واتباع سياسات تسويقية لا تهتم بالمنتج المحلي الى ضعف الإنتاج وكذلك أدى اتباع سياسات زراعية كتوطين منتجات زراعية عالية التكلفة الى ضعف الإنتاج وأدى عدم استخدام التقنيات الحديثة كالحزم الزراعية الى ضعف الإنتاج في المجال الزراعي.

3- عدم الاستقرار السياسي: أدى عدم الاستقرار السياسي الى طرد الاستثمارات المحلية والأجنبية وأدى كذلك لعدم تنفيذ سياسات الخطط الاقتصادية المرسومة حيث شهد السودان منذ الاستقلال ثلاثة نظم عسكرية وثلاثة عهود ديمقراطية مما أدى الى التقلبات السياسية وتأثيرها للعالم الخارجي والداخلي مما كان له دور كبير على تدفق العون الخارجي ورؤوس الأموال الخارجية والتي تميل الى الاستثمار في البيئات المستقرة وعمل كل نظام على وضع سياسات جديدة

(1) عبدالوهاب عثمان- منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان- تحليل التوازن الاقتصاد السوداني – شركة المطابع العملة – 2001- ص133.

وتمكين نفسه مما يضيق الفرصة على المواطنين في حرية والتعبئة والشعور بالانتماء للوطن وفتح ابواب الحرية والممارسة الديمقراطية حتى يمكن للمواطن الإنتاج والإبداع وإحداث التنمية.

4- الحرب الأهلية: عملت الحرب الأهلية على إهدار الموارد البشرية والمالية والشخصية حيث كان يمكن أن تستغل هذه الموارد والبالغ المهدرة في الحرب في إقامة مشاريع الإنتاج وقيام البنيات الأساسية.

5- المشاكل الاجتماعية: نقص البنيات الإحصائية في الدول النامية يجعل من الصعب التحكم والحكم على سلامة القرارات التى تنفذ على مجالات الإنتاج والاستثمار ويؤدى ذلك الى تردد المنظمين في قبول القيام بالمشروعات المختلفة.

ويتضح مما تقدم أن التنمية الاقتصادية في السودان تستدعي البحث عن بعض المعدات في قطاعات الإنتاج التي تأتي أعلى إنتاجية لمنحها أولوية على غيرها وفي الوقت نفسه تدرس عوامل نقص الإنتاجية في القطاعات الأخرى بغرض العمل على تحسينها قبل توجيهه عوامل الإنتاج إليها. ومن عوامل نقص الإنتاجية التي يجب دراستها هي عدم احترام الوقت، عدم احترام العمل وهيمنة العلاقات الاجتماعية.

6- مشاكل الجنوب ودارفور: منذ حصول السودان لاستقلاله شكلت قضية الجنوب عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد السوداني، فزيادة على الحالة الاقتصادية البدائية لذا كانت سائدة في جنوب السودان، أسهمت المعارك بين حركات التمرد والجيش السوداني في تعطيل اغلب المناشط الاقتصادية بالجنوب، كما إن تطورات الجنوب قد استوجبت تخفيض مبالغ ضخمة لمنصرفات القوات المسلحة كان يمكن أن تستغل هذه المبالغ في عملية التنمية نجد ايضا مشكلة درافور قد تسبب في الكثير من الخسائر المادية وقد ضيعت على البلاد فرصا كثيرة في استغلال الموارد المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية لعدم توافر الاستقرار الأمني، فيها نجد أن مشكلة التمرد في الجنوب السودان ومشكلة درافور قد كبدت الاقتصاد السوداني خسائر مادية فادحة بالإضافة الى الخسائر البشرية مما يجعلها من أكبر عوائق التنمية في البلاد.

7- تزايد العجز في ميدان المدفوعات: ارتفاع معدل التضخم داخلياً حيث بلغ 160% عام 1996م، إضعاف القدرة على الاستيراد وارتفاع معدل خدمة الديون الخارجية.

8- فقر السودان وعجزه عن سداد أعباء ديونه مما أدى بعض الدائنين بالتوقف عن التعامل مع السودانيين لأنه غير مؤهل للاستفاده من الديون.

نلاحظ أن كل هذه العوامل أدى إلى إهدار الموارد الاقتصادية وهدم البنيات الساسيه خاصة الموارد البشرية والمالية بسبب الحرب الدائرة في الأقاليم الحدودية التي أدى الى تزايد نزوح ولجوء 240 ألفا من دارفور بالسودان و45 الف لاجئ من أفريقيا الوسطى و180 ألف نازح تشادي من الداخل يقيمون في 12 مخيماً منتشرة على الحدود التشادية – السودانية وعلى بعد ما بين 800-1100 كم عن العاصمة نجامينا كما أن هناك 60 ألف لاجئ من تشاد إلى السودان في دارفور ويبلغ عدد النازحين في دارفور بالسودان مليوناً وثمانمائة ألف مواطن سوداني حسب تقرير الأمم المتحدة خلال 2014م.

المبحث الثاني: مراحل التطورات الاقتصادية والسياسية في السودان

يتناول هذا المبحث مراحل التطورات الاقتصادية والسياسية في السودان وأداء الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد السوداني و العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في الحركة الاقتصادية وأثر ظهور البترول في التجارة الخارجية.

مراحلة التطورات الاقتصادية والسياسية:

لإلقاء الضوء على أثر التطورات الاقتصادية والسياسية على المؤشرات موضوع الدراسة خلال (1995-2011) تم تقسيم هذه الحقبة إلى فترات والتي يلاحظ أنها قد مثلت ربطا تسلسليا تاريخيا ويلاحظ أن كل فترة من تلك الفترات (المراحل) قد مثلت مرحلة جديدة من مراحل التطورات الاقتصادية والسياسية في السودان بالإضافة إلى ظهور عوامل خارجية كبعض الصدمات أثرت سلباً في أداء الاقتصاد السوداني عامة وميزان المدفوعات خاصة. وقد كان القاسم المشترك بين هذه التطورات هو غياب برنامج اقتصادي متكامل وعدم استقرار السياسات الاقتصادية مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي وتشوهات في مفاصله.(1)

أولاً: الفترة من (1989م- **2007م)**

أدى التضخم المتسارع الخطوات وسوء الأحوال الاقتصادية في إتباع روشتة صندوق النقد الدولي إلى مطالبات نقابات العمال بزيادة الأجور وذلك لمقابلة ارتفاع الأسعار في ظروف رفع الدولة يدها عن دعم بعض السلع الضرورية. وقد قابلت الحكومة هذه المطالبات العمالية بالرفض وإجراءات التشريد من العمل بإسم الخصخصة. كل ذلك أفضى إلى احتجاجات وتظاهرات عارمة في العام 85 أدت إلى سقوط حكومة نميري. وكانت من أهم الشعارات التي رفعت في تلك التظاهرات (لن يحكمنا صندوق النقد الدولي –لن يحكمنا البنك الدولي). وتكرر ذات الشيء مع الحكومة الديمقراطية والتي

(1) تصدر عن بنك السودان، العدد الثامن والعشرون يونيو 2003م، ص 11. المصرفي، مجلة فصلية مصرفية.

أجهض حكمها في يونيو 1989م لعدة أسباب كان أهمها الضغوط التي مارسها صندوق النقد الدولي لتخفيض سعر الجنيه السوداني كإجراء عاجل التنفيذ بلا تردد[1]

في ديسمبر 88 حدث الإضراب السياسي العام ضد زيادة الأسعار، وبعد الإضراب ومذكرة القوات المسلحة التي خلفت جواً انقلابياً تم تكوين حكومة واسعة التمثيل، وبعد تكوين الحكومة الموسعة ونجاح الميرغني وقرنق لحل مشكلة الجنوب انعزلت الجبهة الإسلامية والتي رفضت التوقيع على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية وكان تخطط للحل العسكري الانقلاب على الديمقراطية، و كانت مواكب الجبهة الإسلامية تجوب الشوارع من أجل حكم الشريعة وكانت قياداتها تدعو علناً لقلب نظام الحكم وانتقلت المعلومات لقيادات الأحزاب والحكومة أن الجبهة الإسلامية تخطط لإنقلاب عسكري وبالرغم من ذلك فقد وقع انقلاب الجبهة الإسلامية في 30 يونيو 1989م وقد مضى على ذلك (19) عاماً دخلت فيها البلاد تجربة للتنمية امتازت بجوانب إيجابية وأخرى سلبية يمكن الإشارة اليها من خلال تتبع مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، وإن البناء الاقتصادي في السودان يعكس بقدر كبير موقف البناء الاقتصادي لدولة نامية تخطو خطواتها الأولى في مسار التنمية والاستقرار الاقتصادي. فالملامح الرئيسة التي تميز اقتصاديات الدول النامية من غيرها من الدول المتقدمة تسود في السودان. فالسودان يعتبر أكبر دولة في أفريقيا، ورغم مساحته الشاسعة التي تبلغ مليون ميل مربع وأراضيه الصالحة للزراعة والتي تغطي 100 مليون أيكر (الفدان الواحد = 1.038 أيكر)، والموارد الطبيعية الأخرى المتاحة، فإن السودان لا يظل يحتل مرتبة متأخرة في قائمة الدول النامية وحسب ترتيب الأمم المتحدة للدول يعتبر السودان إحدى الدول التي تكون قائمة الـ 25 دولة الأقل نمواً في العالم.[2] وبالنظر إلى السمات التي تميز الدول النامية نجد أنها تطابق إلى حد كبير السمات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في السودان والتي تتضح من خلال ضعف الهيكل الاقتصادي مقارنة مع الهياكل الاقتصادية في الدول المتقدمة.

---

[1] عبد الوهاب عثمان شيخ موسى: منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان، السودان الخرطوم، 2001، ص 30.

[2] عثمان إبراهيم السيد، 2006م، الاقتصاد السوداني (جوانب تطبيقية) – طبعة أولى ، الخرطوم مطبعة التمدن المحدودة، ص 5.

الفترة من 2008-2011م أثر العوامل الداخلية والخارجية في الاقتصاد السوداني:

في هذه الفترة مرت البلاد بعدد من العوائق والصدمات الداخلية والخارجية والتي أثرت في الحركة الاقتصادية بشكل عام ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل خارجية وداخلية.

أولاً: العوامل الخارجية

1- استمر الحصار على السودان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الغرب منذ العام 1996م مما أدى إلى تجفيف مصادر تدفقات الموارد الخارجية الميسرة للبلاد.

2- أيضاً من خلال الحصار السياسي تقوم بعض الدول بدعم الحركات المتمردة في البلاد وتوسيع بؤرة الاضطرابات السياسية والأمنية من خلال تقديم الدعم المالى والدبلوماسي والمعنوي لتلك الحركات.

3- انفجار الأزمة المالية العالمية في عام 2008م والتي نتج عنها تدهور أسعار البترول في السوق العالمي مما أثر سلباً على موارد البلاد الخارجية وظهور عجز كبير في ميزان الدولة أدى إلى ارتفاع الضغوط التضخمية وارتفاع أسعار معظم السلع الاستهلاكية إذ سجل متوسط معدل التضخم 21% في أغسطس 2011م.

4- مشكلة الديون الخارجية من أكبر المشاكل والتحديات التي تعيق قدرة السودان على الانفتاح الخارجي والاستفادة من تدفق القروض التنموية الميسرة من المؤسسات الدولية والاقليمية والدول المانحة. كما حالت مشكلة تراكم الدين الخارجي مصدراً خطيراً للاختلال في موقف الحساب الخارجي والذي أعاق مسار البلاد في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة[1].

ثانياُ: العوامل الداخلية.

أ- استمرار الحرب الأهلية في جنوب السودان حتى اتفاقية السلام الشامل في 2005م مما أدى إلى استنزاف موارد مالية هائلة.

ب- بروز الحركات المسلحة الدارفورية منذ العام 2003م مما أدى إلى استنزاف جزء كبير من موارد البلاد وجهدها على حساب الجهود المبذولة لمعالجة القضايا السياسية و الاقتصادية والاجتماعية الملحة.

---

[1] عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، ج/2 مطبعة بيرننك الخرطوم، ص 29.

ت- وبالرغم من توقيع اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية في العام 2005م والتي أفضت إلى إيقاف الحرب في جنوب السودان والتي أثرت تأثيراً سالباً في سمعة البلاد وعلاقاتها الخارجية فإن الاتفاقية لم تسلم من نتائج مالية وسياسية وأمنية سالبة على البلاد.

كما إن لاتفاقية السلام الشامل إنعكاساتها على الدولة من فتح بنود للصرف العام على الهياكل الوزارية الجديدة وانشاء المفوضيات وتعيين المستشارين والوظائف الإدارية الجديدة وقد أدى ذلك إلى انفاق عام غير مسبوق والذي أبرز عن عجز مالى كبير، بالإضافة إلى إخلال دولة جنوب السودان والبنك المركزي لدولة جنوب السودان والذي قام على اشراف البنك المركزي وقيام هذه الخلافات في إدارة الاحتياطي النقدي بين الدولتين وخلافاته في بروتوكول تقسيم الثروة خلال الفترة الزمنية المحددة كان من أحد العوائق. عدم التزام الحركة الشعبية بقيام التجانس السياسي و الاقتصادي في السياسات النقدية وإدارة النقد الأجنبي بشكل سليم لتحقيق الاستقرار ويستمر التوزيع السليم حسب بنود الاتفاقية. وكان من الآثار السالبة للاتفاقية على الاقتصاد السوداني في عدم التزام الدولة المجاورة في توزيع حصص البترول التي كانت تلتزم بتحويل 51% من عائدات الصادر إلى جنوب السودان والولايات المنتجة للبترول، كما أن نصيب جنوب السودان كان يحول نقداً ولم يستفد منه في مشاريع تنمية مستدامة أو غيرها بل كان يحول للخارج لتلبية أعضاء الحركة في الخارج. بعد قرار الانفصال فقد الاقتصاد السوداني حوالى 70% من موارد الحساب الداخلي والخارجي وكانت بمثابة صدمة للاقتصاد السوداني وتسببت في خلل في مفاصله.[2]

ث- تطبيق اتفاقية الشرق وأبوجا زيادة في الهياكل الدستورية التي زادت من حجم الانفاق العام فوق متطلبات اتفاقية السلام الشامل، قد ألجأ الدولة لاتخاذ سياسات وتدابير جديدة لمواجهة الموقف، وأدت هذه السياسات إلى ارتفاع حجم السيولة إلى 17.9% والقاعدة النقدية إلى 27.8% وارتفاع صافي الأصول المحلية وبذلك ارتفع معدل التضخم في العام 2011م إلى 18.9% نتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية وبسبب تراجع أسعار الصرف للعملة الوطنية. ونتيجة لاستفتاء الانفصال زاد التضخم لعدم اليقين من توفر الاستقرار السياسي والأمني والارهاصات برفع الدعم عن السكر والبترول وانخفاض قيمة الجنيه.

[1] عبد الوهاب عثمان، المرجع السابق، ص 34.

ج- عدم التزام الدولة بالمنهجية المتبعة في استخدام موارد البترول والتي تتعارض مع المنهجية المستقبلية المقترحة وإلى الاختلال في الحساب الخارجي وبروز عجز كبير في الموازنة العامة والتي تمت تغطيته بالاستدانة المحلية على حساب موردي القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية. وقد نتج عن ذلك ارتفاع الدين العام إلى 26 مليار جنيه في نهاية العام 2010، مما أدى إلى تفاقم الاختلال في توازن القطاعين وتراجع الإنتاج في القطاع الحقيقي "الزراعة والصناعة التحويلية" وبالتالى تراجع في مساهمتها في موارد الصادرات غير البترولية. هذا إلى جانب عدم مواكبة الإنتاج للتوسع الهائل في الاستهلاك الذي أحدثته المنهجية التي اتبعتها الدولة في استخدام موارد البترول.

ح- المعوقات التي أفرزها الافتقار إلى التعامل والتناسق السياسي بين الوزارات والمؤسسات المعنية بالإنتاج والتسويق والتمويل وقصور أجهزة التخطيط الاستراتيجي عن إحداث التنسيق بين الوحدات المنفذة لبرامج الاستراتيجية وتقييم ورقابة الأداء بسبب الافتقار إلى القدرة على أعمال المرجعية المتكاملة الحاكمة لأداء المؤسسات الموكل الها تنفيذ البرامج بصورة فاعلة.[1]

أثر ظهور البترول في مؤشرات التجارة الخارجية:

شهدت الفترة من عام 2000-2008م أقوى وأطول معدل نمو اقتصادي منذ الاستقلال في عام 1956م وذلك بفضل دخول البترول في إيرادات الميزانية العامة وإحداث تطور هائل في تدفقات الموارد الخارجية المتمثلة في موارد صادرات البترول والتي شكلت 95% من حصيلة صادرات البلاد. إلى جانب التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة FDI بفضل المناخ الجاذب للاستثمار الذي أحدثه ظهور البترول في السودان وتوقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005م والاستقرار الاقتصادي الذي شهدته البلاد منذ عام 1997م في إطار برامج الاصلاح الاقتصادي الكلي والذي اشتمل على هيكلة القطاعات المالية العامة والسياسات النقدية، مما هيأ توفير البيئة المواتية والأرضية الراسخة للتنمية المستدامة وتدفق الاستثمار الأجنبي.

لقد أحدثت هذه التطورات في موارد البلاد الداخلية والخارجية ومناخ الاستقرار الاقتصادي نمواً عالياً. حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالى من 10 مليار دولار في العام 1999م إلى حوالى 53

[1] المرجع السابق، ص36.

مليار دولار في عام 2008م وارتفع دخل الفرد في نفس الفترة من 348 دولار إلى 1393 دولار وذلك مقابل دخل تراوح ما بين 200 إلى 300 دولار أمريكي منذ الستينات، وارتفعت نسبة التجارة إلى إجمالى الناتج القومي الاجمالى السوداني من 25% في عام 2000م إلى 44% في عام 2008م. كما ارتفع متوسط معدل النمو في الناتج الاجمالى المحلي الحقيقي إلى 9% خلال العام 2005-2007م، مما وضع السودان ضمن أسرع الدول في المنطقة في معدل النمو الاقتصادي من حيث القيمة المضافة في الاقتصاد وارتفاع الاستثمارات المصاحبة لذلك. كما أحدثت هذه التطورات التي شهدتها موارد البلاد تغيرات ملموسة في معدلات النمو في القطاع الاجتماعي والبنيات الأساسية، وتوسعت شبكة الطرق من 3.358 ك.م في العام 2000م إلى 6211 ك.م في عام 2008م، وارتفع توليد الكهرباء من 2.569 ميقاوات إلى 5.506 ميقاوات في نفس الفترة. حيث أصبح الاقتصاد السوداني أكثر انفتاحاً وتكاملاً مع العالم.

إذ ارتفعت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالى من 25% إلى 44% في نفس الفترة، بفضل مساهمة النفط في صادرات البلاد وأصبح السودان أكبر مستقبلي الاستثمار الأجنبي الخاص في أفريقيا.

وقد أحدث دخول موارد البترول إلى مفاصل الاقتصاد السوداني تغيرات كبرى في حركة مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ استقر نظام سعر الصرف وانخفض متوسط معدل التضخم من 11-5% خلال الفترة، وقد شهد الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 1970-1996م تذبذب هائل في مؤشرات الاقتصاد الكلي إذ تدهور موقف الحساب الخارجي وارتفعت معدلات التضخم حتى وصلت إلى ثلاثة أضعاف في عام 1996م.

إن نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي 1997-1999م وظهور البترول وتوقيع اتفاقية السلام الشامل وأداء البرنامج الاقتصادي متوسط المدى 99-2002م والذي استطاع أن يعيد علاقات السودان مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات العربية والاقليمية، ويمهد للسودان ليبدأ استراتيجية للتعامل مع الدول والأسواق العالمية من خلال علاقات ثنائية مع الصين والدول الآسيوية والخليجية وقد تمكن السودان من خلال هذه الاستراتيجية امتصاص الحصار الأمريكي والعقوبات السياسية و الاقتصادية(1)

(1) عبد الوهاب عثمان، منهجية الاصلاح الاقتصادي، مرجع سابق ص40.

وبالرغم من التطورات التي أحدثها ظهور البترول السوداني ولكن استصحب هذا التطور محددات كبرى حالت دون استدامتها، وذلك بسبب افتقار ذلك النمو إلى الشمولية والتنوع والتوازن القطاعي والجغرافي، وقد اتجهت الاستثمارات المصاحبة لذلك النمو إلى قطاعات البترول والعقارات والخدمات، مما أدى إلى تعميق الاختلال في التوازن القطاعي والجغرافي، ويعزى ذلك القصور إلى السياسات المالية العامة التي اتبعتها الدولة في استخدام الموارد البترولية، وبالرغم من أن كل الاسقاطات كانت تشير إلى عدم الاستدامة في مساهمة موارد البترول في مفاصل الاقتصاد الوطني في حالتي الانفصال أو الوحدة نسبة لبدء انحسار انتاج البترول منذ عام 2012م وبالرغم من أن مؤشرات تلك الاسقاطات قد ابرزت المآلات السالبة المتوقعة من الاستمرار في الاعتماد المفرط على موارد البترول، والتجارب التي أفرزتها الازمة المالية العالمية حول تأثير التحولات في الطلب العالمي على السلع وتذبذب أسعارها في الأسواق الدولية على حركة الاقتصاد الوطني، فإن الدولة لم تتخذ التدابير والتحوطات الاحترازية المطلوبة لمواجهة مآلات تلك التحولات على الاقتصاد الوطني، فقد تراجعت موارد صادرات البترول من 11.670 مليون دولار في عام 2008م إلى 7.833 مليون دولار في عام 2009م عندما وصلت الازمة المالية العالمية قمتها.

جدول رقم (2-3) موقف إجمالى الناتج المحلي للفترة من 2003-2014م بالأسعار الجارية بملايين الجنيهات السودانية

العام	إجمالى الناتج المحلي	نسبة النمو
2003	**497137.6**	**%16**
2004	**491066.2**	**%1**
2005	**643287.6**	**%31**
2006	**800157.8**	**%24**
2007	**932996.5**	**%17**
2008	**127746.90**	**%37**
2009	**135659.00**	**%6**
2010	**162203.90**	**%20**
2011	**186556.30**	**%15**
2012	**243412.9**	**%17**
2013	**342803.3**	**%23**
2014	**475827.7**	**%19**

المصدر :الجهازالمركزي للإحصاء، وزارة المالية الاتحادية، 2011/2000م، بنك السودان، إدارة البحوث والإحصاء.

بالرجوع إلى الجدول أعلاه نلاحظ: إن معدل التضخم المحسوب في الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 94/93/92 كانت 119.1%، 99.5%، 116.6% على التوالى، حيث يعني ذلك أن الزيادات الحقيقية في إجمالى الناتج المحلي لا تعبر عنها تلك الأرقام المتضخمة في الصورة النقدية لاجمالى الناتج المحلي كما تظهر في الجدول رقم (9) بالرغم من أن إجمالى الناتج المحلي بالأسعار الجارية قد ظل يسجل ارتفاعاً سنوياً بصورة مطردة وهذا يؤكد في معدلات التضخم المحسوبة في الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 94/93/92 والتي كانت 119.1%، 99.5%، 116.6% على التوالى حيث يعني ذلك أن الزيادة الحقيقية في إجمالى الناتج المحلي لا تعبر عنها تلك الأرقام المتضخمة في الصورة النقدية لاجمالى الناتج المحلي أيضاً إلا أن الزيادة السنوية بمعيار الأسعار الجارية لا تبين نسبة النمو الحقيقي لاجمالى الناتج المحلي لأن معدلات التضخم ظلت متزايدة خلال هذه السنوات كما مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (2-4) معدلات التضخم خلال 90/ 2014م

السنة	معدل التضخم %
2003م	**7.7**
2004م	**8.5**
2005م	**8.5**
2006م	**7.2**
2007م	**8.1**
2008م	**14.3**
2009م	**11.2**
2010م	**13.0**
2011م	**18.1**
2012	**21**
2013	**37.1**
2014	**39.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وبنك السودان المركزي.

ولمعرفة النمو الفعلي يقتضي قياس هذه الزيادات بالأسعار الثابتة. ففي خلال الفترة 77/76-82/81 بلغ متوسط معدل النمو في إجمالى الناتج المحلي 40.5% فقط. شهدت معدلات التضخم خلال عام 1979م ارتفاعاً حيث بلغ 33.91% مقارنة مع 28.16% مع العام السابق بنسبة زيادة

تقارب 6% من خلال الأعوام 1980م–1985م تواصلت معدلات التضخم في الزيادة حتى بلغت في العام 1985م نسبة 46.33% مقارنة مع 26.09%. في العام 1980م انخفض إلى 69% في عام 83/82 ثم إلى 4.0% في عام 84/83 و86/85. ويعزى هذا الانخفاض الواضح في معدلات نمو الناتج المحلي إلى التدهور الذي شهده القطاع الزراعي خلال هذه السنوات الأخيرة نتيجة للجفاف والتصحر الذي ضرب البلاد في تلك الفترة، وفي خلال الفترة 82/81–87/86م فإن متوسط نمو إجمالى الناتج المحلي بالأسعار الثابتة قد تناقص بمتوسط بلغ 106%، ويعني ذلك أن الاقتصاد السوداني لم يسجل تطوراً حقيقياً خلال هذه الفترة وإنما تراجع فعلياً. وإن أظهر إجمالى الناتج المحلي بالأسعار الجارية توسعاً لا يعبر عن واقع الحال.

جاء التحسن في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالى بالأسعار الثابتة عام 2000م حيث بلغ 1346.2 مليون دينار عما كان عليه في العام 1999م والبالغ 124.4 مليون دينار ويرجع بصورة أساسية إلى ارتفاع معدل نمو قطاع التعدين من 125.5% في العام 1999م 327.8% في عام 2000م وذلك بسبب الزيادة الناتجة عن مساهمة انتاج البترول وارتفاع أسعاره عالمياً.(1)

بلغ معدل التضخم في العام 1986م نسبة 29.04% وتواصل في الزيادة ليصل 121.8% بحلول العام 1991م مقارنة بنسبة 40.4% في العام 1990م. ومنذ العام 1992م وحتى العام 2000م وصل التذبذب في مستوى ات معدلات التضخم ليصل معدل التضخم في العام 2000م إلى 8.1% مقارنة بنسبة 119.1% في العام 1992م وبحلول عام 2001–2007م كانت معدلات التضخم كما يلي: 8.3%، 7.4%، 8.8%، 8.4%، 7.2%، 8.1% على التوالى.

نلاحظ أن معدلات التضخم في هذه الفترة استقر من 7.2 كحد أدنى إلى 8.8 كحد اقصى وذلك نسبة لمشاركة قطاع البترول في الاقتصاد السوداني التي أسهمت في الاستقرار الاقتصادي لفترة زمنية محددة ولكن للأسف فإن قطاع البترول كانت عابرة جاءت على حساب القطاعات الاقتصادية الحيوية خاصة القطاع الزراعي التي تمثل المركزية الأساسية للاقتصاد السوداني.

تشارك القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة في إجمالى الناتج المحلي سنوياً بناءً على الظروف الإنتاجية التي تمر بكل قطاع وحجم الاستثمار السنوي والظروف المناخية، ومستوى الإنتاجية

(1) بنك السودان، التقرير السنوي الاربعون – 2000م، ص 40.

والاسعار العالمية لمنتجات البلاد هي أهم العوامل التي تؤثر في حجم إجمالى الناتج المحلي ومن ثم الدخل القومي. وتسعى الدول دائماً لزيادة مستوى معدل النمو الحقيقي في إجمالى الناتج المحلي لانها تعكس مستوى الزيادة الفعلية في هذا المتغير الاقتصادي المهم، ولأهمية هذا المتغير الاقتصادي كمؤشر للنمو فقد اعتبر برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة في السودان الذي يغطي فترة عشر سنوات 1992-2002م مضاعفة الدخل القومي إلى عشرين ضعف خلال فترة البرنامج كأحد أهدافه الرئيسية. ولكن بالرغم من النمو المطرد الذي حدث في إجمالى الناتج المحلي السنوي خلال السنوات الثلاث الأولى 1992/91م-1993م من البرنامج إلا أن ذلك كان بعيداً من معدلات النمو المستهدفة في البرنامج مما يعني فشل الخطة في تحقيق الربط المحدود فيها رقمياً (ضعف الخطة).

تدهور القطاع الزراعي :

تدهور القطاع الزراعي في هذه الفترة نتيجة لمشاكل المياه والري في المشاريع المروية ونقص مدخلات الإنتاج والطاقة الكهربائية والقرار الخاطيء بالتوسع في زراعة القمح في مشروع الجزيرة على حساب القطن الشيء الذي أدى إلى فقدان البلاد لعائد كبير من العملات الصعبة باعتبار أن القطن محصول نقدي مهم. كما ارتفعت تكلفة الإنتاج (الماء، الأرض، الحصاد)، إضافة إلى المساحة المزروعة وأصبحت البلاد على حافة المجاعة. كل ذلك أدى إلى التأثير على الصادرات السودانية ذات الطبيعة الزراعية (تراجع مستمر في أداء الميزان التجاري) بالإضافة إلى تراجع أداء ميزان الخدمات ومؤشرات الاقتصاد الكلي كالتضخم وعجز الميزانية العامة وغير ذلك. كما تدهورت الغابات وتم استنزاف الثروة الحيوانية دون اهتمام بمشاكلها وتنميتها وتوفير الخدمات البيطرية وغيرها، كما انخفض العائد من الصمغ العربي نتيجة للجفاف والتصحر، وبالرغم من ذلك فقد ظل القطاع الزراعي يسهم بنسبة 45.6% في الناتج المحلي الإجمالى، وتعتبر الزراعة النشاط الرئيس في السودان.

جدول رقم (2-5) نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالى الناتج المحلي للأعوام من 2003-2014م

السنة	النسبة المئوية %
2004/03م	44.5
2005/04م	33.2
2006/05م	30.8
2007/06م	30.2
2008/07م	30.6
2009/08م	30.8
2010/09م	31.3
2011/10م	31.5
2012/11م	31.2
2013/12م	31.1
2014/13م	31.1
2015/14م	30.6

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد، العرض الاقتصادي عدة سنوات.*، الجهاز المركزي للإحصاء.* بنك السودان.*

1- يبرز من خلال الفترة التي غطاها الجدول أعلاه أن نسبة المشاركة الفعلية للقطاع الزراعي في إجمالى الناتج المحلي سارت بنفس الوتيرة التي كانت عليها في السابق تقريباً.

2- تؤكد هذه الحقيقة أن القطاع الزراعي ظل طوال هذه السنوات هو القطاع الذي يعتمد عليه الاقتصاد السوداني.

3- تؤكد أيضاً أن القطاعات الاقتصادية الأخرى لم تتوسع بالقدر الذي يزيد من نسب مشاركتها في إجمالى الناتج المحلي ويحد من مساهمة القطاع الزراعي.

تدهور القطاع الصناعي:

ظهرت قطاعات جديدة في الصناعة مثل قطاع البترول والتعدين وقيام مدينة جياد الصناعية في مضمار الصناعات التحولية والصناعات المعدنية ومجمع سارية الصناعي. ورغم هذه التطورات

*وزارة المالية والاقتصاد، العرض الاقتصادي.
*الجهاز المركزي للإحصاء.

الجديدة في القطاع الصناعي إلا أنه ظل يعاني من مشاكل مثل: مشاكل الطاقة (خاصة مشاكل الكهرباء)، ضعف القدرات التسويقية، مشاكل متعلقة بالتمويل، مشاكل القوانين الخاصة بالاستثمار وغير ذلك. وقد أشار المسح الصناعي في عام 2001م إلى توقف 644 منشأة صناعية وقد عملت صناعة الزيوت والصابون بنسبة 16% من طاقتها التصميمية، والمثال الآخر صناعة الغزل والنسيج حيث بلغ عدد مصانع الغزل 15 مصنعاً تعمل منها 6 مصانع فقط كما بلغ عدد مصانع النسيج 56 مصنعاً تعمل منها 4 مصانع فقط. كما تعمل مصانع الغزل بنسبة 5.4% بينما تعمل مصانع النسيج بنسبة 5% من طاقتها الإنتاجية. هكذا نصل إلى حقيقة تدهور القطاع الصناعي بسبب تلك المشاكل وعجز الحكومة تماماً عن مواجهتها، رغم ذلك فقد أسهم القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالى بنسبة 24.1% وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة البترول والتعدين التي بلغت 9.6% في الناتج المحلي الإجمالى.

نلاحظ من خلال المراحل التي مرت بها الاقتصاد السوداني والتطورات التي أحدثها ظهور البترول إلا أن هنالك قصور في تكامل القطاعات الاقتصادية التي أفقد البلاد مزايا النمو الاقتصادي المتوازن وفرصة استخدام الموارد المتاحه بمنهجية لتحقيق تنمية قتصادية وإجتماعية شاملة ومستدامة، كل ذلك أدى التأثير على الصادرات السودانية ذات الطبيعة الزراعية (تراجع مستمر في أداء الميزان التجاري) بالإضافة إلى تراجع أداء ميزان الخدمات ومؤشرات الاقتصاد الكلي كالتضخم وعجز الميزانية العامة وغير ذلك، والتي نتابعها من خلال مراحل تطورات التجارة الخارجية ومراحل تطورات الاتفاقيات التجارية المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الثالث: مراحل تطورات التجارة الخارجية واتفاقيات التجارة الدولية

ينتاول هذا المبحث الدواعي والمسببات التي أدت الى قيام التبادل التجاري بين الدول وأهميتها، والنظام التجاري الدولي المتعددة ومنظمة التجارة الدولية ومدى الاستفادة من الميزة التنافسية والتفضيلية وأهدافها، ومبادئها، ووظائفها.

ماهية التجارة الخارجية:

نتج عن التطورات الحاصلة على مختلف مستوى ات الأنشطة الاقتصادية تكييف القوانين والتشريعات المنظمة للقطاعات الاقتصادية ، تماشياً مع الظروف الحالية، وهذا ما وقع فعلاً في مجال التجارة الدولية. ففي ظل التطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية والتوجه الحتمي نحو الإقتصاد الليبرالي الحر لمواكبة هذه التغيرات، أصبح من الضروري تغيير السياسيات العالمية في مجال التجارة الدولية.

المدلول اللغوي: يقتصر معنى التجارة على مدلول اللغة لكلمة (تجارة) فهي تقليب المال لغرض الربح (يكشف عن كلمة تجارة في باب الراء تحت "تجر" تجرا أو تجارة –. وقد عرف العلامة ابن خلدون التجارة في مقدمته المشهورة بإنها: محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء. وبذا يكون أبسط الأعمال التجارية هو بيع سلع بثمن اكبر ويكون الفرق هو الربح.

المدلول الاقتصادي لكلمة تجارة ينصب في عملية الوساطة والتوسط بين منتج ومستهلك. وينجم عن ذلك خروج نوعين من الأعمال عن نطاق التجارة وإن كانا يقعان على طرفي خط النشاط الاقتصادي، النوع الأول هو ما يقوم به المنتج الأول للسلع وخاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات الزراعية.

أما النوع الثاني؛ فهو ما يقوم به المستهلك الأخير من أفعال تقتصر على شراء السلع بهدف الاستهلاك والانتفاع بها، ومن هنا نجد تلاقياً بين المفهوم اللغوي للتجارة وبين المفهوم الاقتصادي للتجارة والذي بدوره يتمثل في النشاط والأعمال المتصلة بتداول السلع.

المدلول القانوني: في هذا الخصوص مفهوم التجارة يتسع ويتجاوز المفهوم اللغوي والاقتصادي ليشمل تحويل المنتجات من حالتها الأولية إلى سلع بقصد بيعها بعد إعادة صنعها وهي ما تسمى

بالصناعات التحويلية وأيضاً يشمل النشاط المتعلق بالصناعة والنقل البحري والجوي والبنوك وما يلحق بها من حرف تجارية كالسمسرة والوكالة بالعمولة والتأمين وغيرها. (الشرقاوي، القانون التجاري).

أولاً:- معنى التجارة الخارجية: هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

- كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة[1].

- المعاملات التجارية الدولية في صوره الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.

- عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[2].

أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جزور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وتتمثل أهم هذه الأسباب في:

1- ليس لكل دولة نفس الامكانات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات.

2- اختلاف تكالنف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظراً لاختلاف البيئة.

3- اختلاف مستوى التكوين من دولة لأخرى.

4- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.

5- وجود فائض في الإنتاج.

6- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.

7- رفع مستوى المعيشة

أهمية التجارة الخارجية

تتمثل أهمية التجارة الخارجية في الآتي:

(1) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، ص 36.

(2) حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، ص 18.

ــ ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.[1]

ــ اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالامكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستوى ات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الاجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.

ــ لتحقيق مكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم انتاجها محلياً.

ـ التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

ــ نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

ــ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

ــ الارتقاء بالاذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

ــ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الاخرى المتعامل معها.

ــ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم قرية جديدة.

نظريات التجارة الخارجية:

ترجع جذور نظريات التجارة الخارجية إلى آراء آدم سميث ونظرية النفقات أو المزايا المطلقة في القرن الثامن عشر وكانت تمثل الرد على آراء التجاريين حول تقييد التجارة، وذلك ببيان مكاسب الدول في التجارة الدولية. وتتلخص آراء التجاريين حول تقييد التجارة والتي انتشرت في الفترة من القرن السادس حتى القرن الثامن بأن الثروة الاجمالية للعالم ثابتة وتتمثل هذه الثروة في المعادن النفيسة وخاصة الذهب، وبالتالي فالمكاسب التي تحققها أي دولة تكون خصماً من حساب دولة أخرى، ويكون من المفيد تقييد التجارة بين الدول حتى لا تضار بعض الدول، وذلك أن الدول التي تستورد سلع أكثر تفقد في ذات الوقت ثروتها حيث يكون مقابل الاستيراد هو الذهب الذي تدفعه

(1) طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2010، ص 3.

وتخسر بالتالي ثروتها، ويستنتج التجاريون عدم إمكانية تحقيق مزايا لكل الدول من التجارة الخارجية، وإذا كانت الثروة من وجهة نظر التجاريون هي الذهب فالاستيراد يعني تخفيض رصيد الدولة من هذا الذهب، والسياسة التي ينصح بها التجاريون هي تشجيع الصادرات والحد من الواردات. والرد على هذه السياسة يأتي من المفكر الكلاسيكي آدم سميث، ثم ديفيد ريكاردو، جون ستوريات ميل وهم كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد تغيرت هذه الآراء بعض الشيء مع كتاب المدرسة النيوكلاسيكية وتختلف هذه الأفكار كثيراً مع نظريات التبعية ونستعرض هذه النظريات والافكار التي قدمت بهدف الوصول إلى تفسيرات أكثر قبولاً وواقعية لأنماط ومعدلات التبادل التجاري(1).

أولاً: نظرية النفقات المطلقة

ترجع هذه النظرية إلى آدم سميث (1723–1790) والتي تفسر مزايا التجارة الدولية، يرى آدم سميث أهمية تعميم مزايا التخصص وتقسيم العمل على مستوى العالم، فتنتج كل دولة السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة وتصدرها إلى الخارج، وتستورد بالمقابل السلع التي تنتجها بكفاءة اقل من الدول التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة سواء كانت هذه الميزة راجعة على وفرة الثروات الطبيعية أو المهارة في العمل أو لظروف المناخ([2]).

ويمكن توضيح رأي آدم سميث بالمثال الآتي:

إذا فرض أن العالم يتكون من دولتين فقط هما مصر وأندونيسيا وأن كل دولة منهما تنتج سلعتين ولا تتبادل مع الدول الأخرى فيمكن لكل دولة منهما أن تنتج القيم التالية من كل سلعة:

جدول رقم (2–6)

قيم الإنتاج بين مصر واندونيسيا

السلعة	أندونيسيا	مصر
قماش القطن متر/ساعة عمل	4	6
القمح أردب/ساعة عمل	3	2

أحمد جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية، ص12.

(1) طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2010م، ص 3.

(2) أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي بجامعة المنصورة، 2005م، ص 11.

يوضح الجدول السابق أن مصر وأندونيسيا كانتا قبل قيام التجارة بينهما تنتجان سلعتين هما قماش القطن والقمح وتستهلكانهما محلياً. وبافتراض أن عنصر العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد المتغير بهما فإن: مصر يمكن أن تنتج 6 وحدات من قماش القطن لكل ساعة عمل أو 2 أردب قمح لكل ساعة عمل.

أندونيسيا يمكن أن تنتج 4 وحدات من قماش القطن لكل ساعة عمل أو 3 أردب قمح لكل ساعة عمل.

نستنتج من ذلك أن مصر يمكن أن تنتج وحدات من قماش القطن لكل ساعة عمل أكبر من أندونيسيا، ويمكن استنتاج أيضاً أن أندونيسيا يمكن أن تنتج وحدات من القمح أكبر من مصر لكل ساعة عمل.

وبالتالي يمكن القول أن مصر لها ميزة مطلقة في إنتاج قماش القطن لإنها يمكن أن تنتج كمية أكبر من قماش القطن عن أندونيسيا بذات كمية العمل، وأن أندونيسيا لها ميزة مطلقة على هذا النحو في إنتاج القمح، وإن تخصصت مصر في إنتاج قماش القطن الذي تملك ميزة مطلقة فيه وتخصصت أندونيسيا في إنتاج القمح فهنا يتحقق مكسب للدولتين وهذا يخالف ما يقول به التجاريون، حيث تقوم مصر بإنتاج قماش القطن واستيراد القمح من أندونيسيا، وتتخصص أندونيسيا في إنتاج القمح واستيراد قماش القطن من مصر.

ويفسر نظرية النفقات أو المزايا المطلقة مزايا التجارة الخارجية: عندما تقوم مصر بالتخصص في إنتاج قماش القطن واستيراد القمح من أندونيسيا، فلكل ساعة عمل تحولها مصر من انتاج إلى إنتاج قماش القطن تؤدي إلى زيادة ناتجها من القماش بمقدار 6 وحدات وتنقص إنتاجها من القمح بمقدار 2 وحدة وهذا بالنسبة لأندونيسيا.

وهكذا تستفيد الدولتان من التبادل وازدهار التجارة الدولية التي يرى آدم سميث إنها تحقق فوائد أهمها:

- زيادة الإنتاج العالمي من السلع محل التبادل الدولي وهو ما يؤدي إلى تحسن مستوى دخل السكان من الدولتين.
- تصريف الفائض من المنتجات الذي يزيد عن طلب السوق المحلي.

- الحصول من الخارج على المنتجات التي تشبع الحاجات المحلية، ويرجع الفضل في ذلك للتجارة الدولية وارتفاع قيمة الناتج السنوي هذا بالإضافة إلى الزيادة في الناتج العالمي[1].

ثانياً: نظرية النفقات النسبية:

وترجع هذه النظرية إلى ديفيد ريكاردو (1772-1823) والذي يفسر فائدة التجارة الدولية، يعتمد هذا التفسير على مقارنة المزايا أو النفقات النسبية، وطبقاً لهذه النظرية[2] فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات ارخص نسبياً، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دولة أخرى بميزة نسبية فيها. فالإختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة هو الذي يدعو للتبادل التجاري.

فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لانتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى. وعند توافر هذا الشرط سيكون من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية، أي بميزة نسبية أكبر وذلك بالمقارنة بالدولة الأخرى[3].

ولعل أهم ما خلفته تلك النظرية دفاعها عن التخصص الدولي وحرية التجارة، إذ نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون، غير إنها لم تسلم من النقد خاصة في السنين الأخيرة، فالنظرية كما عرفها ريكاردو مبسطة أكثر مما يجب حيث تبدو غريبة عن الواقع فهي تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع إنها تنتقل بخاصة رأس المال و تفترض النظرية ثبات النفقة بفضل الإنتاج الكبير. وتغفل النظرية نفقة النقل وهي من الأهمية لا يمكن إهمالها. وتفترض النظرية جميع موارد البلد وإنها في حالة تشغيل كامل ورغم أن دور التجارة الخارجية يجب أن يؤدي إلى تحقيق هذا التشغيل الكامل. يضاف إلى ذلك أن تلك النظرية تقوم أساساً على نظرية العمل والقيمة وإلى تبيين قصورها عن مطابقة الواقع.[4].

(1) وجدي محمود حسين، التجارة الخارجية وتوازن المدفوعات، كلية التجارة جامعة المنصورة، 2005م، ص 39.
(2) RICARDO, Principles of political economy and Taxation, London, 1917
(3) M. BYE, Relations economies, internationals, 2eme edition Dillon 7 Paris, 1965 p. 125.
(4) زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004من ص 16.

النظرية الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيكية):

تنسب هذه النظرية إلى الرعيل الثاني من كتاب المدرسة الكلاسيكية مثل ميد، ليرند، ليونتيف، أدج وورث وغيرهم. وقد تخلصت هذه النظرية من القيود التي فرضتها النظرية الكلاسيكية وكانت موضوع انتقاد شديد من الاقتصاديين ومن أهمها:

- إن العمل أساس القيمة وهو الغرض الاساسي الذي بنيت على أساسه الكلاسيكية.
- فرض ثبات التكاليف: افترضت ثبات العائد بالنسبة للمدخلات وعدم تأثيره مهما اتسع نطاق العمليات، وقداهتمت النظرية بإضافة التعديلات المختلفة على الفكر التقليدي على هذه العيوب وفي سبيل فهم وتحليل وجهة نظر واضعي النظرية للتجارة الخارجية نجد أنهم قد استخدموا الأسس التالية في تحليلهم والتي تعتمد على:-

أ. مفهوم الفرصة الصناعية وهو أثر التحول من إنتاج سلع إلى أخرى على ارتفاع التكاليف.

ب. تطبيق وإحداث التحليل الحدي المستخدم في النظرية الاقتصادية على تحليل قانون للنفقات النسبية وذلك لتحديد أنماط التخصص وتقسيم العمل وتحديد التوازن الدولي بعد قيام التجارة الخارجية.[1].

وقد قام كتاب هذه النظرية بقبول المنطق الكلاسيكي الأساسي والقائم على واقعية الاعتماد على قانون النفقات النسبية كأساس مفسر لنمط واتجاه شروط التجارة الخارجية غير أن الجيل الثاني للكتاب أخذ على عاتقه تحرير التحليل الكلاسيكي لقانون النفقات النسبية من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل في القيمة التي ارتكز عليها ريكاردو في معيار تحديد قيم السلع المتبادلة دولياً ومن هذا المنطق اتفق النيوكلاسيك على أن نظرية العمل ليست صحيحة اسناداً على أن عنصر العمل ليس هو عنصر الإنتاج الوحيد كما ادعته نظرية الكلاسيك وأن عنصر الإنتاج ليس متجانساً كما ادعت نظرية الكلاسيك وذلك لانقسامه في داخله إلى مجموعات متخصصة تختلف كل منها عن الأخرى ولايوجد بينها تنافس وقد تكون إحداها أصلح لانتاج سلع ما من الأخرى.

ومن هنا نجد أن التحليل الحديث قد أحل نظرية نفقة الفرصة البديلة أو المضيعة بديل لنظرية العمل في القيمة التي اعتمد عليها مفكرو الجيل الأول للمدرسة الكلاسيكية في التجارة الخارجية واتجه

[1]. مصطفى محمد عز العرب، النظرية البحثية في التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 121.

بعض كتاب الرعيل الثاني للمدرسة الكلاسيكية نحو البحث عن مصادر النفقات النسبية لخطوة تحليلية أكثر عمقاً من تلك التي قدمها كتاب الرعيل الأول لهذه المدرسة. ونجد أن الفكر الكلاسيكي ركز على مجموعة من النقاط وأوجه الإختلاف بينها وبين التحليل الكلاسيكي ويمكن بيان هذه النقاط كالآتي:

1-أهمية الأسعار النسبية في الدول المختلفة كأساس تتحدد على أساس الميزة النسبية للدول المختلفة وقيام التجارة بينها التي ليس من الضروري أن تقوم بالتخصص الكامل في إنتاجها بل استيراد الكميات التي تغطي الطلب الزائد بناءاً على هذه الفروق السعرية النسبية.

2- أهمية ندرة الموارد والحاجة إلى الاستخدام الأمثل لها بما يحقق أقصى استفادة منها.

3- أبرزت النظرية جانبي العرض والطلب في التحليل بعكس النظريات السابقة التي تركز على جانب واحد منها.

4- إبراز أهمية عوامل الإنتاج مجتمعة وليس بالتركيز على عامل واحد كما هو الحال في النظرية الكلاسيكية غير أن أهم ما يوجه لهذه النظرية من انتقاد هو عدم بيان الأسباب التي يمكن أن تقوم على أساسها التجارة الخارجية والتي كانت سبباً في وجود الاختلاف في الأسعار النسبية للدول المختلفة وهذا ما اهتمت به النظريات التي جاءت بعد ذلك.[1]

النظرية الحديثة (نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج):

قامت النظرية على كاهل إثنين من الاقتصاديين هما إيلي هلش وبرتل أولين (نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج) ونجد أن هذه النظرية تستخدم مثل النظرية الكلاسيكية التحليل الاستاتيكي المقارن أي مقارنة وضع الإقتصاد القومي قبل قيام التجارة الخارجية بوصفه بعد قيامها.[2] إن هذه النظرية حاولت أن توضح أسباب الإختلاف في التكاليف النسبية بين دولة وأخرى وقد أعطى هكس تفسير هذا الإختلاف ففي رأيه أن تكلفة السلع تختلف باختلاف انتاجية الدول المختلفة، وهذه الإنتاجية تتوقف على عاملين مما يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية هما:

(أ) اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج فكل دولة لها مصلحة في أن تنتج السلع التي تدخل في انتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج التي لا تتوافر لديها.

---

[1] مصطفى محمد عز العرب، مرجع سابق، ص 121.

[2] جوزيف لوجنار، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، مطبعة دار المعارف القاهرة، طبعة 1969، ص 55.

(ب) إختلاف الدول في انتاج السلع المختلفة من الناحية الفنية حيث تحتاج بعض السلع إلى توافر عوامل الإنتاج بدرجة أكبر من العوامل الأخرى وهنا يتفق أولين وهشكر في أن نسب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلع التي تنتجها هذه الدولة ولكن إختلاف هذه النسب بين الدول لا يفسر لنا لماذا تقوم التجارة الخارجية لان السبب في قيام التجارة الخارجية هي إمكانية الحصول على السلع من الخارج بتكاليف اقل من تكلفة إنتاجها محلياً لذلك إذا أردنا تفسير قيام التجارة الخارجية يجب ان نفسر لماذا يؤدي اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج إلى إختلاف التكاليف النسبية وبالتالي اسعار السلع الواحدة بين الدول المختلفة وفقاً لأولين:

1- تحدد الأسعار النسبية والمطلقة لمنتجات وعوامل الإنتاج بالعرض والطلب على المنتجات ويعتمد الطلب على المنتجات بصفة رئيسة على الآتي.(1)

- حاجات ورغبات المستهلكين.
- ملكية عوامل الإنتاج أن تحدد الدخول الشخصية ومن ثم يتعدد الطلب في حين يعتمد عرض المنتجات أساساً على:-
  - عرض عوامل الإنتاج.
  - الشروط الفنية للانتاج، بمعنى آخر دول الإنتاج التي يرى أولين إنها واحدة في كل أنحاء العالم.

وتقوم آلية الأسعار في مختلف الدول على هذه العناصر الأولية وهي التي تحدد آليات أسعار السلعة وأسعار عوامل الإنتاج إذا اختلفت العلاقات بين هذه العناصر من دولة لأخرى فإن الأسعار النسبية ستختلف ومن ثم تكون التجارة الدولية ممكنة.

2- بإفتراض أن نوعية عوامل الإنتاج كانت واحدة في الدولتين وكانت دول الإنتاج متماثلة في إنتاج نفس المنتج فإن الاختلاف في الأسعار النسبية في هذه الحالة تكون راجعة إلى اختلاف في عرض عوامل الإنتاج أو أذواق المستهلكين.

2- الاختلاف في عرض عوامل الإنتاج وهي بصفة عامة المحور الرئيس لاختلاف الاسعار النسبية بمعنى أن الاختلاف في الأسعار النسبية للمنتجات يفترض وجود اختلاف في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.

(1) محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، مطبعة الدار الجامعية الاسكندرية، طبعة 1986، ص 57-62.

خلاصة النظرية:

1ـ التبادل الدولي حسب رأي أولين سيكون تبادلا غير مباشر لعوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة.

2ـ تعمل التجارة الدولية في الفترة القصيرة على أن يتجه سعر كل سلعة من السلع التي يتم تبادلها بين الدول نحو التعادل ذلك لأن السعر قبل قيام التجارة الخارجية يكون مختلفاً بسبب اختلاف العرض والطلب في كل دولة على حدة.

3ـ تعمل التجارة الدولية في الفترة الطويلة إلى زيادة عرض عناصر الإنتاج في الدول المختلفة.[1]

ونجد أن قيام التجارة الخارجية تتوقف على عاملين أساسيين:-

العامل الأول: اختلاف درجات الندرة أو توافر عوامل الإنتاج في البلاد وهذه تؤدي إلى اختلاف نسب أسعار عوامل الإنتاج من بلد إلى آخر ففي البلاد التي تتمتع بوفرة في الأرض نجد أن أسعار الأرض تكون أقل من أسعار عوامل الإنتاج الأخرى كالأرجنتين وأستراليا بينما ينخفض أجر العامل بالنسبة للأجور خدمات الأرض حيث يوجد عمال بوفرة في دول كالهند، إضافة إلى ذلك أنه يوجد داخل عوامل الإنتاج نفسها مجموعات أخرى من نفس عوامل الإنتاج ولكنها تختلف عن مجموعة أخرى لا يوجد بينهما تنافس (Noncompetition groups) وقد تكون إحداهما أصلح لإنتاج سلعة من أخرى.

العامل الثاني: الذي يؤثر في نفقات السلع ليس مجرد اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج بل هو عامل فني يتوقف على احتياج بعض السلع من انتاجها إلى مزج نسب مختلفة من عوامل الإنتاج ويضيف (بريتل أولين) إلى ذلك أن اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج بين البلاد المختلفة يعني أن كل بلد سينتج السلع التي يحتاج إلى نسبة كبيرة من العوامل المتوافرة فيها.

نظرية التبادل المتكافئ:

ظهرت كتابات بعض الاقتصاديين أمثال (مروال وبيربيش) في أن الدول النامية تمثل الطرف الأضعف في عملية التبادل الدولي بمعنى أن التبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية هو تبادل لا متكافئ وذلك للآتي:

---

[1] محمود يونس، مقدمة في التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 62-66.

1- من ناحية نجد أن مروال قد اوضح أن التبادل الأولي لا ينتج عنه اتجاه نحو التساوي في الدخل كما تقول النظرية الكلاسيكية ونظرية هكشر- أولين وأن ما تقوم به هذه النظريات إنها ترجع على الافتراضات التي تقوم عليها.

2- من ناحية أخرى نجد أن روائيل بريش يرى أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة والمنتجات الأولية التي تنتجها الدول النامية تميل في الفترة الطويلة على غير صالح الدول النامية وذلك لأن الزيادة في دخول أصحاب المشروعات وعناصر الإنتاج يفوق دائماً في إنتاجية الهيكل الاقتصادي بصفة عامة وهو يحول دون انخفاض في أسعار السلع الصناعية بل ويعمل على زيادتها أما في الدول النامية يحدث العكس حيث تزيد الدخول بمعدل يقل عن معدل زيادة الإنتاجية مما يؤدي إلى تخفيض أسعار المنتجات الأولية.

مميزات النظرية[1]:

1- اقتراب الحديثة من الظروف العلمية الحياتية وتنمية الظروف النظرية المبسطة التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية.

2- لا تفسر النظرية الحديثة فقط سبب قيام المبادلات التجارية بين الدول فحسب بل نجحت في توضيح آثار التجارة الخارجية وما يفسر عنه التخصص الدولي من نتائج.

انتقادات النظرية:

1- تجاهلها لعوامل كثيرة مؤثرة على طبيعة التجارة وأسباب قيام التجارة الدولية مثل العامل التاريخي الذي يمكن بعض الدول من التخصص، تجاهل أذواق المستهلكين وعدم أخذ سياسة الحكومة المصدرة أو المستوردة وسياسة الضرائب والتوجه الحكومي والعوامل الأخرى في الاعتبار[2].

2- افتراضها كالنظرية الكلاسيكية سريان مبادئ المنافسة الحرة مع استحالة ذلك في الحياة العملية بعد ظهور الاقتصاد المخطط والمنظمات الدولية والمنظمات الاحتكارية.

---

[1] جوزيف لوتجار، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 54-56.

[2] محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 89-91.

3- اعتبار أن العائد من التخصص هو السبب في قيام التجارة الخارجية ولكن هنالك اعتبارات لا تخضع للربح مثل أمور التنمية الاقتصادية المخططة، سياسة التوجه الاقتصادي، حماية مستوى العمالة داخل بلادها وغيرها.

4- لإتصاف بالمرونة حيث يتغير هيكل التخصص الدولي تبعاً لتغير درجة وفرة عوامل الإنتاج أو تغير أساليب فن الإنتاج.

نظرية اختلاف الأذواق:

يعتبر الاقتصادي السويدي ليندر Stefan Linder من أوائل الاقتصاديين الذي قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية. وقد سلم ليندر في بداية تحليله بأن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيراً جيداً للتجارة في السلع الأولية لما سلم بعدم قدرة هذه النظرية على تفسير التجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية Manufactured goods التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية، وتتمثل فرضية تشابه هيكل الدخل أو تشابه التفضيل أو تشابه الطلب التي قدمها ليندر فيما يلي[1]:

(يزداد حجم التجارة في السلع المصنوعة بين دول تتشابه في أنماط الطلب).

وعلى ذلك يعتبر وجود الطلب الداخلي شرطاً ضرورياً لإنتاج السلعة وتصديرها. وحيث إن الدولة لن تستورد مطلقاً سلعة ليس لها سوق محلي، فإن هذا الفرض يؤكد أن التجارة المرتقبة للدول تكون مقصورة على تلك السلع التي يتواجد سوق داخلي لها.

نظرية الفجوة التكنولوجية:

طبقاً لنظرية الفجوة التكنولوجية، فإن قدراً كبيراً من التجارة الدولية مبني على إدخال منتجات جديدة أو طرق إنتاج مستحدثة. ويأتي هذا الأمر للدولة صاحبة الابتكارات ميزة نسبية احتكارية مؤقتة Temporary monopolistic advantage في السوق العالمي. وتزول هذه الميزة الاحتكارية بشيوع التكنولوجيا الجديدة، وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة.

[1] إسماعيل شعبان، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابسق، ص 175-180.

نظرية المنافسة غير الكاملة:

إن الهيكل الرئيس لنظريات التجارة التقليدية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة حيث تتكون كل صناعة من عدد كبير من الشركات المنتجة لسلع متجانسة. وقد أدى ذلك إلى عجز هذه النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تعززها هياكل سوق غير تنافسية، وفي عالم الواقع، نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح، فهناك أشكال متنوعة من الاحتكار واحتكار القلة والمنافسة الاحتكارية. وتتأثر التجارة الدولية بهذه الهياكل. ومن أبرز الكيانات الاقتصادية ذات الصبغة الاحتكارية والعاملة في مجال التجارة الدولية الشركات عابرة الجنسية أو متعددة الجنسية، وتتعامل هذه الشركات في حجم هائل من المبادلات التجارية الدولية، مما يعطيها قدرة السيطرة على الأسواق، بل وتحريك مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في مناطق كثيرة من العالم.

السودان والاتفاقيات التجارية الدولية:

أولاً : النظام التجاري المتعدد الأطراف المتطور :

نتج عن التطورات الحاصلة على مختلف مستويات الأنشطة الاقتصادية تكييف القوانين والتشريعات المنظمة للقطاعات الاقتصادية ، تماشياً مع الظروف الحالية، وهذا ما وقع فعلاً في مجال التجارة الدولية يعرف النظام التجاري المتعدد الأطراف بأنه مجموعة من الفوائد الدولية التي يكون علي الدول أن تلتزمها في علاقاتها التجارية فيما بينها، والغرض الأساسي منها هو تشجيع الدول علي إتباع سياسات انفتاحية وليبرالية، وهذه القواعد تتطور بصفة مستمرة، وتخضع هذه القواعد الموجودة لفحص وتوضيح حتى تستجيب للظروف المتغيرة في التجارة العالمية كما تضاف، في الوقت نفسه، قواعد تغطي الموضوعات لتفادي المشاكل والقضايا التي تظهر من حين لآخر.

نشأت الجات وتطورها (GATT 1947)[1]:

شهد الاقتصاد العالمي العديد من المصاعب والمشاكل خلال فترة الكساد العالمي الكبير في بداية الثلاثينيات، وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية وكان من ضمن تلك المشاكل وجود عوائق تفرضها

[1] وهي تعني الجات الأصلية لعام 1947 ، بالإضافة إلى جميع التعديلات حتى 31 ديسمبر 1994 ، ويوجد النص الأساسي لـ"جات1947" في نهاية إصدار منظمة التجارة العالمية ، نتائج جولة أوروجواي من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف : النصوص القانونية ، فحيثما يشار إلى مادة في جات 1947 بعلامة النجمة ، فإن على الشخص الرجوع إلى الملحق 1 ، والذي يتضمن الملاحظات ونصوصاً مكملة تتعلق بجميع المواد التي ظهرت عليها علامة النجمة .

الدول في وجه التجارة العالمية وكان لا بد من إيجاد وسائل لإزاحة العوائق التي تقف في طريق التجارة الدولية وتكوين نظام للتجارة الحرة بين الدول .

عقد ممثلي53 دولة مؤتمراً دولياً للتجارة والتوظف في هافانا في عام 1947م، وذلك لمناقشة أوضاع التجارة الدولية لإنشاء منظمة التجارة الدولية وسميت باتفاقية هافانا، وعلي الرغم من اتفاق الدول المجتمعة في ذلك المؤتمر علي إنشاء المنظمة إلا أن الكونجرس الأمريكي رفض التصديق علي هذه الاتفاقية، ومن ثم فإن منظمة التجارة الدولية لم تر النور ولم تظهر إلى حيز الوجود(1)، وفي نفس العام أجتمع ممثلو 23 دولة في جنيف لإجراء مفاوضات حول التعريفة الجمركية ووقعوا اتفاقية بهذا الشأن وسميت باتفاقية العامة للتعارف والتجارة (Agreement on Tariffs and Trade) أو اتفاقية الجات (GATT) وهي اختصار للجملة السابقة، حيث تم أخذ الحرف الأول من كل كلمة، وبالتالى فإن الجات هي اختصار للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في أكتوبر عام 1974م، وبدأ تنفيذها في بداية عام 1948م(2).

إن الجات لا تعتبر منظمة دولية تقوم بالتحكم في مجال التجارة الدولية بين الأعضاء ولكنها مجرد اتفاقية بين الدول الأعضاء يتم من خلالها عقد المفاوضات ويطلق عليها جولات لمناقشة مسائل التجارة الدولية والعمل علي إزالة المشاكل التي تعوق سبيلها وخصوصاً ما يتعلق منها بالتعاريف الجمركية، ويوجد المقر الرئيسي للجات في جنيف حيث يوجد المكتب التنفيذي.

هداف الجات ووظائفها:

أ/ أهداف الجات1947:

يتركز الهدف الرئيسي للجات منذ البداية في سعي الأطراف المتعاقدة إلى تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز والقيود التعريفية أي الجمركية وغير التعريفية أي الكمية التي تضعها الدول أمام تدفق السلع الجمركية عبر الحدود وفتح الأسواق وتعميق المنافسة الدولية، ولذلك كان الهدف الذي تدور حوله جولات المفاوضات من خلال سكرتارية الجات هو إجراء تخفيضات متتابعة في الرسوم الجمركية وإلغاء هذه الرسوم من بعض السلع من أجل تشجيع نمو التجارة العالمية، والعمل علي رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء من خلال الوصول إلى مستوى التوظف الكامل

(1) نبيل حشاد ، (الجاتومنظمة التجارة العالمية في مواجهة الاقتصاد العربي) مكتبة الأسرة 2001 ، ص85.
(2) كامل بكري ،(الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل) ، الدار الجامعية الإسكندرية 1996 ، ص 125.

واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة استخدام امثل، ومن خلال مبدأ أن التجارة الدولية هي المحرك للنمو الاقتصادي وترسيخ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومن ثم عدم التمييز في المعاملة بين دولة وأخرى من الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية وقد أقرت الاتفاقية منذ بدايتها الاتجاه إلى قيام التكتلات الاقتصادية استثناء من هذا المبدأ نظراً لأن الأخيرة تسعي إلى تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في التكتل لنقاط أبعد مما جاءت به قمة الجات ، حيث يكفي أن نشير إلى التكتل الاقتصادي يصل بالرسوم الجمركية بين الدول إلى الصفر، بينما لا تصل اتفاقية الجات ذلك(2).

ب- وظائف الجات1947 :

تحددت وظائف الجات في ثلاث وظائف رئيسة وهي علي النحو التالى:-

أولا : الإشراف علي تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضعها الاتفاقيات المختلفة التي تنطوي عليها الجات والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في الجات.

ثانياً : تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية، ومن أجل جعل العلاقات الاقتصادية والعلاقات الدولية تحديداً بين الدول أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ ومن ثم أقل إثارة للمنازعات.

ثالثاً : العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

ج- مبادئ الجات1947:

قامت الجات منذ نشأتها علي مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها والالتزام بها من قبل الدول الأعضاء عند الأجراء المفاوضات المتعددة الأطراف وتقديم الالتزامات وتنفيذ ما اقر من اتفاقيات لتكون هذه المبادئ المنظم للعمل بتلك الاتفاقيات، وهذه المبادئ يمكن تلخيصها على النحو التالي:(1)

---

(2) الأطرف المتعاقدة في الجات الدول أو المنطقة التي هي عضو في جات 1947 يطلق عليها طرف متعاقد في الجات ، فعندما يشار إلى أن الأطراف المتعاقدة تتصرف تصرفاً مشتركاً فإنهم يشار الهم بالأطراف المتعاقدة .

(1) بهاجيرات لال داس (منظمة التجارة العالمية، دليل الاطار العام التجارة الدولية)، تعريب رضا عبد السلام ، دار المريخ للنشر الرياض 2006، ص 28 .

1- **مبدأ الدولة الأولي بالرعاية :Most-Favoured- Nation (MFN) Treatment**

وقد ورد هذا المبدأ في المادة 11 من اتفاقية الجات 1994 لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والذي يقضي بضرورة منح كل طرف متعاقد فوراً وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي دولة أخرى دون الحاجة إلى اتفاق جديد، وبالتالى فإن ذلك يعني عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول علي حساب الدول لأخرى بحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية.

وطبقاً لهذا المبدأ يجب منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا وإعفاءات يتمتع بها أي طرف آخر في سوق الدولة دون قيد أو شرط تمييز.

والمعنى الأساسي لهذا المصطلح يتضمن التزام كل طرف متعاقد بأن يمنح الأطراف الأخرى في الاتفاقية معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لباقي الأطراف الأعضاء في الاتفاقية وغير الأعضاء.

2- **مبدأ المعاملة القومية : National Treatment** تلتزم بمقتضاه الأطراف المتعاقدة بأن المنتج المستورد بعد دخوله دولة الاستيراد ينبغي أن يعامل كسلعة وطنية، ويمثل هذا المبدأ ركناً مهماً في بناء النظام التجاري متعدد الأطراف، ويخضع هذا المبدأ لصيغتين وهما:

1/ تأخذ شكل التخفيض الجمركي العام والتي تم انتهاجها في مدينة طوكيو 1973- 1974م

2/ فتأخذ شكل التخفيض الجمركي بنداً مقابل بند أو سلعة مقابل سلعة وهو ما اتبع خلال الفترة 1947- 1949م وينطوي هذا المبدأ علي ضرورة الالتزام بالتعريفات الجمركية حيث لا يتم فرض رسوم تضر بالآخرين.

3- مبدأ الحماية من خلال التعريفات الجمركية:

يعني هذا المبدأ يتم حماية الصناعات المحلية من خلال التعريفات الجمركية بهدف الجمع بين التعميق التنافسية وفي نفس الوقت حماية تلك الصناعات حتى تضمنت الاتفاقية وسائل حماية الصناعات المحلية والتي تتمثل في فرض ضرائب الاستهلاك علي الواردات لحماية الإنتاج المحلي وكذلك سمحت بالإعانات لبعض الصناعات في مواجهة التكالف المرتفعة في مراحل التشغيل الأولي ، كما أباحت استخدام التعريفات الجمركية كأداة لحماية الصناعات المحلية الناشئة ولكن بشرط أن تتصف هذه التعريفات بمعايير محددة أهمها أن تكون مؤقتة وتدريجية.

4- مبدأ المعاملة التفضيلية المتميزة للدول النامية :

تطبيقاً لهذا المبدأ فقد حصلت الدول النامية على عدداً من الامتيازات التي تنطوي جميعها علي إقرار والتزام الدولة المتقدمة لضرورة أن تقدم للدول النامية معاملة تفضيلية متميزة بهدف مساعداتها في القيام ببرامج التنمية بما ينطوي علي ذلك من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول الآخذة في النمو.

في هذا المجال فقد تمت الموافقة في يونيو 1966م علي إضافة باب خاص عن التجارة والتنمية ويكون الجزء أو الباب الرابع من اتفاقية الجات وقد اتفق فيه الأطراف المتعاقدة علي ما يلي :

1- العمل على إحداث زيادة مستمرة من حصيلة صادرات الدول النامية .

2- دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية من خلال التجارة الدولية .

3- تيسير تجارة المواد الأولية التي تعتمد عليها الدول النامية في تجارتها الدولية حتى تحصل على أسعار عادلة مجزية مستقرة.

4- تنويع الإنتاج في الدول النامية بحيث لا تعتمد علي تصدير الموارد الأولية فحسب، وتسهيل تسويق منتجاتها المحولة والمصنوعة(1).

5- إزاء النقص المزمن في حصيلة الدول النامية من إيراداتها من العملات الأجنبية فإن ظاهرة تستدعي مساعدة الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية للدول النامية .

6- لا تطلب الأطراف المتعاقدة من الدول النامية في المعاملة من جانب الدول النامية في المفاوضات التجارية الخاصة في تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية أو الحواجز بمعنى أن الدول النامية غير ملزمة أن تقدم مقابل بما تحصل عليه من الدول المتقدمة في المفاوضات التجارية.

7- تضمن الباب الرابع أيضا إقرار التزامات علي الدول المتقدمة لتخدم وتدعم مبدأ فتح الأسواق والمعاملة التفضيلية المتميزة للدول النامية لعل من أهمها إعطاء الأولوية لتخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية على السلع التي تتضمن أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية سواء أن كانت

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص32

مواد أولية أو مصنعة، وكذلك الامتناع عن فرض رسوم جديدة أو زيادة عبء الرسوم والحواجز القائمة على منتجات الدول النامية الأعضاء في الجات.

8- إمداد الدول النامية بالمعلومات المختلفة عن الأسواق التصديرية ومساعدة الدول النامية في تبسيط إجراءات التصدير وتدريب العاملين في هذه المجالات .

5- مبدأ الشفافية : Transparency

يعني الاعتماد على التعريفة الجمركية كأداة للحماية وليس علي القيود الكمية التي تفتقر للشفافية مثل نظام الحصص، ولمبدأ الشفافية عدة استثناءات مثل الاستثناء الممنوح للدول التي تواجه عجزاً في ميزان مدفوعاتها.

6- مبدأ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:

ويقتضي هذا المبدأ بضرورة اعتماد أسلوب المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي، حيث قضت اتفاقية الجات علي ضرورة تبادل الأعضاء المشورة، وكذلك وضعت هيكلاً للمفاوضات على أساس جماعي وليس ثنائي بما يعرف بالمفاوضات المتعددة الأطراف والذي يتم من خلالها تخفيض التعريفات الجمركية والقيود والموانع التي تعوق التجارة الدولية ووضعها في الإطار القانوني.

ويكمن إقرار هذا المبدأ في عدم امتلاك الجات سلطة إجبار أعضائها علي التنفيذ والالتزام بهذه الاتفاقية رغم أن الاتفاقية ملزمة لأعضائها إلا أن هذا المبدأ يعني أن يكون التفاوض هو الأداة الرئيسية لحل المنازعات التجارية في أطر الجات.

وينطوي استخدام هذا المبدأ علي أن تقوم الدولة العضو المتضررة بشكوى يجري فيها تحقيق سريعاً وتصدر أطراف التعاقد بالجات بتوصيات في شأن النزاع المعروض، وإذا كانت الظروف خطيرة لدرجة كبيرة يمكن التصريح للدولة المغارة بأن توقف بالقدر المناسب تطبيق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات المقيدة للجات علي الطرف الأخرى في النزاع التجاري المعروض.

وقد قامت الجات منذ نشأتها بإجراء ثمانية جولات أساسية، ركزت الجولات الستة الأولي علي خفض التعريفات الجمركية من أجل تشجيع التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدين بينما ناقشت جولة طوكيو العوائق التجارية الأخرى بالإضافة للتعريفات الجمركية.

وأخيراً جاءت جولة أورجواي لتكون أشهر جولة مفاوضات علي الإطلاق ويكفي أنها شملت معظم مجالات التجارة الدولية تقريباً بعد أن كانت الجولات التي قبلها مقصورة فقط على التجارة الدولية في بعض السلع وفي نفس الوقت شهدت انتهاء العمل من خلال سكرتارية الجات وأعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية.

النصوص الأساسية في اتفاقية الجات :

تألفت اتفاقية الجات الأساسية عند إنشائها في عام 1947م من (35) مادة موزعة علي ثلاث فصول لتنظيم عمليات تحرير التجارة وإزالة العوائق أمام تبادل السلع الصناعية بين البلدان الأعضاء وقد أضيف فصل رابع في عام 1965م حول تحرير تجارة السلع الزراعية والتنمية ومنح تسهيلات للدول النامية، ويتألف هذا الفصل من ثلاث مواد طويلة، وبذلك أصبحت اتفاقية الجات تشتمل علي (38) مادة وعدد من الملاحق وجداول التعريفات الجمركية.(1)

1- يتألف الجزء الأول من مادتين تنص المادة الأولى على أحكام تطبيق مبدأ عدم التمييز.

2- أما الجزء الثاني فيشتمل علي أحدي وعشرين مادة تتعلق بالسياسات الوطنية للضرائب والرسوم والقوانين والتعليمات التي تنظم عمليات التبادل التجاري من شراء وبيع، ونقل، وتوزيع، والضوابط التي تحكم عدم استخدام هذه القوانين بمثابة إجراءات حمائية للمنتجات المحلية. كما تنص علي أن المنتجات المستوردة لأراضي دولة عضو في الجات يجب الأ تكون عرضة بشكل مباشر أو غير مباشر لضرائب أو رسوم داخلية من أي نوع كان تفوق تلك المفروضة علي المنتجات المحلية المماثلة، كما يشمل هذا القسم علي إلغاء الإجراءات التي تعرقل التبادل التجاري الدولي أو تعيق حرية تجارة الترانزيت بدون تمييز بين مالكي البضائع أو وسائط النقل أو المقصد وكذلك إجراءات ضد ممارسة سياسة الإغراق وإحكام فرض الرسوم التعويضية لإلغاء أثر الإغراق كما تشمل أحكام التثمين الجمركي بغرض تقدير الرسوم الجمركية وتطبيق التعريفة المتفق عليها، وكذلك الرسوم والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير بصورة لا تشكل هذه الإجراءات والرسوم قيداً حمائياً يعيق

(1) فضل علي مثني . (الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية علي التجارة الخارجية والدول النامية) . مكتبة مدبولي 2000م ، ص 23 .

التبادل التجاري الدولي. كما تشمل قواعد علامات المنشأ والشفافية في نشر القوانين والتعليمات الجمركية وكذلك الاتفاقيات بين الدول، وجعلها في متناول أية دولة.

3- يتألف الفصل الثالث من 12 مادة (24-35) التي تنص على إمكانية استثناء الدول التي تشكل فيما بينها اتحادياً جمركياً أو تكتلا اقتصادياً تجارياً من منح أفضليات وميزات للدول الأعضاء خارج ذلك الاتحاد أو التكتل. مما يشجع الدول على التكتل وحماية نفسها من بعض سلبيات تحرير التجارة بشكل عام .على أن لا يشكل هذا الإتحاد الجمركي أو التكتل عوائق جديدة أمام تسهيل التبادل التجاري الدولي، بل يعمل على تطوير وتسهيل عمليات بشكل أوسع فيما بين الدول المنتمية اليه.

4- الجزء الرابع من الاتفاقية ويدعي بالجزء الزراعي يتألف من ثلاث مواد أضيف إلى الاتفاقية في عام 1965م بعد مفاوضات ومناقشات طويلة وجاء في المادة (36) على استعراض المبادئ والأهداف التي من أجلها أضيف هذا الجزء إلى الاتفاقية والتي تنص على ضرورة مساعدة الدول النامية علي تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين شروط المعيشة لشعوبها. أما المادة (37) فقد نصت على الالتزامات والتعهدات من قبل الدول المتقدمة لصالح الدول النامية، أما المادة الأخيرة (38) فقد خصصت لشرح أحكام العمل المشترك بين الدول من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة (36)[1].

جولات مفاوضات الجات 1947:

لما كان الهدف الرئيس من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT هو تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية لفتح المجال نحو تدفق التجارة الدولية بسهولة ويسر دون عوائق، فقد كان لزاماً علي الأطراف المتعاقدة أن تأخذ طريقاً واحداً نحو تحقيق هذا الهدف إلا وهو طريق المفاوضات التجارية من خلال قناعتها الأساسية أن كل الأمور قابلة للتفاوض وتحرير التجارة الدولية لن يأتي إلا تدريجياً. من هنا أتفق علي إجراء سلسلة من المفاوضات أخذت شكل جولات متعاقبة تشارك فيها الدول الأعضاء في الاتفاقية بغرض توسيع نطاق المشاركة وحجم التنازلات الجمركية المتبادلة بين

[1] فضل علي مثني ، مرجع سابق ، ص 29.

الأطراف المتعاقدة من خلال مائدة المفاوضات وفي هذا الإطار عقدت ثماني جولات للمفاوضات خلال الفترة 1947-1993م انظر إلى الجدول (2-7).

جدول رقم (2-7) التطورات التي لحقت بالجات من خلال جولات المفاوضات

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	قيمة التجارة المحرر بالمليار دولار أمريكي	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفات
جنيف	1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	%63
توركواي	1951	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية	
جنيف	1956	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية	
ديلون	1961-60	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوربي	
كيندي	1967-64	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	
طوكيو	1979-73	102	155	تعريفات وإجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	%50
الأوروجواي	1993-86	125 وعدد الدول الموقعة 117	755	تعريفات، إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات والملابس والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، والاستثمار وقيام منظمة التجارة العالمية	%33
توركواي	1951	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية	%40

فضل علي مثني، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية علي التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي 2000م،ص24.

1- جولة جنيف بسويسرا Geneva Round

وقد عقدت تلك الجولة عام 1947م بحضور 23 دولة وبلغت قيمة التجارة الدولية التي كانت مجالاً للتحرير حوالى 10 مليار دولار وكان الموضوع الأساسي في تلك الجولة يدور حول إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية وقد وصل خفض التعريفات إلى 63% ومتوسط خفض التعريفة 32% ويلاحظ أن هذه الجولة تعتبر الجولة الأساسية التي انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية.

2- جولة أنسي بفرنسا : Annecy Round تعتبر أول جولة مفاوضات تعقد في أطر الاتفاقية وقد عقدت عام 1949م واشترك فيها 13 دولة فقط وقد واصل فيها الدول الأعضاء العمليات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية .

3- **جولة توركاي بانجلترا** : Torque Round

وقد عقدت تلك الجولة في تركيا وانجلترا عام 1951م وقد ضمت 38 دولة بعد أن ازدادت درجة الوعي والرغبة في تحرير التجارة الدولية، وقد تمت مناقشة حوالى 6700 بند من بنود التعريفة الجمركية التي انخفضت بواقع 25% بالمقارنة بالمعدلات السائدة عام 1948م .

4- **جولة جنيف بسويسرا** : Geneva Round

استغرقت الفترة من 1952م إلى 1956م وعقد بجنيف بسويسرا واشترك فيها 26 دولة وكانت قيمة التجارة الدولية إلتي شملها التحرير تبلغ 2.5 مليار دولار وهو رقم متواضع نسبياً بسبب تغيير التفويض الممنوح للولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات فكانت تستغل حقها الكامل في التفويض وتمنح امتيازات على الواردات بقيمة تقدر بحوالى 900 مليون دولار في حين أنها تحصل علي امتيازات تقدر بحوالى 400 مليون دولار (1).

5- **جولة ديلون بجنيف:** Dillon Round تعتبر هذه الجولة الخامسة والتي اتسمت بالبحث في أحداث المزيد من تبادل التنازلات والتخفيضات الجمركية بين الدول المشاركة التي بلغت 26 دولة وعقدت خلال الفترة 60 –1961وسميت على شرف وزير الخارجية الأمريكية دوجلاس ديلون الذي اقترح انعقاد الجولة وقد نتجت عنها تخفيض 4400 بند من بنود التعريفية الجمركية وقد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة قيها حوإلى 4.9 مليار دولار انطوت علي تنسيق أكثر مع الاتحاد الأوربي في مجال التعريفات الجمركية حيث شهدت تلك الجولة قيام الجماعة الأوربية الاقتصادية التي تحولت إلى الاتحاد الأوربي بداية من عام 1992م

6- **جولة كيندي بجنيف بسويسرا** : Kennedy Round

عام 1962 منح الكونجرس الأمريكي إدارة الرئيس جورج كيندي بموجب قانون زيادة التجارة 1962 صلاحية خفض التجارة بنسبة 50% لجميع السلع وقد أدى هذا القانون إلى فتح باب المفاوضات

(1) نبيل حشاد ، مرجع سابق ص 87.

بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركاءها التجاريين وخصوصاً المجموعة الأوروبية، وتم الاجتماع عقد الجولة في مايو 1964 في جنيف وانتهت هذه الجولة من المفاوضات في يونيو 1967 . وأشترك فيها 62 دولة تمثل 75% من التجارة العالمية وبلغت قيمة التجارة الدولية محور التحرير حوالى 40 مليار دولار وكان موضوعها الأساسي التعريفات الجمركية المضادة للإغراق، ووصل خفض التعريفات إلى 50% ومتوسط خفض التعريفات 35%، ومن النتائج الهامة أيضاً لجولة كيندي هو مد العمل باتفاق المنسوجات القطنية لزيادة فرص التصدير أمام الدول النامية ويضاف إلى ذلك أن تلك الجولة هي التي شهدت منح بعض المزايا للدول النامية حيث أضيف الجزء الرابع لاتفاقية العامة لصالح تجارة الدول النامية عام 1965م والذي يحمل مبدأ فتح الأسواق ومنح معاملة تفضيلية للدول النامية حتى يمكن مساعدة هذه الدول علي التنمية الاقتصادية وزيادة معدل نموها خلال التجارة الدولية(1).

7- **جولة طوكيو** : Geneva Toky0 Round

أُطلقت على هذه الجولة جولة طوكيو لأن المؤتمر الوزاري الذي أعلن بدايتها أنعقد في العاصمة اليابانية في سبتمبر، وتعد هذه الجولة اكبر الجولات السبع التي عقدت في إطار اتفاقية الجات منذ إبرامها في عام 1947م حيث عقدت خلال الفترة من 1973- 1979م وبلغ عدد الدول المشاركة 102 دولة منهم تسعون دولة أعضاء والباقي غير أعضاء في حكم المراقبين وتمخضت عنها تطورات غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية وبلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالى 155 مليار دولار واشتملت على العديد من الموضوعات أهمها تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية وبعض الموضوعات الأخرى .

فمن ناحية التخفيضات والتنازلات الجمركية فقد وصل خفض التعريفات الجمركية إلى 33% ومتوسط خفض التعريفة 34% بل أن متوسط معدل الرسوم الجمركية في الدول الصناعية انخفض من 7% إلى 4.7% بنسبة خفض 34% على أن يسري التخفيض من 1979/11/1م مقارنة

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 39.

بمتوسط الرسوم الجمركية لنفس الدول بلغ 40% وقت إبرام الاتفاقية الأصلية للجات في عام 1947م(1)

8- جولة أوروجواي : Uruguay Round

وهي أهم جولات الجات على الإطلاق بل وأطولها من ناحية المفاوضات حيث شملت الفترة من 1986م – 1993م ووقعت في15 أبريل عام 1994م بمراكش بالمغرب وكانت الدول المشاركة فيها أكبر عدد شهدته الجات حيث وصل إلى 125 دولة والدول الموقعة بالفعل عليها كانت 117 دولة أعضاء في الجات وقد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالى 755 مليار دولار وهو رقم لم تشهده أية جولة أخرى من جولات الجات بل وصل الخفض في التعريفات إلى 40% ومتوسط خفض التعريفة 24% إلى 35% كما يظهر من الجدول الخاص بتطور جولات المفاوضات وقد شملت العديد من الجوانب الخاصة بمجالات تحرير التجارة الدولية التي فاقت كل الجولات السابقة عليها من حيث نطاقها والموضوعات التي انطوت عليها، وقد تم ادخال قطاع الخدمات لأول مرة فيما عرف باتفاقية تحرير الخدمات GATS بل أدخلت جولة أوروجواي المجال الخاص بالملكية الفكرية وتحرير مجالات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة الدولية وغيرها من المجالات مثل النفاذ إلى الأسواق وتسوية المنازعات وغيرها من الأطراف المؤسسية المنظمة للتجارة الدولية.

هذه الجولة شهدت نهاية العمل بنظام سكرتارية الجات وحلت محل الجات كإطار مؤسس لمنظمة التجارة العالمية WTO التي أنشأت بعد أن أصبح 95% أو أكثر من التجارة الدولية تقع في نطاق الدول الأعضاء وبالتالى أكتمل النظام التجاري العالمي من خلال تلك الجولة من كل الجوانب حتى الجانب المؤسسي لتصبح منظمة التجارة العالمية هي الضلع الثالث المكون لمثلث إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي(2)

العوامل الدافعة لإطلاق جولة أوروجواي :

هنالك ظروف وملابسات وعوامل دفعت بإطلاق جولة أوروجواي نذكر منها الآتي :

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 42.
(2) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 45.

1- تزايد الاتجاه في الكثير من الدول الأعضاء إلى أساليب مستحدثة للحماية التجارية فيما يطلق عليها الحمائية الجديدة وبالتحديد الالتجاء إلى إقامة القيود غير الجمركية (Non – Tariff Barriers) والتي أصبحت محظورة طبقاً لقواعد الجات حيث لوحظ أنه منذ عام 1981 اتخذت عدد من الدول وخاصة المتقدمة بعض إجراءات الحماية التجارية مع التركيز على قطاعي الصناعة والزراعة، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدلات الأداء الاقتصادي في معظم دول العالم.

2- ظهور بعض المشكلات التي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية العالمية مثل أزمة النفط وأزمة الديون الخارجية للدول النامية.

3- استمرار حالة الكساد في الدول الصناعية المتقدمة الكبرى والتي ظهرت منذ منتصف السبعينات دون أن يلوح في الأفق إمكانية الخروج منها بإتباع سياسات داخلية فعالة ، مما دفع إلى محاولة فتح الأسواق الخارجية كمخرج.

4- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات ودولية النشاط واستحواذها على النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت نفسه الذي زادت فيه حاجة الدول النامية لهذه الاستثمارات لتمويل مشروعات التنمية بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية لهذه الدول واقتناعها أنه من الأفضل أن تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدلاً من أن تحمل نفسها عبء الديون الخارجية بآثارها وتكالفها ومخاطرها المتعددة.

5- تزايد أهمية التجارة الدولية في الخدمات ونموها بمعدل يصل إلى ضعف معدل نمو التجارة الدولية في السلع حيث وصل نصيب تجارة الخدمات عند بداية انعقاد جولة أوروجواي ، إلى حوالى 25% من حجم التجارة العالمية.

6- تزايد دور عدد من الدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في مجال تصدير السلع الصناعية التقليدية مما دفع بالدول الصناعية المتقدمة إلى تعزيز مركزها في مجالات أخرى وعلى رأسها وضع نظام جديد لتجارة الخدمات(1) .

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، (الجات والبات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة) ، ص52.

الإطار العام لجولة أوروجواي : يشتمل الإطار العام لجولة أوروجواي على ثلاثة محاور تمثل المجموعات والقضايا الرئيسة لتلك الجولة وهي:

المحور الأول : زيادة حرية الوصول إلى الأسواق .

المحور الثاني : تنظيم المناطق الجديدة للتجارة .

المحور الثالث : تحسين القواعد الموجودة وزيادة فعالية نظام الجات والإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية (WTO).

كذلك انطوت جولة أوروجواي على مجموعة من التوجهات والموضوعات من أهمها:

أ- توسيع نطاق السلع من مجرد الصناعية إلى السلع الزراعية وإدخال سلع مثل المنسوجات والملابس التي كانت مستثناة باتفاقيات خاصة والمعروف باسم اتفاقية الالياف أو ما تسمى(Multi-Fiber Agreement MFA).

ب- ضم التجارة الدولية في الخدمات إلى القوائم التجارية الخاصة باتفاقية الجات مثل خدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية والمقاولات وغيرها، وكلها دخلت لأول مرة ضمن نظام تحرير التجارة العالمية.

ت- إدخال معظم القطاعات والمناقصات الحكومية ذات الطابع التجاري إلى القوائم التي تنطبق على اتفاقيات تحرير التجارة العالمية .

ث-خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والابتكار وإخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل في إطار الجات وإلزام الدول الموقعة بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والابتكار والعلامات التجارية لحساب أصحاب الحقوق .

ج- تخفيض القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول لتمهيد تحرير الاستثمارات على المستوى العالمي والتخلص من إجراءات التنمية بين الاستثمار الوطني والأجنبي تحت مسمى إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة .

ح- إقامة منظمة عالمية جديدة لإدارة نظام التجارة الحرة في العالم تسمى منظمة التجارة العالمية (WTO) بالإضافة إلى وضع نظام فعال ومتكامل لفض المنازعات التجارية بالإضافة إلى النظر في القيود المتعلقة بميزان المدفوعات .

تبلورت تلك الموضوعات والاتفاقات وغيرها فيما سمي بالوثيقة الختامية لجولة أوروجواي والتي ضمت 28 وثيقة قانونية تتضمن ما يلي :

الوثيقة الأولى: الاتفاق الختامي لنتائج جولة أوروجواي للمفاوضات التجارة متعددة الأطراف.

الوثيقة الثانية: بروتوكول الوصول للأسواق الخاصة بالتجارة في السلع.

الوثيقة الثالثة: اتفاقية التجارة في الخدمات.

الوثيقة الرابعة: اتفاقية الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية Trips.

الوثيقة الخامسة: اتفاقية الزراعة والإجراءات والصحية.

الوثيقة السادسة: اتفاقية المنسوجات والملابس.

الوثيقة السابعة: اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

الوثيقة الثامنة: بروتوكول جولة أوروجواي للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

الوثيقة التاسعة: اتفاق قواعد المنشأ.

الوثيقة العاشرة: اتفاق تفتيش ما قبل الشحن.

الوثيقة الحادي عشر: اتفاقية مكافحة الإغراق.

الوثيقة الثانية عشر: اتفاقية العوائق الفنية للتجارة.

الوثيقة الثالثة عشر: اتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد.

الوثيقة الرابعة عشر: اتفاقية الدعم والإجراءات المتوازنة

الوثيقة الخامسة عشر: اتفاق احتساب قيمة الجمارك.

الوثيقة السادسة عشر: اتفاق المشتريات الحكومية.

الوثيقة السابعة عشر:اتفاقية إجراءات الوقاية.

الوثيقة الثامنة عشر: مذكرة تفاهم حول إجراءات تسوية المنازعات.

الوثيقة التاسعة عشر: عناصر النظام المتكامل لتسوية المنازعات.

الوثيقة العشرون: اتفاقية قيود موازين المدفوعات.

الوثيقة الحادي والعشرون: مذكرة تفسيرية للمادة الثانية من اتفاقية الجات (التنازلات الإضافية).

الوثيقة الثانية والعشرون: مذكرة تفسيرية للمادة 17 من اتفاقية الجات (المعاملة الوطنية).

الوثيقة الثالثة والعشرون: مذكرة تفسيرية للمادة 24 من اتفاقية الجات (الترتيبات الإقليمية).

الوثيقة الرابعة والعشرون:مذكرة تفسيرية للمادة 25 من اتفاقية الجات (تنظيم الإعفاءات).

الوثيقة الخامسة والعشرون: مذكرة تفسيرية للمادة 28 من اتفاقية الجات (تعديل التنازلات).

الوثيقة السادسة والعشرون: مذكرة تفسيرية للمادة 35 من اتفاقية الجات (التحلل المؤقت من الالتزامات).

الوثيقة السابعة والعشرون: أسلوب عمل نظام الجات (الية مراجعة السياسات التجارية).

الوثيقة الثامنة والعشرون: القرار الوزاري لتعويض الدول النامية المستوردة الصافي للغذاء والأقل نمواً.

ويلاحظ أن الوثيقة النهائية لنتائج جولة أوروجواي تتضمن جزأين أولها النصوص القانونية التي أخذت شكل اتفاقيات والثاني القرارات الوزارية والمذكرات التفسيرية.

ويلاحظ أن السمة الرئيسية التي اتسمت بها جولة أوروجواي ونتائجها أن كل تلك الاتفاقيات كان ينظر الها أثناء عملية التفاوض على أنها صفقة واحدة متكاملة (Single Undertaking) تلزم الدول الأعضاء بقبولها كاملة أو رفضها كاملة دون انتقاء أو اختيار وذلك باستثناء أربع اتفاقيات محددة هي اتفاقية المشتريات، اتفاقية اللحوم، اتفاقية الألبان، اتفاقية الطائرات المدنية التي تعد ملزمة للدول الأعضاء فيها فقط .

إنجازات المهمة التي حققتها جولة أوروجواي وهي كالأتي:-

(1) الخدمات : تعتبر اتفاقية الخدمات (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATTS) فصلاً مميزاً وضخماً في تاريخ الجات، وعلى الرغم من وجود بعض الثغرات فإنها تقدم مظلة للتجارة في الخدمات على نحو يسمح بالمزيد من التفاوض من أجل المزيد من التفاصيل وهي تشتمل على حوالى 150 قطاعا للخدمات حيث إن الخدمات أصبحت تمثل جانباً أكبر من الإنتاج المحلي للكثير من الدول الصناعية أكثر من إنتاج البضائع

(2) الملكية الفكرية : تعتبر اتفاقية التجارة المتصلة بالملكية الفكرة (TRIPS*) إنجازاً جديداً رائعاً يخلق نظاماً عالمياً جديداً لحماية براءات الاختراع وحقوق التالف والأسرار التجارية وموضوعات مشابهة.

(3) الزراعية : تعتبر النتائج المتصلة بالزراعة غير مهمة وخاصة إذا قيست مقارنة بطموحات بونتا دلستة والولايات المتحدة، ومع ذلك فهناك الآن بعض التوقعات العلمية للنظام التجاري الزراعي (وخاصة المساعدات والقيود الكمية الأوسع) ومثل بقية الاتفاقيات يحتاج الأمر إلى مزيد من التفاوض ولكنها مجرد بداية .

(4) الدعم والرسوم : تشتمل على مساعدات جديدة ولكن مع بعض العيوب مع وجود منهج شامل يحسن ميثاق جولة طوكيو .

(5) المنسوجات والملابس : تهربت المنسوجات من نظام الجات وحكمت بواسطة غرامة بيزنطية تشمل القواعد التي تقدم قيوداً غير متسقة مع قواعد الجات. وتقدم جولة أوروجواي إطار لنظام المنسوجات يتم تطبيقه على مدى عقد كامل.

(6) قواعد تجارية قياسية: من أجل مقياس المنتجات في ظل معالجتها بعد ميثاق جولة طوكيو . وقد بدأ واضحاً أن موضوع المقاييس أو المعايير القياسية أكثر تعقيداً وذلك بسبب الفروق في السياسات (مثل المصالح البيئية والقضايا المتصلة بالأدلة العلمية) .

(7) الإجراءات الوقائية أو وسائل الحماية : أحد العيوب الكبرى لجولة طوكيو عام 1979 تمثل في عدم قدرتها على تحقيق اتفاق حول وسائل الحماية وإجراءات التهرب، ولقد نجحت جولة أوروجواي فيما فشلت فيه جولة طوكيو وهناك ميثاق حماية طموحة ومؤثر يمثل بند التهرب ولكنه يقدم أيضاً قاعدة ضد استخدام قيود التصدير التطوعية من أنواع مختلفة.

(8) الوصول للأسواق : تشتمل نتائج اتفاقية أوروجواي على مزايا مهمة تسمى الوصول للأسواق مع الحد من استخدام الحصص (والتحول من نظام الحصص إلى نظام التعريفة) وكذلك تقليل التعريفة إلى حد كبير. وبعض الإنجازات المهمة في تخفيض التعريفة قد تحققت من خلال الدول النامية

* Trade Related Intellectual Property Rights

ولكن هناك أيضاً بعض الإنجازات المهمة في خفض بعض التعريفة في بعض القطاعات الصناعية إلى الصفر لمجموعات مهمة من الدول.

(9) دمج الدول النامية واقتصاديات الدول ذات المراحل الانتقالية: تم دمج هاتين المجموعتين على نحو أكثر اكتمالاً في نظام GATT/WTO أكثر من ذي قبل، مع شرط أن كل الدول يكون لديها جداول خدمات وتعريفات ومع وجود قيود أو تحفظات بالنسبة للدول الأقل نمواً(LDC). وهذه تعتبر من أهم إنجازات منظمة التجارة العالمية.

(10) ما قبل الشحن وقواعد المنشأ: هناك العديد من الإضافات المهمة إلى قواعد التجارة العالمية موجودة في بعض الاتفاقية الجديدة لجولة أوروجواي تتصل بفحص البضائع قبل الشحن وقواعد المنشأ . ويسمح النص الخاص بفحص البضائع قبل الشحن للدول بأن تضع إجراءات معينة تمسح للمشتري الأجنبي أن يفحص البضائع قبل شحنها مع توثيق مسألة البضائع لتتطابق مع بنود العقد وذلك من أجل منع التلاعب.

(11) اتفاقيات التجارة الإقليمية : تعتبر من أكثر فصول الجات إثارة للمتاعب ذلك الجزء الخاص (المادة 24) باتفاقيات التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والاتفاقيات المؤقتة التي تؤدي إلى إنشاء مناطق تجارة حرة (FAT) أو اتحادات جمركية (CU)، وهو يمنح استثناء أوسع لبعض قواعد GATT وخاصة قاعدة الدولة الأولى بالرعاية (MFN)، وبسبب عدم دقة المعايير فإن نظام الجات المتصل باتفاقيات التجارة الإقليمية كان فضفاضاً وعرضة للنزاع وسوء الاستخدام .

(12) حقوق الجات GATT الأم : لأن الجات طبقت فقط بشكل مؤقت ، فهناك عدد معين من الحقوق الأم مشتقة من نص الاتفاقية في بروتوكول التطبيق المؤقت يسمح لتشريع معين يسود قانوناً على قواعد معينة للجات، وهذه الاستثناءات خلقت بعض الصعوبات وعدم العدالة مع منظمة التجارة العالمية المنظمة الجديدة وتطبيقها المحدود لقواعد الاتفاقية فإن هذه الحقوق قد تم هجرها على الرغم من أن بعضها يعاود الظهور في نصوص قانونية أخرى.

(13) إجراءات تسوية المنازعات : على الرغم من عيوب النشأة، فإن أحد الإنجازات البارزة للجات كان يتمثل في التطور على مدى أربعة عقود لعملية تسوية المنازعات، ومع ذلك فهناك بعض الثغرات في هذه الإجراءات . ولأول مرة قامت جولة أوروجواي بوضع نظام شامل لتسوية المنازعات

وذلك لكل اتفاقيات أوروجواي نصاً قانونياً (وليس مجرد ممارسة عرفية) من أجل تنفيذ هذه الإجراءات وتشتمل الإجراءات الجديدة على معايير معينة من أجل تلافي العرقلة التي كانت تحدث في ظل قواعد أتخاذ القرار بالإجماع في ظل المنظمة السابقة وللمرة الأولى يوجد إجراء خاص بالاستئناف والذي سوف يحل محل بعض الإجراءات التي كانت عرضة للعرقلة.

(14) ميثاق منظمة التجارة العالمية : إن أحد أبرز إنجازات جولة أوروجواي هو وضع ميثاق مؤسس جديد للمنظمة يساعد على تسهيل التعاون الدولي فيما يتصل بالتجارة والعلاقات الاقتصادية ويغير بشكل جوهري نظام الجات ويتوافق مع مجال جديد للكفاءة التجارية في النظام التجاري العالمي من خلال جولة أوروجواي، وقد ذكر بعض المحللين أن ذلك يمكن أن يكون العنصر الأكثر أهمية في نتائج اتفاقية أوروجواي(1).

ثالثاً : منظمة التجارة العالمية (WTO):

لقد اقر مؤتمر مراكش إنشاء(2) كيان دولي جديد يتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية وهو منظمة التجارة العالمية (WTO) التي أنيط بها الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقات الأخرى التي بلغ عددها ما يقارب 28 اتفاقاً وبرتوكولاً وقراراً وزارياً. كما اختصت هذه المنظمة بأمور فض المنازعات التجارية وتنظيم المفاوضات الدولية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية وتوسيع التبادل التجاري للسلع والخدمات، وفيما يلي نتناول إنشاء المنظمة- هيكلها التنظيمي- ومهامها – ومركزها القانوني وآلية عمل أجهزة المنظمة – والعضوية – والانضمام إلى المنظمة والانسحاب منها.

أ/ إنشاء المنظمة:

إنشاء منظمة التجارة العالمية من أهم إنجازات جولة مفاوضات أورجواي إذ انتظر قرابة 46 عاما قبل تمكنه من إقامة هذه المنظمة، وكان قد اقر إنشاؤها في مؤتمر هافانا في عام 1947 غير عنه بسبب عدم تصديق الكونجرس الأمريكي على إحداثها حرصاً على الإبقاء على حرية التحرك للولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات تجارية بموجب قانون التجار الأمريكي ربما جعل

(1) منيرة أحمد عبد الله البشاري ، فض منازعات التجارة الدولية دراسة لمبدأ التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية ، موقف الجماهيرية من المنظمة) ، دار الفكر العربي 2004 ،ص.84

(2) WWW,wto.org/wto/abuot/facts0.htm

الدول المشاركة تكتفي بالإبقاء على الاتفاقية العامة للدول الموافقة على إنشاء المنظمة 128 دولة وتزايد العدد حتى أصبح 132 دولة عام 1997. للتعريفات والتجارة التي عرفت باسم الجات 1947م . والتي كانت قد وافقت على إقامتها 23 دولة في اجتماع عقد في جنيف في تشرين الثاني (أكتوبر) من عام 1947 وقد وقع على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في مراكش 1994 ممثلون مفوضون عن 97 دولة.

أثر العولمة الاقتصادية في التجارة الخارجية:(1)

نعيش اليوم في عالم متغير تغيرات سريعة، عالم متعدد الأحداث وسريع التطورات ومتوالى المتغيرات الشيء الذي يتطلب مراقبة دقيقة ومتابعة لصيقة لما يستجد من أحداث حولنا من أجل المتابعة التحليلية والتقرير عن الأحداث ووضع التوصيات المناسبة لجهات اتخاذ القرارات.

مفهوم وتعريف العولمة تعريف صندوق النقد الدولي: عرفت العولمة بأنها الإندماج المتسارع للإقتصاد العالمي عبر التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال وإنتقال التكنولوجيا وإنشاء شبكات الإتصال، كماعرفت ايضآ بأنها حركة عالمية تهتم بالنظم الاقتصادية والمعاملات التجارية والنشاطات الإستثمارية وخاصة التي تقوم بها الشركات متعددة القوميات ويدخل فيها حرية التجارة وتخفيض رسومها الجمركية وحرية حركة الأشخاص ورؤوس الأموال المعدة للإستثمار.(2)

إن مصطلح العولمة جديد ولكن المفهوم قديم يرجع إلى قرون حيث يسيطر الغني على الفقير وينتصر المتقدم علمياً وتكنولوجياً على المتخلف بالرغم من كثرة النداءات التي يطلقها العالم الغربي في سبيل تطور تجارتنا الحديثة وغيرها إلا أن هناك أجندة أخرى عبّر عنها الكاتب الأمريكي "مارتن مالكوهام" في كتابه الذي صدر عام 1930م بعنوان "حروب وسلام القرية الكونية" وهنا يبدو جلياً الربط بين العولمة كمصطلح وبين الهندسة كعلم وعملية المزاحمة بين التكنولوجيا والإلكترونيات والعولمة الاقتصاديات والاتصالات الحديثة جدت إهتماماً كبيراً في تحقيق متطلبات الاقتصادية للشعوب.

(1) الكامل في التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص54_55.
(2) بحوث اقتصادية عربية، العولمة، العدد السادس، طبعة خريف 1996م، ص28_ 31.

(ب) ملامح العولمة وتأثيرها في العلاقات الاقتصادية الدولية الآتي(1):

إحداث أكبر تدفق للتجارة بين الدول الصناعية نفسها.

- أن الدول النامية برغم كثرة سكانها مسؤولة عن نسبة بسيطة جداً من الصادرات العالمية الإجمالية بعكس الدول المتقدمة قليلة السكان.
- إن بعض الدول تحقق فائض في الميزان التجاري والأخرى تحقق عجزاً تجارياً كبيراً مما يؤدي إلى إحداث توتر كبير في العلاقات الاقتصادية الدولية.
- يعتبر دور الاقتصاديات المخططة مركزياً في التجارة العالمية محدود جداً بالقياس لمستوى النشاط الاقتصادي الإجمالى.

ظهور التكتلات والمنظمات الاقتصادية والإقليمية وبشكل قانوني ومنظم، وهذه التكلات والمنظمات أصبحت سمة من سمات عصرنا وأنها بالضرورة أصبحت لأغنى لبلدان العالم العظمى ولذا نجد أن هذه البلدان الكبرى بدأت تجنح إلى إستعمال كلمة التشارك أو المشاركة في الموارد بدلاً من كلمة استقلال أو استخدام الموارد وقد برزت كلمة المشاركة في المجالات والمناسبات التالية.(2)

أولاً: في المشروع الأمريكي للمشاركة مع عدد منتقى من البلدان الأفريقية وقدم على أنه أمر واقع لا مفر منه De– Facto في عام 1999م.

ثانياً: المؤتمر الثالث لمنظمة التجارة الدولية والذي انعقد في نوفمبر_ ديسمبر عام 2000م بمدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: ظهور كلمة شراكة في كوتونو جمهورية بنين يونيو 2000م.

رابعاً: عند إجتماع دول إتفاقية لومي 1975م والتي تحولت إلى اتفاقية الشراكة الجديدة التي تم التوقيع عليها في يونيو 2000م.

خامساً: ظهرت الشراكة في إجتماع القمة لدول الساحل والصحراء التي تعرف بدول (س_ ص) وكانت في الخرطوم عام 2001م شهر فبراير، وصولاً إلى قيام سوق مشتركة لدول التجمع الشيء الذي يشير إلى أن هذا المصطلح أخذ أبعاده الدولية ومرتكزاته في أدبيات المجتمعات والتكتلات

(1) جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص9_ 15.
(2) جون هدسون، المرجع سابق، ص19_ 20.

الاقتصادية في عالمنا وأنه بالرجوع إلى ما يجري في عالمنا من تكتلات اقتصادية وإقليمية نستطيع أن نقدم المؤشرات التي من شأنها أن تعيننا على تحديد رؤى مشتركة لمستقبل العلاقات التجارية في زخم التكتلات الاقتصادية والإقليمية والدولية ومثال لها الكوميسا (Comesa) وهي إختصار (Common market Eastern & southern Africa) وتعني هذه الكلمات السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا التي أنشئت في أبريل عام 1980م من خطة عمل لاغوس ووثيقتها الختامية التي وقعها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فكانت تعرف بمنطقة التجارة التفضيلية (PTA) وهي إختصار لـ (preferential Trade Area for eastern &southern Africa states) بمعنى منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1982م ومن ثم أنشئت الكوميسا في عام 1993م ودخلت حيز التنفيذ في عام 1994م.(1)

وكانت من أهداف الكوميسا خلق ظروف ملائمة لتسيير وتحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء والقضاء على مواطن الضعف الهيكلي وإزالة العوائق أمام التجارة البينية والإستثمار عبر الحدود والحد أو التخلص من المعوقات الإدارية وشحذ المنافسة الفعالة وتعظيم المصلحة المشتركة فيما بين الدول الأعضاء والتي تتمثل في الآتي:(2)

- إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في مجال تجارة السلع والخدمات.
- ترقية التعاون في مجال النقل والإتصالات والعمل.
- وضع قواعد عامة لشهادات منشأ السلع المتبادلة.
- التعاون في المجال المالى والنقدي وإنسجام وتنشيط السياسات المالية وإنشاء إتفاقية دفع ومقاصة لإنسياب التجارة.
- التعاون في المجال الجمركي.
- التعاون في مجال توحيد مقاييس ومواصفات السلع.
- التعاون فيما بين الدول الأعضاء لتحقيق التنمية الصناعية.

(1) السودان والكوميسا، مطبوعات وزارة الخارجية، الامانة العامة للكوميسا، طبعة 2003م، ص25_ 36.
(2) فتح الرحمن خليل حمزة، اقتصاد السوق، مطبعة شركة النيلين، الخرطوم، طبعة أولى 2000م، ص260_ 264.

- تشجيع إنشاء الإتصالات المباشرة بين القطاعات المختلفة وتقوية دور القطاع الخاص ومن هنا نجد أن الأهداف شملت كل مناحي الحياة والأنشطة المختلفة في الدول الأعضاء. ومن أهم مؤسساتها العولمة هي:(1)

- منظمة التجارة الدولية (World Trade Organization (W.T.O)).
- صندوق النقد الدولي (I.M.F).
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- النشاط الاستثماري المحموم للشركات متعددة الجنسيات.

ومن هذه الأهداف كانت آليات منظمة التجارة الدولية وهي الساعد المهم في تطبيق أجنده وأهداف المنظمة التي تتمثل في الآتي:- .

تحرير التجارة الدولية في إطار مؤسسي جديد.

- إزالة العوائق الجمركية بين دول العالم حتى تصل إلى الصفر.
- حل النزاعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة بالتراضي Arbitration.
- تمكين القطاع الخاص وجعله رائداً في المعاملات الاقتصادية والتعامل التجاري والخدمات الاقتصادية والمالية.(2)

ومن أهداف العولمة:

1. جعل العالم أكثر إتصالآ وقربآ وشفافية كأنه قرية صغيرة.
2. تحرير التجارة من كافة اشكال القيود الجمركية وغيرها وفق مبادئ معينة وفي إطار مؤسس لكل إتفاقيات(أورجواي) متعددت الأطراف.
3. تطرح على العالم موجة من الثقافة الحضارية الغربية تكرس المادية والنشاط التجاري المحموم المبني على اساس المنافسة وسحق الضعفاء بتغليب جانب القطاع الخاص وإعلاء دوره على القطاع العام والحكومات.

(1) أحمد التجاني، العولمة وإنعكاساتها، مرجع سابق، ص30_ 35.
(2) السيد أحمد عبد الخالق، تحرير التجارة العالمية، مطبعة الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2002م، ص24_ 25.

آثار التمويل والسياسات المصرفية على التجارة الخارجية:(1)

المصارف التجارية والحكومية هي الممول الاساسي وبطريقة غير مباشرة لنقل السلع المستوردة وأيضاً هي الممول الأساسي للتصدير. فمن الآثار المترتبة علي سياسة المصارف التجارية في تمويل التجارة الخارجية والآثار التي تلحق بالسودان كنموذج للدول النامية،(2) أن السياسة النقدية عمل من صميم أعمال الحكومة (البنك المركزي) والتي لا تتم إلا بثقة الحكومة القومية في السلعة التقليدية. حيث كانت هناك سياسات مختلفة تعاقبت عبر حقبة زمنية وقد كانت الدولة تقوم بتمويل الصادر وتوفير العملات الأجنبية للوارد وذلك حتى عام 1978م وبعد ذلك العام تبنت الدولة سياسة جديدة تقوم على سياسة الإنفتاح الاقتصادي وبالتالى تركت القطاع الخاص يقوم بتمويل قطاع الوارد من موارده الذاتية وقد إستمر ذلك حتى عام 1990م وعندها عمدت الدولة على البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي حتى عام 1992م ثم بعد ذلك اتجهت الدولة لسياسة التحرير الكامل وجاء ذلك نتيجة لظروف الدولة الاقتصادية والتي تمثلت في شحّ الموارد وعدم القدرة على مواصلة سياسة الاقتصاد المغلق وسياسة دعم السلع وانقطاع العون الخارجي ومن أهم نتائج سياسة التحرير، أنها فتحت الباب على مصراعيه للمنافسة الحرة بين مختلف السلع وأدت إلى توفرها، وبالرغم من الإيجابيات فقد ظل هناك ركود اقتصادي نسبي نتيجة لانخفاض مستوى دخل الفرد، ومن أهم انتقادات سياسة لتمويل المصارف للصادر أنها اتجهت سياسة تمويل البنوك الى منح أغلب التمويل المتاح لجهات معينة دون وضع إعتبار لسابق خبرتها مما ترك أثراً سالباً في منتجات الصادر وتدني أسعارها، واختصار السياسات لتمويل الصادر لسلع معينة كالضأن والبترول حديثاً مما ضيق نطاق تسويقها وثبات أسعارها وتحكم المستورد في أسعارها، وأيضاً القيود المفروضة على بنك الصادر من وزارة التجارة ووزارة المالية والحكومات الولائية مثل الضرائب والرسوم مما أثر على المنافسة، حيث نجد أن هناك إنتقادات لسياسات الاستيراد لدى المصارف تتمثل في أن سياسة الاستيراد بعد إنتهاج سياسة التحرير تركت الباب مفتوحاً لاستيراد جميع السلع الضرورية والكمالية مما ادي إلى إغراق السوق بهذه السلع وأثر سلباً على الإنتاج المحلي بشقيه النباتي والحيواني، وعدم وجود سياسة

(1) خوجلي عبد الرحمن، International Trade Services، مرجع سابق، ص90_ 100.
(2) منشورات بنك السودان، إدارة النقد الأجنبي، (1978_ 1992م).

واضحة خاصة في تمويل السلع الكمالية أدى إلى خلل في حركة السوق مما أدى إلى ما يعرف بالإغراق السلعي للمنتجات الكمالية التي تأتي من الخارج بدون ضوابط، ثم غياب السياسات الواضحة في تمويل الإستيراد ما افضي إلى الاخلال بالميزان التجاري وبالتالى وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات للدولة.

السياسة التجارية للدولة على التجارة الخارجية واهدافها:[1]

السياسة التجارية للدولة التي تؤدي إلى التحرير للتجارة الخارجية تجعل الباب مفتوح لاستيراد السلع الكمالية غير مفيدة للإقتصاد ككل بل تؤدي إلى ظاهرة الإغراق السلعي للمنتجات التي تأتي من الخارج وبالتالى يزيد من الاستهلاك وقلة الإنتاج لأن هناك سلع تدخل إلى الدولة بميزات تفضيلية من الدول وتكون رخيصة الثمن من مثيلاتها في داخل الدولة مما يؤدي أيضاً إلى تقليل الصادرات وبالتالى لظهور عجز في الميزان التجاري، وكذلك تقييد الواردات أو تقليصها لها آثار جانبية بالرغم من أن هذه السياسات عادة ما تحظى بنظرة إيجابية من قبل صانعي القرار إلا أننا نجد أن تأثير هذه السياسة ليس كما يبدو من الوهلة الأولى لأن تحديد الواردات عن طريق رفع أسعار الواردات النسبي قد يحول الموارد من قطاع الصادرات إلى قطاع الواردات مما يقلل من كمية الصادرات التي يمكن بيعها في الخارج ومن شأن هذا التطور أن يقلل من الفائض في الميزان التجاري الناتج عن إنخفاض الواردات، ويؤدي إلى زيادة العجز في الميزان العام للدولة وقد نعلم أنه في خلال فترة تطبيق إجراءات الحماية التجارية تمنى الدولة المحلية بخسائر رفاه اقتصادية ، ويعتبر ميزان المدفوعات عبارة عن حصيلة إفرازات الأداء في النشاط الاقتصادي الخارجي وهو مرآة النشاط الاقتصادي في مجال الإنتاج والاستثمار والادخار وهناك عوامل تؤثر على الميزان وبالتالى على التجارة الخارجية وتؤدي إلى حدوث اختلال فيه ومنها:-[2]

النمو المتدني والبطئ للإنتاج وخاصة سلع الصادر الأساسية.

- ارتفاع معدلات الاستهلاك في القطاعين العام والخاص وخاصة عندما يتم تمويله بالاستدانة المحلية والخارجية.

---

[1] جون هدسون ومارك هرندر، العلاقات العامة الدولية، مرجع سابق، ص475_ 476.

[2] عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، مطبعة النيلين، طبعة 2001م، ص89_ 120.

- نقص العمالة الماهرة نتيجة لهجرة العقول والخبرات.
- سياسة القيود على الأسعار وهوامش الأرباح والتي قد تؤدي إلى تشوهات في الاقتصاد وتؤثر سلباً على أداء الإنتاج والصادر.
- نظام سعر الصرف غير الواقعي وغير المحفز للصادر والمشجع للإستيراد.
- فئات عائد التمويل والإدخار الحقيقية السالبة التي تعوق ميزان المدفوعات في الدولة وتقلل فرص تمويل عمليات الإنتاج والتصدير.
- إرتفاع الأسعار العالمية لمعظم سلع الاستيراد الأساسية خاصة أسعار المواد البترولية والسكر والمدخلات الإنتاجية.
- الإرتفاع المستمر في أعباء الخدمة للديون الخارجية والنمو الحاد في مديونية الدولة.

اجتهد الخبراء الاقتصاديون في إتخاذ بعض المعالجات الاقتصادية التي ترتبط بعمليات الإنتاج والتصنيع والإستيراد والتصدير للخلل في ميزان المدفوعات على سبيل المثال:

- التركيز بصورة أساسية على التنمية في الدولة.
- تحرير الصادر وتقديم الدعم اللازم له.
- توفير موارد داخلية وخارجية حقيقية من العملات المحلية والصعبة.
- إزالة كل العقبات الإدارية و الاقتصادية والقانونية مثل:

- إلغاء الإحتكارات للدولة في مجالات الإنتاج.
- خروج الدولة من المجالات غير الرابحة عن طريق بيع المؤسسات الخاسرة.
- إجراء تعديلات جذرية في كل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي.
- إجراء تعديلات في هياكل وأسس التمويل المصرفي.
- البدء بتحرير التصدير والتدرج في تحرير الأسعار والخدمات، وتطبيق نظام واسع للتكافل الاجتماعي لتمكين محدودي الدخل من مقابلة ارتفاع الأسعار الذي يصاحب عملية التنمية وإعادة هيكلة الاقتصاد.(1)

(1) عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان، مرجع سابق، ص115_ 121.

بما ان سياسات التجارة الخارجية هي مجموعة من القواعد والأداوات والأسالب والتدابير والاجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية مع دول العالم لتعظيم الايرادات النقدية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في خلال فترة زمنية معينة، كذلك هي إحدي جوانب السياسة الاقتصادية التي تتعلق بالتجارة الدولية. تتبع الدول في مجال تجارتها الخارجية عدد من السياسات التي يمكن أن تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وتوجيهاتها بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية وذلك علي النحو التالى :-

1- الأهداف الاقتصادية : زيادة ايرادات النقد الاجنبي، إصلاح الميزان التجاري وميزان المدفوعات، حماية النتاج المحلي والصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية، منع هدر الموارد المادية عن طريق ترشيد واحلال الواردات، توجيه الاستهلاك، توجيه المبادلات الدولية، تشغيل الأيدي العاملة وزيادة دخل الفرد ،حماية الاقتصاد الوطني من الآثار الخارجية (الإغراق والانكماش والتضخم)، تشجيع الاستثمار من اجل الصادر، زيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.

1- الأهداف الاجتماعية: حماية بعض الفئات الاجتماعية كالمزارعين وصغار المنتجين والحرفيين، تخصيص الموارد لإعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة، زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات الاستهلاكية.

2- الاهداف الاستراتيجية: المحافظة علي الامن القومي والمحافظة على مصادر الطاقة القومية.[1]

وسائل وطرق الدفع في التجارة الخارجية:

تعتبر أهمية التجارة الخارجية في أنها تحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة للدول وتختص بدراسة المشاكل الاقتصادية الدولية في كل عملياتها المختلفة التي تتكون في العادة من مصدر (البائع) ومستورد (المشتري) وأهم المشاكل في التجارة الخارجية هي اختلاف النظم والعملات وعدم توفر الثقة بين أطراف عمليات التجارة الخارجية لذا يجدر بنا أن نهتم بدراسة وسائل الدفع التي تؤمن للمصدر استلام قيمة مبيعاته وللمشتري إكمال صفقته وإستلام مشترياته.

وسائل وطرق الدفع التقليدية في التجارة الخارجية:

---

[1] عيسي ترتيب , مرجع سابق ,ص5.

الأوراق التجارية (ورقة النقد البنكنوت Bank Note):

ولا تعد هذه الأوراق تجارية ولكنها نقوداً حقيقية كانت تعد في السابق أوراقاً تجارية عند بدء التعامل بها وكانت من قبيل (السندات لحاملها) إذ إن الورقة كانت تتضمن تعهد البنك الذي أصدرها بأن يدفع لحاملها قيمتها بالنقود المعدنية بمجرد الاطلاع، وكانت ورقة (Banknote) تؤدي وظيفتها للوفاء بالديون بإعتبارها ورقة تجارية[1].

1) الشيك (Cheque):

الشيك هو عبارة عن صك مكتوب وفق شكل حدده القانون يستطيع بمقتضاه المحرر نفسه أو شخص معين أو الحامل أن يسحب عند الإطلاع مبلغاً مودعاً في حساب المحرر لدى المسحوب عليه (البنك). ويندرج مع الشيك الشيك السياحي (Travelers Cheque) ويختلف عنه في أن البنك الآخر يقع في بعض الأحيان في خارج الدولة التي حرر فيها الشيك بحيث يصرف في بلد آخر مع ترتيبات وكالة بين البنوك(2).

الكمبيالة:(3) ويطلق عليها في اللغة الإيطالية كمبيالة (Cambial) وهو اللفظ الذي انتقل إلى اللغة العربية والكمبيالة هي صك مكتوب وفق شكل حدده القانون ويتضمن أمراً من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعيين لأمر شخص ثالث هو المستفيد وتعتبر الكمبيالة أكثر تداولاً في التجارة الخارجية من حيث أطرافها. ويمكن أن تظهر من الخلف إلى أكثر من شخص بناءاً على التوقيع على ظهرها من قبل المستفيد لتحويلها لطرف ثالث أو رابع وهكذا. وفي عمليات التجارة الخارجية عادة ما يقوم البنك المصدّر (البائع) بإرسال الكمبيالة ومعها المستندات اللازمة لاستلام المستورد للبضاعة إلى فرعه أو مراسلة (بنك المستفيد) في البلد الأجنبي فإذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع لدى الإطلاع فإن المستورد لا يستلم المستندات إلا إذا دفع فيمتها إلى فرع البنك أما إذا كانت الكمبيالة لأجل فإنه لا يستلم المستندات إلا بعد قبوله للكمبيالة بمعنى تعهده بالدفع عند حلول الأجل.

---

(1) محمد حسني عباس، الأوراق التجارية، مطبعة دار النهضة العربية، بيروت، إصدار 1971م، طبعة 2004م، ص5_6.

(2) أحمد غندور، العلاقات الاقتصادية ، مطبعة دار النهضة العربية، بيروت، طبعة 2003م، ص155.

(3) أ. عبد الفتاح ود سرتو، الأوراق التجارية، مطبعة ديجون، بيروت، طبعة 2002م، ص177.

2) **السند الإذني:** وهو السند لأمر وهو عبارة عن صك مكتوب وفق شكل حدده القانون يتعهد بمقتضاه شخص معين يسمى (المحرر) بأن يدفع مبلغاً في تاريخ معين لإذن أو لأمر شخص آخر يسمى (المستفيد)(1).

3) **الحوالات المصرفية:** هي بمثابة شيك فالحوالة المصرفية عبارة عن إلتزام مكتوب يسحبه البنك على فرعه أو مراسله في الخارج يأمره فيه بدفع مبلغ معين من العملات الأجنبية إلى شخص معين. وقد تكون الحوالة تلغرافياً أو عبر السوفت (swift) كما يجري العمل به الآن وفي هذه الحالة يقوم البنك بالكتابة إلى مراسله بسداد قيمة الحوالة إلى المستفيد وهي تمثل أهمية كبيرة في تحويل الدفوعات الدولية.

4) **الإستيراد بدون تحويل قيمة Nil Value :** وهي عملية استيراد بضاعة بدون تحويل عملة خصم مقابلها من الداخل ويتم تمويل الدفع من الخارج عندما تكون للمشتري أرصده بالخارج يستغلها في سداد قيمة هذه البضائع، وتواجه هذه الطريقة تشدد من بعض الحكومات حيث تضع القوانين والتشريعات التي تحد منها وترشدها لأن استيراد البضائع بهذه الطريقة كثيراً ما يتعارض مع سياسة الدولة.

وسائل وطرق الدفع الأخرى في التجارة الخارجية:

(1) الحساب المفتوح Open Account:

تتلخص هذه الطريقة في أن المصدر (البائع) يقوم بشحن البضائع المتفق عليها إلى المورد قبل أن يحول المشتري قيمتها عن طريق حوالة أو شيك لاحقاً وتعتمد هذه الطريقة على السمعة التجارية العالمية للمستورد ومن عيوب الدفع تحت الحساب المفتوح أنه:-(2)

- يعتمد على الثقة في المشتري (المستورد) ويمثل للبائع (المصدر) سمعة فقط.
- المستندات ترسل مباشرة إلى المستورد وليست عن طريق البنك.
- قد يرفض المستورد الدفع أو يعلن إفلاسه.
- في حالة تذبذب أسعار الصرف قد يقع الضرر على المصدر (البائع) .

(1) أمين بدر، الأوراق التجارية، مطبعة بدون، بيروت، إصدار 1953م، طبعة 2001م، ص32.
(2) إسماعيل شعبان، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة حلب، طبعة 1992م، ص178_ 179.

- يعتمد على الثقة في البائع (المصدر) في شحن البضاعة.
- يحول المشتري المبلغ للبائع خارج دولته.
- **الدفع المقدم Advanced Payment:**(1) تتلخص في أن المشتري (المستورد) يقوم بتحويل المبلغ المتفق عليه للبائع (المصدر) قبل إستلام البضاعة عن طريق حوالة أو شيك وتعتمد على السمعة التجارية دون ضمانات.
- قد يستلم البائع المبلغ ويرفض إرسال البضاعة نهائياً.
- نتيجة لتذبذب أسعار الصرف، يمكن أن يشحن المصدر (البائع) البضاعة بسعر أعلى من سعرها الحقيقي.

التحصيلات المستندية Documentary Collections:(2)

وهي عبارة عن شحن المصدر (البائع) البضاعة وفقاً لشروط مسبقة بينه وبين المستورد (المشتري) في بلد آخر. أو هي عبارة عن مجموعة من المستندات التجارية توضح شحن كمية من البضاعة من بلد التصدير إلى بلد الاستيراد تنفيذاً لعقد بيع أو فاتورة مبدئية متفق عليها بين المصدر والمستورد مرسلة بواسطة بنك المصدر (البائع) إلى بنك مراسل في بلد المستورد ليقوم بتحصيل قيمتها من المستورد وتحويلها للمصدر (البائع) من خلال المراسل وتجدر الإشارة هنا بأن المصارف مجرد وسيط فقط ولا يوجد إلتزام من جانبها في العقد بين المصدر والمستورد وتنقسم التحصيلات المستندية إلى:

أولاً: الدفع بقبول المستندات Deferred Account:

هو الاستيراد بأجل في السداد وهو عبارة عن قيام المصدر (البائع) بشحن البضاعة وإرسال المستندات كاملة إلى المستورد (المشتري) عن طريق بنكه وفي هذه الحالة هناك طريقتان للتحصيل:

- إشتراط بأن يستلم البنك تعهد من المستورد بالسداد في تاريخ الاستحقاق.
- إشتراط بأن يوقع المستورد على كمبيالة مسحوبة عليه مرفقة مع المستندات لصالح البنك ليقوم البنك بتحويلها لبنك المصدر (البائع) خارج الدولة. ونسبة للتسهيلات الممنوحة للمستورد وضمان

(1) خوجلي عبد الرحمن International Trade Services، مطبعة بدون، إصدار، يناير الخرطوم 2006م، ص70_ 90.
(2) كمال حسن، أصول التجارة الدولية، مطبعة النهضة العربية، القاهرة، طبعة عام 1993م، ص14_ 20.

تحويل مبلغ التحصيل إلى المصدر (البائع) في بلد آخر قامت غرفة التجارة الدولية بإصدار أعراف ونظم تسمى الأعراف الموحدة للتحصيلات المستندية. وقامت بتعديلها وتنقيحها حتى وصلت إلى إصدار يناير 1996م الطبعة (522)(1) وساعدت هذه الأعراف كثيراً في تنظيم هذا النوع في طرق الدفع في التجارة الخارجية.

ثانياً: الدفع ضد المستندات Cash Against Document:(2)

وهذا النوع من التحصيل عبارة عن قيام المصدر بشحن البضاعة وإرسال المستندات كاملة إلى المستورد مع شرط الدفع فوراً عند القبول للمستندات وهو يؤمن للطرفين وضع مميز بين الدفع المقدم (Advance Payment) والدفع عن طريق الحساب المفتوح (Open Account) وهو شبيه التحصيل بأجل (AD) ولكنه يختلف عنه في شرط الدفع الفوري.(3)

الاعتمادات المستندية Documentary Letters of Credit:(4)

نشأت الاعتمادات المستندية المصرفية كوسيلة لتسوية البيوع البحرية في البلدان الأنجلوسكسونية ثم انتشرت في أوربا وبقية أنحاء العالم ولم يكثر استخدامها إلا في السنوات الاخيرة.

أهم الاتفاقيات التي أجريت مع منظمة التجارة العالمية:

1/ اتفاق العوائق الفنية على التجارة :

(Agreement on Technical Barriers to Trade (TBT

يشمل اتفاق العوائق الفنية على التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية أهداف ومبادئ الاتفاق، والتكاليف التي يتحملها المنتج نتيجة القواعد الفنية في الدول المختلفة، وتضع أسساً لوضعيه المعايير والمواصفات الفنية اللازم توافرها في المنتجات التي يتم تداولها في الأسواق الدولية، وأهمية استخدام المعايير الدولية وأنظمة تقييم المطابقة لتحسين كفاءة وجودة الإنتاج ، ولتسهيل التجارة الدولية.

والتأكد من أن المواصفات/ المعايير الفنية بما في ذلك السبل المستخدمة في التعبئة، تغليف المنتجات لا تشكل عوائق غير ضرورية ضد انسياب التجارة الدولية، والتأكيد على حق الدولة

(1) أحمد غنيم، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، مطبعة الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة السادسة، العام 1998م، ص44_ 48.
(2) يوسف أحمد الجعيلي، الإستيراد والتحصيل المستندي، مطبعة الصفا، مكة، بدون تاريخ، ص15.
(3) محمد 1فرج عبد الحليم، التطورات النقدية والمصرفية، مطبعة النيلين، الخرطوم، 2004م، ص10_ 30.
(4) علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، مطبعة معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1969م، ص391

العضو في وضع المعايير والإجراءات اللازمة لضمان جودة صادراتها، أو لحماية صحة وحياة الإنسان والنبات والحيوان، وحماية بيئتها شريطة أن لا يتم ذلك بصورة تمييزية بين الدول المختلفة الأعضاء، ويهدف اتفاق العوائق الفنية على التجارة حماية صحة وسلامة الإنسان، وحماية صحة وحياة النبات والحيوان، وحماية البيئة، مثل إلزام صانعي السيارات بتركيب أحزمة الأمان من أجل تقليل حجم الإصابات الناتجة عن حوادث السيارات ، ومثل منع استيراد أنواع معينة من الأسماك ما لم تصل هذه الأسماك إلى أطوال وأحجام معينة وذلك بهدف الحفاظ على نوعها من الانقراض، ومثل اشتراط تصنيع مواتير السيارات بمواصفات خاصة لخفض نسبة الدخان الصادر من العادم.

2/ اتفاق قواعد المنشأ: Rules of origin .

إن قواعد المنشأ هي كافة الأحكام والقوانين التي تطبيقها الدولة لتحديد منشأ السلع، وتكتسب قواعد المنشأ أهمية كبرى في الاقتصاديات التي تتميز بتعدد مراحل الإنتاج والشركات والدول التي تشترك في إنتاج السلع،

وتعبر اتفاقية قواعد المنشأ الناجمة عن جولة أوروجواي من أولى الاتفاقيات الدولية التي تحدد المنشأ الوطني للسلع في إطار التجارة الدولية ، وتهدف الاتفاقية إلى التأكد من عدم استخدام قواعد المنشأ كعائق أو أداة حمائية تحول دون انسياب التجارة الدولية، كما تهدف أيضاً إلى وضع برنامج عمل لتنسيق قواعد المنشأ غير التفضيلية، أي وضع قواعد منشأ منسقة لجميع الدول الأعضاء من أجل جميع الأغراض بما ييسر من تدفق التجارة الدولية.

وتتضمن الاتفاقية الضوابط التي تحكم تطبيق قواعد المنشأ، وأن يلتزم الأعضاء بالآتي:

– يكون البلد الذي يحدد على أنه منشأ سلعة معينة هو البلد الذي تم فيه الحصول على السلعة بأكملها (أي تامة الصنع).

– إذا كان هناك أكثر من بلد معني بإنتاج السلعة يكون بلد المنشأ هو البلد الذي تم فيه آخر عملية تحول جوهري.

3/ اتفاق التدابير الخاصة بحماية الصحة والصحة النباتية :

The Agreement on the Application of Sanitary and Phyto-sanitary Measures (SPS)

يمكن تعريف إجراءات حماية الصحة والصحة النباتية بأنها جميع الإجراءات التي تتعلق بحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، من الأخطار التي تنتج من استخدام المواد المضافة والملوثات والسموم المسببة للأمراض والمستخدمة في صناعة المواد الغذائية.

ويهدف هذا الاتفاق إلى التغلب على ما تفرضه حماية الصحة والصحة النباتية من عوائق ضد انسياب التجارة الدولية، وذلك من خلال تشجيع الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها لوضع وتطبيق إجراءات موحدة لحماية الصحة والصحة النباتية داخل حدودها، على أن يتم ذلك في ضوء المعايير والإرشادات الدولية.

وتقضي الاتفاقية بحق الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ ما تراه من إجراءات لحماية صحة وحياة الإنسان والنبات والحيوان، وذلك لضمان سلامة الغذاء داخل حدودها.

4/ اتفاق مكافحة الإغراق : Dumping.

تهدف اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إلى تسهيل انسياب التجارة العالمية، وإزالة العوائق الجمركية بين الدول، إلا أنها سمحت استثناءات في بعض الحالات حماية للمصانع الوطنية للدول الأعضاء منها اتخاذ إجراءات لمواجهة ظاهرة الإغراق والتي تعني بيع السلعة في سوق التصدير بسعر أقل من سعرها في السوق المحلي .

ويعتبر الإغراق إحدى ممارسات التجارة غير العادلة ولذلك تسعى الحكومات لأتخاذ إجراءات لمواجهتها حماية لصناعتها الوطنية، هذا وقد وضعت المادة السادسة من جات 1949 واتفاقية مكافحة الإغراق الناتجة عن جولة أوروجواي الأسس التي يجب أن تتبعها الدولة لمكافحة الإغراق، حيث أنها سمحت للدول الأعضاء بعدم تطبق مبادئ الجات، من ربط التعريفة الجمركية وعدم التمييز بين الدول الأعضاء، فإجراءات مكافحة الإغراق تعني فرض رسوم أعلى على الواردات من منتج معين من دول معينة وصولاً بسعر التصدير للسعر المحلي للسلعة أو لإزالة الضرر الذي يهدد الصناعة المحلية في الدولة المستوردة .

وتشمل الاتفاقية معايير تحديد وجود إغراق، وكيفية تحديد الضرر الناتج عنه، والأدلة اللازمة، والإخطارات التي يجب على الدول الأعضاء تقديمها ، ومدة فرض رسوم الإغراق.

5/ اتفاق جوانب التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية :

Intellectual Property Rights

نشأت الحاجة إلى وضع قواعد دولية متفق عليها لحقوق الملكية الفكرية، وقد تم تناول هذا الموضوع في جولة أوروجواي التي انتهت إلى وضع اتفاق لحماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة لتصبح أحد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . وقد تضمنت الاتفاقية المعايير المتعلقة بتوفير حماية حقوق الملكية الفكرية ونطاقها واستخدامها، وتشمل أنواع الملكية الفكرية :

- حقوق المؤلف والحقوق المرتبطة بها .
- براءات الاختراع Patents.
- العلامات التجارية Trade Marks.
- النماذج الصناعية ، وتشمل الابتكارات الجديدة التي تتعلق بالمظهر الخارجي والجمالى للمنتج الصناعي.
- الدوائر المتكاملة.
- المؤشرات الجغرافية التي تدل على منشأ السلع.
- المعلومات غير المفصح عنها بما فيها من أسرار تجارية Trade Secrets.

الخلاصة:

تناول هذا الفصل التنمية الاقتصادية ومحاولات التخطيط التنموي فالسودان، تناول المبحث الاول التنمية الاقتصادية في السودان والسياسات التنموية، القطاعات النتاجية ومساهمتها في التنمية، والتدبير المتبعة التجارة الخارجية ومشاكل ومعوقات الاقتصاد السوداني ومحاولات التخطيط لإصلاح التنموي، تناول المبحث الثاني مراحل التطورات الاقتصادية والسياسية في السودان وأداء الناتج المحلي الجمالى كمؤشر للتغيرات التي يحدث في الاقتصاد السوداني، العوامل والداخلية والخارجية التي أثرت علفيى الحركة الاقتصادية وأثر ظهور البترول وأثرها في التجارة الخارجية، تناول هذا المبحث الثالث الدواعي والمسببات التي أدت إلى قيام التبادل التجاري بين الدول وأهميتها، ونظام التجاري الدولي المتعددة ومنظمة التجارة الدولي ومدى الاستفادة من الميزة التنافسية والتفضيلية من خلال وأهدافها، ومبادئها، ووظائفها.

نلاحظ من خلال المراحل التي مر بها الاقتصاد السوداني والتطورات التي أحدثها ظهور البترول أن هنالك قصوراً في تكامل القطاعات الاقتصادية التي أفقد البلاد مزايا النمو الاقتصادي المتوازن، وفرصة استخدام الموارد المتاحة بمنهجية لتحقيق تنمية قتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة، وأدى إلى التأثير في الصادرات السودانية ذات الطبيعة الزراعية (تراجع مستمر في أداء الميزان التجاري) بالإضافة إلى تراجع أداء ميزان الخدمات ومؤشرات الاقتصاد الكلي كالتضخم وعجز الميزانية العامة، فضلاً عن التنمية غير المتوازنة أدت إلى ظهور الحرب في الولايات الحدودية الآثار السالبة للاتفاقيات على الاقتصاد السوداني في عدم التزام الدولة في توزيع حصص البترول التي كانت تلتزم بتحويل 51% من عائدات الصادر إلى جنوب السودان والولايات المنتجة للبترول، إن نصيب جنوب السودان كان يحول نقداً ولم يستفد منه في مشاريع تنمية مستدامة، وأخيراً أدى إلى انفصال جنوب السودان وفقد الاقتصاد السوداني حوالي 70% من موارده.